دلالة القابضة
DLALA HOLDING

دلالة العقارية
DLALA REAL ESTATE

دلالة للوساطة
DLALA BROKERAGE

حضرة صاحب السمو

أمير البلاد المفدي

دلالة القابضة

DLALA HOLDING

التقرير السنوي

2022

المحتويات

-كلمة الرئيس التنفيذي .	7
-الرؤية، الهدف، ونبذة عن الشركة .	8
-أعضاء مجلس الإدارة	10
-لجان مجلس الإدارة .	13
-ملخص تقرير مجلس الإدارة	20
-قنوات الخدمة .	22
-البيانات المالية الموحدة .	26
تقرير الحوكمة.	75
- تقرير تقيم الإدارة حول نظام الرقابة الداخلية على التقرير المالية	107
-تقرير التأكيد المستقل المعقول	111
- تقرير التأكيد المستقل المحدود	116

كلمة الرئيس التنفيذي

كلمة الرئيس التنفيذي

يعتبر عام 2022 عاماً استثنائياً لشركة دلالة القابضة بشكل خاص، وعلى الدولة بشكل عام، وذلك تزامناً مع استضافة الدولة لتنظيم كاس العالم 2022، والذي أحدث نقلة نوعية للدولة وكافة قطاعات العمل، وما صاحبه من تحديات ودروس مستفادة ستساهم في إعادة رسم أهداف واستراتيجية الدولة وكافة مؤسساتها وقطاعات الأعمال.

لقد سعت شركة دلالة القابضة منذ تأسيسها في عام 2005 على تبوء مكانة في السوق المالي وكسب ثقة عملائها من داخل دولة قطر وخارجها، وتطويرها قدراتها المؤسسية، من خلال الخدمات التي يقدمها فريق العمل التنفيذي بها بكفاءة وفاعلية في كافة المعاملات التي يقوم بها.

إننا نسعى في شركة دلالة القابضة وشركاتها التابعة إلى تقديم أفضل الخدمات المالية والاستثمارية لعملائها، من خلال تطوير برامجنا بشكل مستمر لتتلاءم مع المتغيرات المتلاحقة التي يشهدها سوق الاستثمار المالي والعقاري في السنوات الماضية في كافة أنحاء العالم من أجل المحافظة على رضاء عملائنا وتقديم الخدمات لهم في إطار من السرية والسهولة والسرعة في إنجاز المعاملات.

وتتطلع دلالة في عام 2023 إلى إعادة رسم رؤيتها واستراتيجيتها بهدف جعلها مؤسسة استثمارية متكاملة متنوعة، من خلال تطوير منظومتها التشغيلية وتنويع استثماراتها المالية والعقارية وغيرها من المحافظ الاستثمارية بما يواكب المتغيرات المتسارعة في الأسواق المالية محلياً وإقليمياً، وجذب رؤوس الأموال وابتكار حلول جديدة تسهم في جعل دلالة شركة رائدة في مجال الاستثمار والوساطة المالية.

ويطيب لنا أن نضع بين أيديكم التقرير السنوي لشركة دلالة القابضة لعام 2022، المُعد وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم (11) لسنة 2015 وتعديلاته، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، واللوائح والقوانين الأخرى ذات الصلة بالدولة، والذي يعرض مدى التزام دلالة بها.

موزه محمد السليطي
الرئيس التنفيذي

الرؤية الهدف
ونبذة عن الشركة

ديناميكية المجموعة
دلالة القابضة ش.م.ع.ق

تأسست شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ق) في شهر مايو 2005 برأس مال مدفوع قيمته 200 مليون ريال قطري (55 مليون دولار أمريكي تقريبا). وفي سبتمبر 2005 أصبحت دلالة أول مؤسسة استثمارية مالية غير بنكية يتم تسجيلها في سوق الدوحة للأوراق المالية بهدف تقديم خدمات الوساطة للمستثمرين في سوق الأسهم، وصل رأس مال الشركة في عام 2013 إلى 284 مليون ريال قطري.

أسست دلالة القابضة كلا من شركة دلالة للوساطة الإسلامية (ذ.م.م)، وشركة دلالة للوساطة (ذ.م.م) وتم تسجيلهما في سوق الدوحة للأوراق المالية، وقد بدأت كلتا الشركتين العمل في بداية شهر يناير من العام 2006.

وخلال فترة تأسيس وجيزة تمكنت شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ق) من كسب ثقة المستثمرين في بورصة قطر من داخل الدولة وخارجها وذلك بفضل الجهود التي بذلها فريق العمل بالشركة من الإداريين والتنفيذيين والخبراء في قطاع الوساطة المالية والاستثمار. وقد انعكست ثقة المستثمرين على تطوير أساليب العمل في دلالة بحيث أصبحت مساعدة المستثمرين على تحقيق الصفقة الصحيحة والرابحة في سوق الأسهم واتخاذ القرار الاستثماري المناسب من أهم أهداف الشركة.

كما أطلقت الشركة في عام 2009 شركة دلالة العقارية التي تعد ذراع الاستثمار العقاري للشركة والتي تعمل في مجال الاستثمار والتسويق العقاري بالإضافة إلى أنشطة مختلفة أخرى مثل إدارة العقارات والتي تقدم من خلالها خدمات تحصيل الإيجارات وإدارة مرافق المنشآت بالإضافة إلى الخدمات التأجيرية، كما تعمل دلالة العقارية كمثمن عقاري معتمد لدى الجهات القطرية.

يتكون مجلس الإدارة الحالي لدلالة القابضة من تسعة أعضاء يمثل أربعة منهم جهات حكومية عريقة هي: صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد والمعاشات، جهاز قطر للاستثمار، ومحفظة استثمار القوات المسلحة. ويُعنى مجلس إدارة دلالة القابضة بالإشراف الإداري الإستراتيجي على جميع أنشطة دلالة القابضة لصالح المساهمين بما يتوافق مع معايير وطبيعة الممارسات المؤسسية الوطنية الرائدة.

في الربع الثالث من عام 2018 تم دمج شركتي دلالة للوساطة ودلالة الإسلامية في شركة خدمات مالية واحدة لتنفيذ استراتيجية مجلس الإدارة.

الرؤية

نحن نبذل أقصى ما في وسعنا لتطبيق أفضل المعايير والممارسات العالمية في قطاع الأعمال في نطاق بيئتنا المحلية و الثقافية، و نحن ملتزمون بتحقيق التوافق المثالي بين الخبرة في مجال الأعمال والكفاءة المهنية و الحلول التكنولوجية و مصممون على خدمة عملائنا في بيئة تلتزم بأعلى المعايير الأخلاقية.

أننا نهدف إلى أن نكون أفضل شركة وساطة مالية في قطر، كما نطمح أن نكون مؤسسة استثمارية متكاملة يمكنها إعادة تصميم الاستثمارات المالية على الصعيد الإقليمي.

الهدف

- نلتزم بتحقيق ما يفوق توقعات عملائنا من حيث الثقة في جودة خدماتنا والتميز المهني مع الالتزام بالقيم والحفاظ على أعلى المستويات الأخلاقية والمهنية.
- العمل على استقطاب كوادر بشرية ذات خبرة وكفاءة وقادرة على العمل كفريق واحد وكذلك مع عملائنا وشركاء أعمالنا.
- كما إننا نسعى إلى التجديد والنمو والالتزام بأفضل الممارسات لتقديم الخدمة الأفضل لعملائنا وتوفير فرص نجاح أكبر للمساهمين.
- تعزيز بيئة عمل تشجع على النمو المهني والمالي.
- العمل على ضمان استمرار النمو والشفافية من خلال أساليب إدارية حديثة ومتطورة.
- العمل على تنمية عوائد وأرباح المساهمين.
- العمل على أن نكون شركة وطنية رائدة تشارك بفاعلية في تنمية المجتمع.

أعضاء مجلس الإدارة

السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي

ممثل عن محفظة استثمارات القوات المسلحة القطرية

رئيس مجلس الإدارة

السيد/ فرهود هادي الهاجري

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ فيصل أحمد علي السادة

عضو مجلس الإدارة

السيد/ علي حسين السادة

عضو مجلس الإدارة

السيد/ محمد سامي أبو شيخة

عضو مجلس الإدارة

السيدة/ دانية حسن الخال

ممثل عن جهاز قطر للإستثمار

عضو مجلس الإدارة

السيد/مبارك عبدالعزيز الخليفي

ممثل عن جهاز قطر للإستثمار

عضو مجلس الإدارة

لجان مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية

تضم اللجنة التنفيذية ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة ويرأسها رئيس مجلس الإدارة. وتتفق عضوية اللجنة مع فترة عضوية مجلس الإدارة.

أعضاء اللجنة هم:

1. السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي (رئيسا)
2. السيد/ علي حسين السادة (عضوا)
3. السيد/ مبارك عبد العزيز الخليفي (عضوا)

مسؤوليات اللجنة:

1. وضع السياسة العامة للشركة واعتماد السياسات والاجراءات الداخلية.
2. مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي للشركة.
3. مراقبة والاشراف على الاداء المالي للشركة.
4. مراجعة الموازنة السنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة للاعتماد والموافقة.
5. وضع السياسة الاستثمارية للشركة.
6. وضع سياسة الاستثمار الخاصة بمحفظة الشركة للأوراق المالية وطريقة ادارتها.
7. الموافقة على أية مشروعات استثمارية.
8. مراجعة والموافقة على بيع أي أصول خاصة بالشركة باستثناء العقارات والاسهم المخصصة للاستثمار.
9. الموافقة على الاتفاقيات والالتزامات التي تتعد صلاحية الرئيس التنفيذي
10. الموافقة على القروض التي تطلبها الشركة.
11. اعتماد خطط الاعمال الخاصة بشركة دلالة القابضة والشركات التابعة قبل تقديمها لمجلس الإدارة.
12. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بتغيير رأس المال وهيكل الشركة.
13. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بإصدار سندات أو اوراق مالية.
14. تعيين وانهاء خدمات الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي وتحديد راتبهما.

لجنة التدقيق

هي اللجنة المسؤولة عن الإشراف والاضطلاع بكافة أنشطة التدقيق الداخلي والخارجية وفقًا لخطة العمل التي يوافق عليها مجلس الإدارة في وقت سابق.

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن تتفق عضوية اللجنة مع فترة عضوية مجلس الإدارة، ويتوافر لكل أعضاء لجنة التدقيق خبرة مالية ومحاسبية، وتعقد اللجنة علي الأقل ستة اجتماعات سنويا.

أعضاء اللجنة هم:

1. السيد/ فرهود هادي الهاجري (رئيساً)
2. السيد/ محمد سامي أبو شيخة (عضوا)
3. السيد / فيصل احمد السادة (عضوا)

مسؤوليات اللجنة:

1. إعداد مقترح بنظام الرقابة الداخلية للشركة فور تشكيل اللجنة وعرضه على المجلس، والقيام بمراجعات دورية كلما تطلب الأمر.
2. تقديم تقرير لمجلس الإدارة بشأن الموضوعات الخاصة باللجنة كما هو منصوص عليه في (نظام الحوكمة) .
3. النظر في أية موضوعات أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة .
4. رصد عوامل الخطر الخاصة بشركة دلالة وتوصية مجلس الإدارة بالعمل على تخفيف هذه العوامل .
5. تدقيق الرقابة المالية والداخلية وأنظمة إدارة المخاطر .
6. مناقشة أنظمة المراقبة الداخلية مع الإدارة لضمان قيام الإدارة بواجباتها تجاه تطوير نظم رقابة داخلية تتسم بالكفاءة .
7. النظر في نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية بناءً على طلب مجلس الإدارة، أو تقوم اللجنة بذلك من تلقاء نفسها بموافقة مجلس الإدارة .
8. استعراض السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية لشركة دلالة.
9. مراقبة دقة وصحة القوائم المالية والتقارير السنوية ونصف السنوية والربع سنوية وتدقيق مثل هذه البيانات والتقارير، مع التركيز بشكل خاص على الاتي:
    - أية تغييرات في السياسات والأعمال المحاسبية؛

- المسائل التي تخضع لتقدير الإدارة التنفيذية العليا؛
- التعديلات الرئيسية الناتجة عن تدقيق الحسابات؛
- استمرار دلالة كمنشأة قائمة بالفعل؛
- الالتزام بالمعايير المحاسبية -معايير التقارير المالية الدولية.
- الالتزام بالقواعد المعمول بها في بورصة قطر.
- الالتزام بقواعد الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.

10. النظر في أية مسائل هامة وغير عادية يمكن أن توجد في التقارير المالية وحسابات دلالة.
11. الإشراف على استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي ومتابعتها لتحديد طبيعة ونطاق وفاعلية التدقيق الخارجية وفقًا للمعايير الدولية المعمول بها في التدقيق ووفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية.
12. التأكد من أن المدقق الخارجي يقوم بأعمال تدقيق سنوية ونصف سنوية مستقلة بغرض توفير ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية يتم إعدادها وفقًا للقوانين واللوائح والمعايير الدولية لكتابة التقارير، وأنها تمثل الوضع المالي وأداء شركة دلالة بدقة في جميع النواحي المادية.
13. الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل في السنة.
14. الاهتمام بأية موضوعات يطرحها المدققين الخارجيين.
15. التأكد من رد مجلس الإدارة في الوقت المناسب على الاستفسارات والمسائل المشمولة في خطابات وتقارير المدققين الخارجيين.
16. التأكد من حضور المدقق الخارجي الجمعية العمومية وتسليم التقرير السنوي والرد على أية تساؤلات أو استفسارات في هذا الصدد.
17. توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين مدققي حسابات خارجيين، وذلك باتباع المبادئ الإرشادية الآتية:

- أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين مستقلين وليس لهم اهتمامات أخرى في دلالة أو أعضاء مجلس إدارتها سوى تدقيق الحسابات. يلزم عدم وجود أي تعارض مصالح في علاقة المدقق الخارجي مع دلالة.
- يجب أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين ذوي مهنية ولديهم خبرة تخصصية في مدقق القوائم المالية للشركات المدرجة استنادًا إلى المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لكتابة التقارير المالية.
- متابعة القواعد واللوائح المعمول بها بخصوص مناوبة المدقق.

18. مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة أعماله وأية استيضاحات هامة يطلبها المدقق من الإدارة العليا بخصوص السجلات المحاسبية والحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، وكذلك رد الإدارة التنفيذية العليا.
19. تقييم أداء المدقق الخارجي.

20. الإشراف على سير عمل التدقيق الداخلي، وعلى وجه الخصوص ضمان أن التدقيق الداخلي تُعني بالمهام الآتية:-

- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف على تنفيذها.
- عمل التدقيق الداخلي كعملية مستقلة، ومن قبل فريق عمل مدرب ومؤهل.
- أن التدقيق الداخلي سيقدم تقريرًا إلى مجلس الإدارة من خلال اللجنة.
- أن التدقيق الداخلي يشمل جميع أنشطة شركة دلالة.
- أن التدقيق الداخلي مستقل عن الأداء الوظيفي اليومي في دلالة. يتم فرض الاستقلالية من خلال تعويض مدفوع للمدقق الداخلي يحدده مجلس الإدارة بناءً على توصية من اللجنة.
- أن يحضر المدقق الداخلي اجتماع الجمعية العمومية.

21. التأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تتضمن مدقق داخلي واحد على الأقل يتم تعيينه بواسطة مجلس الإدارة.

22. توصية مجلس الإدارة بخصوص اعتماد نطاق التدقيق الداخلي وأن تشمل – على وجه الخصوص الآتي: -

- مراقبة إجراءات الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر والإشراف عليها.
- تقييم مقارن لتطور عوامل المخاطر والنظم المستخدمة للاستجابة للتغيرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
- تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تنفيذ نظم الرقابة الداخلية، بما في ذلك عدد المرات التي تم إبلاغ مجلس الإدارة بموضوعات تتعلق بالرقابة (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطريقة التي يتعامل بها مجلس الإدارة مع مثل هذه الموضوعات.
- إخفاق الرقابة الداخلية وضعفها أو الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي لشركة دلالة والإجراء المتبع من قبل الشركة لتصحيح إخفاقات الرقابة الداخلية (وخاصة المشكلات المدرجة في تقارير دلالة السنوية والقوائم المالية الخاصة بها).
- التزام شركة دلالة بالقواعد والمتطلبات النظامية المعمول بخصوص قوائم السوق والإفصاح.
- التزام شركة دلالة بنظم الرقابة الداخلية في تحديد وإدارة المخاطر.
- كل المعلومات التي تصف عمليات المخاطر لشركة دلالة.

23. التأكد من أن إعداد تقرير التدقيق الداخلي يتم كل ثلاثة أشهر وتقديمة إلى اللجنة ومجلس الإدارة.

24. الإشراف على مراقبة الأنشطة المالية والإدارية والفنية للتدقيق الداخلي ومراقبتها.

25. تقييم أداء المدقق الداخلي.
26. التأكد من أن المدققين الخارجيين والداخليين كيانات نظامية منفصلة وضمان أن جميع المتطلبات الأخرى لتعيين مدقق خارجي يتم تطبيقها على تعيين المدقق الداخلي بما في ذلك تناوب المدقق (عندما يقرر مجلس الإدارة إسناد مهمة المدقق الداخلي لاستشاري خارجي)

27. التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمدير المالي لشركة دلالة أو الشخص المتطلع بمسؤوليات المدير المالي.
28. التنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وتوافر الموارد اللازمة وفاعلية الضوابط الداخلية.
29. تدقيق الملاحظات المطروحة من أيا من التقارير المقدمة للجنة وإحالتها إلى الادارات المعنية لاتخاذ إجراءات المتابعة والتصرف في الوقت المناسب.
30. وضع قواعد يستطيع من خلالها موظفي شركة دلالة الإبلاغ سريًا عن أية مخاوف حول المسائل الواردة في التقارير المالية أو الضوابط الداخلية أو أية أمور أخرى تثير الشكوك، حيث تعتبر مثل هذه المسائل غير أخلاقية أو غير نظامية وتضر بشركة دلالة.
31. ضمان توفر الترتيبات المناسبة التي تسمح بالتحقيق النزيه المستقل في هذه المسائل في حين التأكد مما سبق ذكره وضمان سرية المبلغ وكذلك حمايته من الانتقام.
32. النظر في المسائل التي يثيرها المدير المالي لشركة دلالة أو الشخص المنوط به مسؤولية الالتزام أو المدققين الداخليين أو المدققين الخارجيين.
33. الإشراف على التزام دلالة بقواعد السلوك المهني.
34. ضمان الالتزام على النحو الواجب بجميع القوانين والتعليمات المتعلقة بأنشطة دلالة.
35. ضمان تطبيق القواعد الإجرائية الخاصة بصلاحيات مجلس الإدارة بشكل سليم؛
36. حضور الجمعية العمومية.
37. التشاور – على حساب شركة دلالة -مع أي خبير أو استشاري مستقل بموافقة مسبقة من مجلس الإدارة.
38. التوصية بخصوص كافة الأنشطة الخاصة بتدريب وترقية وتنمية الموارد البشرية ومتابعتها.

39. تفويض المسؤوليات للجنة فرعية تضم واحدًا أو أكثر من أعضاء اللجنة أو للرئيس التنفيذي لشركة دلالة.

لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة

تتكون اللجنة من ثلاث أعضاء من مجلس الإدارة على أن يرأسها عضو مستقل وتتفق عضوية اللجنة مع فترة عضوية مجلس الإدارة.

أعضاء اللجنة:

1. السيدة/ دانية حسن الخال (رئيسا)
2. السيد/ محمد سامي أبو شيخة (عضوا)
3. السيد/ فيصل احمد السادة (عضوا)

مسؤوليات اللجنة:

1. وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية المجلس.
2. ترشيح من تراه مناسبا لعضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده.
3. إعداد وتقديم خطة تعاقب الإدارة وبرنامج التدريب التوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد وكذلك عملية التدريب وخطة عمل أعضاء مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركات السنوي إلى مجلس الإدارة لاعتماده بناءً على نظام حوكمة الشركات الصادر هيئة قطر للأسواق المالية.
4. ترشيح من تراه مناسبا لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.
5. تلقي طلبات الترشح لعضوية المجلس.
6. رفع قائمة المرشحين لعضوية المجلس إلى المجلس متضمنة توصياتها في هذا الشأن، على أن تُرسل نسخة منها إلى الهيئة.
7. رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس محددا نقاط القوة والضعف واقتراحاتها في هذا الشأن.
8. تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنويا، بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، على ألا تزيد المكافأة السنوية للمجلس على 5% من الربح الصافي للشركة بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين.
9. تحديد أسس منح البدلات والحوافز بالشركة ومنها إصدار أسهم تحفيز للعاملين بها.
10. تقترح على مجلس الإدارة تعديل النظام الأساسي واعتماده في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين، في حال رأت اللجنة أن مثل هذه التعديلات ضرورية.

تقرير مجلس الإدارة

ملخص تقرير مجلس الإدارة
عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31 م

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس إدارة شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة أن أعرض لكم موجزاً للتقرير السنوي عن نشاط الشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

لقد مثل عام 2022 تحدياً جديداً لشركة دلالة القابضة وذلك في ظل تقلبات المشهد الاقتصادي العالمي بسبب الحرب الروسية الأوكرانية وما نتج عنها من ركود في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي العالمي، والرفع المتكرر لأسعار الفائدة والتي كان أثرها واضحاً على نشاط الأسواق المالية، وانعكس الأثر على أنشطة الشركة في مجال الخدمات المالية والمجال العقاري ومحافظ الشركة الاستثمارية.

البيانات المالية

أما فيما يتعلق بالأداء المالي للشركة فقد تأثر بالعوامل السابق ذكرها، ورغم ذلك فقد حققت الشركة أرباحاً تشغيلية في مجال الوساطة المالية بنسبة نمو (3%) بلغت (3,870,000) ريال قطري.

اما فيما يتعلق بالخسائر البالغة (36,383,000) ريال قطري فهي تمثل مخصصات لقضايا قانونية قيد التداول لدي الجهات القضائية وخسائر دفترية في قيمة محافظ الشركة الاستثمارية وليست خسائر محققة من أنشطة الشركة.

تقرير الحوكمة:

لقد أعدت الشركة تقريراً مفصلاً عن حوكمة الشركة يغطي السنة المالية من 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2022 وذلك وفقاً لمتطلبات نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وجاري طباعته، كما سيتم نشره على الموقع الالكتروني للشرك لاطلاع السادة المساهمين عليه.

السادة المساهمين الكرام: إننا نعمل في شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة على أن نساهم بشكل فعال في تنمية أصول الشركة وتطويرها من أجل الوصول لأفضل عائد للمساهمين ولتكون الشركة جزءاً هاماً من منظومة التطور والتقدم في دولة قطر والمساهمة بالقدر الكافي في تحقيق رؤية قطر 2030 التي نصبوا لها جميعاً.

ختاماً، فإنني أغتنم هذه الفرصة لأرفع باسمكم جميعاً وباسم جميع موظفي شركة دلالة القابضة ومجلس إدارتها أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ / تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، على الرؤية الثاقبة والسياسة الحكيمة التي ينتهجها لتطوير اقتصاد دولة قطر والنهوض بها في كافة الميادين.

كما أتوجّه، باسم مجلس الإدارة، بخالص الشكر والتقدير للسادة المساهمين والعملاء الكرام على ثقتهم ودعمهم، ونأمل أن نكون جديرين بهذه الثقة، آملين أن نلتقي بكم دائماً على خير، وقد حققت الشركة مزيداً من النجاح والأهداف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يوسف عبدالرحمن الخليفي

رئيس مجلس الإدارة

قنوات الخدمة

دلالة للوساطة
DLALA BROKERAGE

دلالة للوساطة

الرؤية

تفعيل التكامل بين أسواق المال العالمية وفتح آفاق التعاون بينها من خلال دور ريادي يجمع شركات الوساطة في هذه الأسواق.

الرسالة

تعمل شركة دلالة للوساطة على أن تكون الشركة الرائدة في قطاع الوساطة في الأسواق المالية ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة في الوقت المناسب من خلال تبني مبادرات التطوير والالتزام بمعايير العمل المهني السليم بما يضمن الرضاء الكامل للعملاء ومنتسبي الشركة.

كما تهدف دلالة للوساطة إلى تقديم مفهوم حديث وعصري للتداول في الأسهم من خلال استخدام أحدث تقنيات التداول عبر شبكة الإنترنت ومركز الاتصال. كما تسعى الشركة إلى تقديم الخدمة الأفضل لجميع المستثمرين أينما تواجدوا ومساعدتهم على تلبية طموحاتهم وأهدافهم الاستثمارية.

نبذة عن الشركة،

تم تأسيس شركة دلالة للوساطة (ذ.م.م) في يناير عام 2006 بهدف توفير خدمات التداول في أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية.

تطبق دلالة للوساطة أحدث التقنيات والمعايير الدولية في مجال التداول الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت مع توفير النظم الداعمة والمساعدة والتي توفر أقصى درجات الأمن والسرية لحسابات العملاء.

كما توفر الشركة للمستثمرين في الأسهم خدمات التداول المباشر عن طرق مركز الاتصال المزود بأحدث أجهزة الاتصال والذي يتمتع بقدرة استيعاب كبيرة تضمن خدمات سريعة ومرضية للمستثمرين.

ويعمل بالشركة عدد من أفضل الخبرات والكفاءات المتميزة في قطاع الوساطة المالية لتلبية احتياجات جميع العملاء بدقة وسرعة كبيرتين.

دلالة العقارية

دلالة العقارية
DLALA REAL ESTATE

الرؤية

أن نكون رواد في إدارة وتسويق العقارات مستخدمين أحدث الحلول التكنولوجية لخدمة العملاء.

الرسالة

أن نصبح الاختيار الأول بين شركات التسويق العقاري التي تقدم حلولاً حديثة لإدارة العقارات بينما نبني الثقة ونرفع مستوى المعايير لخدمة العملاء ونحمي الملاك والمستثمرين من المخاطر.

نبذة عن الشركة

دلالة العقارية هي إحدى الشركات التابعة لشركة دلالة القابضة .تأسست شركة دلالة العقارية بهدف تقديم أحدث الحلول إلى العملاء في مجال إدارة وتسويق العقارات، تم إنشاء الشركة لكي تضيف المزيد من الأمان والدقة والسرعة إلى السوق العقارية بفضل منظومة إجراءات معتمدة ونظام تكنولوجي متطور للتعامل مع العملاء من خلال شبكة الإنترنت.

1. إدارة العقارات:

تحصيل المستحقات الإيجارية:

إن خاصية المتابعة الإلكترونية للإيجارات المستحقة والتحصيل تعمل على تحصيل المستحقات الإيجارية في وقتها مدعومة بمنظومة إجراءات قانونية ومحاسبية معتمدة .

الخدمات التأجيرية (التأجيروإدارة العقود):

إن خاصية التنبيه الإلكترونية، تسرع من آلية التأجير وزيادة معدل الإشغال ، مستخدمين العديد في الأليات والخطط التسويقية .

إدارة المنشآت:

نقوم بالتعاقد مع جهات متخصصة في هذا المجال والإشراف عليها لتقدم أفضل الخدمات لمنشآت الملاك.

2. الوساطة (للبيع والشراء):

نعمل عن كثب مع عملائنا لإبرام صفقاتهم في البيع أو الشراء في حالة توفر الفرصة، من خلال آليات وإجراءات معتمدة تسهل من إبرام الصفقات بدقة وسرية وحرفية.

3. المتابعة الإلكترونية:

ليتابع الملاك إلكترونياء تفاصيل عقاراتهم من حيث (تفاصيل المستأجرين، حالة الوحدات، قيمة الإيجارات والمستحقات المحصلة وغيرها)

4. تواصل:

هذه الخدمة الإلكترونية الآلية تتيح للمستثمرين معرفة المعروض لدينا مباشرة فور عرض أي عقار.

5. مثمن عقاري معتمد:

إن الإجراءات والسياسات المعتمدة تساعد على استصدار مستندات التثمين لتكون متتا طبقة وأسعار السوق.

البيانات المالية الموحدة

دلالة القابضة
DLALA HOLDING

شركة دلالة للوساطة والإستثمار

القابضة ش.م.ع.ق

البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2022

المحتويات	الصفحة
تقرير مدقق الحسابات المستقل	29
بيان المركز المالي الموحد	33
بيان الربح أو الخسارة الموحد	34
بيان الدخل الشامل الاخر الموحد	35
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	36
بيان التدفقات النقدية الموحد	37
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	38

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق. ("الشركة")، وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين "بالمجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2022، والبيانات المالية الموحدة للربح أو الخسارة، والدخل الشامل الاخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة والتي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة من كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022، وأدائها المالي، وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير. إننا مستقلون عن المجموعة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين ("قواعد السلوك الأخلاقي") والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الموحدة للمجموعة في دولة قطر. وقمنا باستيفاء مسؤولياتنا الأخلاقية الاخرى وفقا لتلك المتطلبات. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب لرأينا.

تأكيد على امر

نلفت الانتباه إلي إيضاح 15 الذي ينص على أنه في 27 أبريل 2022، تم عقد إجتماع الجمعية العمومية غير العادية للموافقة على مقترح تخفيض رأس مال الشركة إلى190,387,200 ريال قطري، بانخفاض قدره 93,772,800 ريال قطري (33٪) لإطفاء الخسائر المتراكمة للشركة والشركات التابعة لها، ورأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

الأمر الاخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في وعن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 من قبل مدقق حسابات آخر، والذي أصدر تقرير تدقيق بتاريخ 2 مارس 2022، والذي ابدى رأياً غير متحفظ على تلك البيانات المالية الموحدة.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية وفقا لحكمنا المهني هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية القصوى في أعمال التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد قمنا بتحديد أمور التدقيقية الرئيسية التالية والتي تم معالجتها في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا عنها، وإننا لا نقدم رأيا منفصلا عن هذه الأمور. لكل أمر أدناه، يتم تقديم وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمور في هذا السياق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

لقد أوفينا بالمسؤولية الموضحة في قسم "مسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا ، بما في ذلك ما يتعلق بالأمور الاخرى. ووفقاً لذلك، فقد تضمن تدقيقنا أداء الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة.

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

توفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها ، بما في ذلك الإجراءات المنفذة لمعالجة الأمور أدناه ، الأساس لإبداء رأي التدقيق حول البيانات المالية الموحدة المرفقة.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
أرصدة لدي البنوك - أموال العملاء ومبالغ مستحقة للعملاء بالرجوع إلى إيضاح (5) حول البيانات المالية الموحدة: – تمثل أرصدة لدي البنوك - أموال عملاء 61٪ من إجمالي الموجودات الموحدة و بلغ رصيدها 352،12 مليون ريال قطري. – وتمثل المبالغ المستحقة للعملاء 82٪ من إجمالي المطلوبات الموحدة وبلغ رصيدها 319،75 مليون ريال قطري تمثل أرصدة لدي البنوك - أموال العملاء في إيداعات من العملاء وعمليات والتحصيلات التي تتم نيابة عن العملاء والتي تتعلق بمعاملات تداول الأوراق المالية. يتم تسجيل جميع هذه الأرصدة كمبالغ مستحقة للعملاء. يتم تسوية هذه الأرصدة أو سحبها من قبل العملاء ومن ثم يتم تسجيلها كمطلوبات متداولة. نظرًا لحجم أرصدة الحسابات وطبيعتها وكبر حجم المعاملات، فقد حددنا أن اكتمال "أرصدة لدي البنوك - أموال العملاء" و"المبالغ المستحقة للعملاء" كأمور تدقيق أساسية.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: • قمنا بتقييم الضوابط الداخلية ذات الصلة لتقييم مدى كفايتها وفعاليتها واختبرناها وفقًا لذلك. • قمنا بإجراء إجراءات تحليلية على الأرصدة المتعلقة بالمبالغ المستحقة للعملاء والأرصدة لدي البنوك - أموال العملاء كما في 31 ديسمبر 2022 لاكتساب مزيد من المعلومات حول البيانات المالية وتحديد أي معاملات أو اتجاهات غير عادية. • قمنا باختيار عينة من العملاء وفحصنا أرصدتهم للتأكد من دقتها ومقارنتها بالأرصدة المقابلة في الدفاتر. • حصلنا على خطابات تأكيد مباشرة لجميع الحسابات لدي البنوك كما في 31 ديسمبر 2022 وقمنا بالتحقق منها مقابل الأرصدة المسجلة في الدفاتر. • فحصنا بيانات تسوية الحسابات لدي البنوك التي أعدتها إدارة المجموعة وتأكدنا من دقة التسويات بين الأرصدة حسب البيانات المصرفية ووفقًا لدفاتر الحسابات. • فحصنا عينة مختارة من الحسابات التي تمت تسويتها لاحقًا ومعاملات الأسهم المتعلقة بالمبالغ المستحقة للعملاء لتقييم دقة واكتمال التسويات. • فحصنا التسوية بين المبالغ المستحقة للعملاء والأرصدة لدي البنوك - أموال العملاء المقابلة كما في 31 ديسمبر 2022 للتحقق من دقة واكتمال التسوية.

معلومات أخرى

ان مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الاخرى. تتمثل المعلومات الاخرى في المعلومات الواردة في التقرير السنوي لعام 2022 ولكنها لا تشتمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الصادر عليها.

من المتوقع أن يتاح لنا التقرير السنوي للمجموعة لعام 2022 بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا. إن رأينا حول هذه البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الاخرى ولا نصدر عن أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الاخرى المحددة أعلاه، وللقيام بذلك، سنأخذ في اعتبارنا ما إذا كانت المعلومات الاخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو إذا كان من الواضح أنه يشوبها أخطاء جوهرية.وإذا توصلنا، استنادا إلى العمل الذي قمنا به، إلى أن هناك أخطاء جوهرية في تلك المعلومات الاخرى، فإننا مطالبون بالابلاغ عن تلك الحقيقة. ليس لدينا ما نقوم بالإبلاغ عنه فيما يتعلق بتقرير عن المعلومات الاخرى.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤولية مجلس إدارة الشركة حول البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس إدارة الشركة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية، والإفصاح حسب مقتضى الحال عن الأمور المتعلقة بمبدأ الإستمرارية وإستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الإستمرارية ما لم يخطط مجلس إدارة الشركة إما لتصفية الشركة أو إنهاء عملياتها أو ليس لديه بديل واقعي سوى للقيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن "التأكيد المعقول" هو تأكيد عال المستوى، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً عن أخطاء جوهرية في حالة وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ وتعتبر جوهرية إذا كان يمكن بصورة فردية أو إجمالية أو إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكماً مهنياً ونبقى على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا:

- نقيم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- نحصل على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- نحدد ونقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن تزوير أو خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، نحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن احتيال هي أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الاحتيال قد ينطوي على تدليس وتزوير أو حذف متعمد أو محاولات تشويه أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها إذا ما كانت توجد شكوك جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف قد يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. إذا وصلنا إلى أن هناك شكوكاً جوهرية فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الوحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ مدقق الحسابات. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة في توقف أعمال الشركة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- نقيم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- نحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية لكيانات الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن القرار والإشراف وأداء تدقيق المجموعة. نحن لا نزال مسؤولين وحدنا عن رأي التدقيق الخاص بنا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

نتواصل مع إدارة الشركة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من

أوجه القصور الهامة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

كما نوفر لمجلس الإدارة بيانًا يفيد بأننا امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، ونتواصل معهم بشأن جميع العلاقات والمسائل الاخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا ، وحيثما أمكن ، الإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات. أو الضمانات المطبقة.

من خلال الأمور التي تم إبلاغ مجلس الإدارة بها، نحدد تلك الأمور التي كانت أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبالتالي فهي أمر تدقيق رئيسي. وصفنا هذا الأمر في تقرير مدقق الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية ، أنه لا ينبغي الكشف عن أمر ما في تقريرنا لأن العواقب السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة للكشف عنه في هذا التقرير.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الاخرى

بالاضافة الي ذلك، وحسب ما يقتضيه قانون الشركات التجارية القطري، فإننا نفصح عما يلي:

- لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي طلبناها لغرض تدقيقنا. و
- تحتفظ المجموعة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناتها المالية الموحدة مع تلك السجلات.
- لسنا على علم بأي انتهاكات لقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لعام 2015 أو بنود النظام الاساسي خلال السنة والتي قد يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للشركة أو على وضعها المالي. علاوة على ذلك، وكما هو مبين في إيضاح 2 حول البيانات المالية الموحدة، فإن الشركة بصدد تقييم تأثير التعديلات في القانون المذكور أعلاه، وفقًا للقانون رقم 8 لعام 2021. تعتقد إدارة الشركة أن مثل هذه التعديلات لن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة.

أحمد توفيق نسيم
مزارز للاستشارات والتدقيق و شركاه
سجل مراقبي الحسابات رقم (66)
ترخيص هيئة قطر للأسواق المالية رخصة رقم 1201911

الدوحة - دولة قطر
9 مارس 2023

	إيضاح	2022	2021
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
النقد وما في حكم النقد	4	69,625	73,528
أرصدة لدي البنوك – أموال العملاء	5	352,118	351,648
مبالغ مستحقة من العملاء	6	342	105
مبالغ مستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	5	-	20,357
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	7	65,291	97,323
موجودات أخرى	8	31,569	12,192
عقارات تجارية	9	9,030	16,253
إجمالي الموجودات المتداولة		**527,975**	**571,406**
الموجودات غير المتداولة			
إستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	7	7,423	8,581
موجودات غير ملموسة	10	1,106	1,545
ممتلكات ومعدات	11	36,341	37,608
إجمالي الموجودات غير المتداولة		**44,870**	**47,734**
إجمالي الموجودات		**572,845**	**619,140**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
مبالغ مستحقة للعملاء	5	319,750	363,469
مبالغ مستحقة إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	5	16,283	-
مخصص قضايا قانونية	12	26,402	9,850
مطلوبات أخرى	13	20,448	20,293
إجمالي المطلوبات المتداولة		**382,883**	**393,612**
المطلوبات غير المتداولة			
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	14	5,086	4,971
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		**5,086**	**4,971**
إجمالي المطلوبات		**387,969**	**398,583**
حقوق الملكية			
رأس المال	15	190,387	284,160
الاحتياطي القانوني	16	29,364	29,364
احتياطي القيمة العادلة	7	789	317
الخسائر المتراكمة		(35,664)	(92,301)
حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم		**184,876**	**221,540**
الأسهم الغير مسيطرة		-	(983
إجمالي حقوق الملكية		**184,876**	**220,557**
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**572,845**	**619,140**

اعتمدت إدارة الشركة هذه البيانات المالية الموحدة وصرحت بإصدارها في 9 مارس 2023.

السيد / يوسف عبد الرحمن الخليفي
رئيس مجلس إدارة المجموعة

السيدة / موزة محمد السليطي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

.شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق
بيان الربح أو الخسارة الموحد
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بألف الريال القطري ما لم ينص على خلافه)

	إيضاح	2022	2021
إيرادات عمولات وساطة		26,073	25,314
مصروفات عمولات وساطة		(9,701)	(9,441)
صافي إيرادات عمولات الوساطة	17	**16,372**	**15,873**
إيرادات توزيعات أرباح من إستثمارات في أوراق مالية	7	4,872	2,214
صافي (خسارة)/ ربح الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	7	(11,473)	6,041
ربح من بيع الإستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	7	9,850	4,345
إيرادات عقارية	18	2,951	3,738
إيرادات الفوائد من الودائع قصيرة - الأجل	4	1,288	739
إيرادات من خدمات تكنولوجيا المعلومات		-	22
صافي إيرادات التشغيل		**23,860**	**32,972**
إيرادات أخرى	19	330	9,342
المصروفات العمومية والإدرية	20	(31,921)	(28,980)
مخصص للقضايا القانونية	12	(20,902)	(5,200)
مخصص انخفاض قيمة المبالغ المدفوعة مقدما للموردين	8	(7,750)	-
(خسارة) / ربح السنة		**(36,383)**	**8,134**
(الخسارة) / الربح العائد إلى			
المساهمين بالشركة الأم		(36,383	8,493
الأسهم غير المسيطرة		-	(359)
		(36,383)	**8,134**
(الخسائر) / الأرباح الأساسية والمخففة للسهم الواحد	22	**(0.14)**	0.03

.شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق
بيان الدخل الشامل الاخر الموحد
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بألف ريال قطري ما لم ينص على خلافه)

	إيضاح	2022	2021
(خسارة) / ربح السنة		(36,383)	8,134
الدخل الشامل الاخر:			
بند لا يتم تصنيفه إلى الربح أو الخسارة:			
الحركة في القيمة العادلة للأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة العادلة من			
خلال الدخل الشامل الاخر	7	**702**	**2,317**
إجمالي الدخل الشامل الاخر للسنة		702	2,317
العائد إلى			
المساهمين بالشركة الأم		(35,681)	**10,810**
الأسهم غير المسيطرة		-	(359)
إجمالي (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة		**(35,681)**	10,451

.شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بألف ريال قطري ما لم ينص على خلافه)

	رأس المال	الإحتياطي القانوني	إحتياطي القيمة العادلة	الخسائر المتراكمة	الإجمالي	الأسهم غير المسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
في 1 يناير 2021	284,160	28,514	(1,460)	(100,281)	210,933	(624)	210,309
ربح السنة	-	-	-	8,493	8,493	(359)	8,134
الدخل الشامل الاخر للسنة	-	-	2,317	-	2,317		2,317
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	2,317	8,493	10,810	(359)	10,451
مخصص إلى صندوق دعم الأنشطة الأجتماعية والرياضية (إيضاح 13)	-	-	-	(203)	(203)	-	(203)
المحول إلى الإحتياطي القانوني	-	850	-	(850)	-	-	-
إعادة تصنيف صافي التغير في القيمة العادلة للأستثمار في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عند إلغاء الإعتراف (إيضاح 7)	-	-	(540)	**540**	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	**284,160**	**29,364**	**317**	**(92,301)**	**221,540**	**(983)**	**220,557**
خسارة السنة	-	-	-	(36,383)	(36,383)	-	(36,383)
الدخل الشامل الاخر للسنة	-	-	702	-	702	-	702
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	702	(36,383)	(35,681)	-	(35,681)
تخفيض رأس المال خلال السنة (إيضاح 15)	(93,773)			93,773	-	-	-
شطب حصة الأقلية (إيضاح 1)	-	-	-	(983)	(983)	983	-
إعادة تصنيف صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمار في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عند إلغاء الأعتراف (إيضاح 7)	-	-	(230)	230	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	**190,387**	**29,364**	**789**	**(35,664)**	**184,876**	**-**	**184,876**

.شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق
بيان التدفقات النقدية الموحد
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بألف ريال قطري ما لم ينص على خلافه)

	إيضاح	2022	2021
الأنشطة التشغيلية			
(خسارة) / ربح للسنة		(36,383	8,134
تعديلات لـ:			
إيرادات توزيع أرباح من الأوراق الإستثمارية	7	(4,872)	(2,214)
صافي خسارة القيمة العادلة للإستثمارات في الاوراق بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	7		
		11,473	(6,041)
ربح من بيع إستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	7	(9,850)	(4,345)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	14	1,254	640
إهلاك الممتلكات والمعدات	11	2,034	2,132
إطفاء الموجودات غير الملموسة	10	588	705
إيراد الفائدة من الودائع قصيرة الأجل	4	(1,288)	(739)
ربح من بيع عقارات تجارية		(1,426	(252)
مخصص للقضايا القانونية	12	20,902	5,200
مخصص إنخفاض قيمة المبالغ المدفوعة مقدما للموردين	8	7,750	-
مخصص عقود مرهقة	20	500	-
شطب الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	11	423	-
(خسارة) / ربح التشغيل قبل التغييرات في رأس المال العامل		(8,895	3,220
التغييرات في رأس المال العامل:			
نقد لدي البنوك - أموال العملاء		(470	195,200
مبالغ مستحقة من العملاء		(237)	108
مبالغ مستحقة من / إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية		36,869	(63,238)
موجودات أخرى		(27,127	(5,903)
مبالغ مستحقة للعملاء		(43,719	(140,478)
مبالغ مدفوعة للقضايا القانونية		(4,350	(200)
مطلوبات أخرى		(345	454
النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(48,274	(10,837)
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين المدفوعة	14	(1,139)	(196)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(49,413)	(11,033)
الأنشطة الإستثمارية			
شراء استثمارات أو أوراق مالية	7	(92,942)	(90,586)
شراء ممتلكات ومعدات	11	(1,190)	(1,362)
شراء موجودات غير ملموسة	10	(149)	-
المتحصلات من بيع العقارات التجارية		8,650	12,800
المتحصلات من بيع الأوراق المالية الإستثمارية		124,981	70,651
الفوائد المستلمة		1,288	739
توزيعات الأرباح المستلمة		4,872	2,214
صافي النقد الناتج عن / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		45,510	(5,544)
صافي النقص في النقد وما في حكم النقد		(3,903	(16,577)
النقد وما في حكم النقد في 1 يناير		73,528	90,105
النقد وما في حكم النقد في 31 ديسمبر	4	69,625	73,528

1. معلومات الشركة والأنشطة الرئيسية

شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق. ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة قطرية مسجلة لدي وزارة التجارة والصناعة بدولة قطر بتاريخ 24 مايو 2005 تحت السجل التجاري رقم 30670. الشركة مدرجة في بورصة قطر وتخضع لأحكام قانون الشركات القطري رقم 11 لسنة 2015 ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر.

ان عنوان مكتب المجموعة المسجل ص.ب. 24571 – الدوحة، دولة قطر.

تتكون هذه البيانات المالية الموحدة من الشركة والشركات التابعة لها، يشار إليها مجتمعة ب"المجموعة" ومنفردة (شركات المجموعة).

تعمل المجموعة في أنشطة الوساطة في بورصة قطر، وتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات، وخدمات إستشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات، والعقارات، والإستشعارات الاخرى.

الشركات الرئيسية التابعة للمجموعة كما يلي:

		نسبة الملكية	
اسم الشركة التابعة	**النشاط الرئيسى**	**31 ديسمبر2022**	**31 ديسمبر2021**
شركة دلالة للوساطة ذ.م.م (1)	وساطة الأسهم	%100	%99.98
شركة دلالة العقارية ذ.م.م	خدمات تأجير العقارات وادارتها	%100	%100
شركة دلالة لتكنولوجيا المعلومات ذ.م.م (2)	وخدمات إستشارات في مجال تكنولوجيا المعلومات	%100	%100
شركة دلالة سمارت لتكنولوجيا المعلومات ذ.م.م (3)	وخدمات إستشارات في مجال تكنولوجيا المعلومات	-	%60

تم تأسيس جميع الشركات التابعة المذكورة أعلاه في دولة قطر.

(1) خلال عام 2022، قررت الشركة الاستحواذ على الحصة المتبقية البالغة 0.02٪ في أسهم شركة دلالة للوساطة ذ.م.م، لترتفع حصتها في الملكية إلى 100٪ من رأس مالها، وبلغ إجمالي المقابل النقدي 38,119 ريال قطري بناء على الاتفاقية المؤرخة في 11 يناير 2022.

(2) في 22 سبتمبر 2022، قرر مجلس إدارة الشركة تصفية شركة دلالة سمارت لتكنولوجيا المعلومات ذ.م.م. ووقف أنشطتها وتصفية أعمالها. تمت تصفية الشركة في سنة 2022.

(3) في 18 يناير 2023، قرر مجلس إدارة الشركة تصفية شركة دلالة لتكنولوجيا المعلومات ذ.م.م.، ووقف أنشطتها والتنازل عن تسجيلها وترخيصها وتصفيتها.

2. أساس الإعداد

أ) بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للشركة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمتطلبات السارية لقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لعام 2015، وتعديلاته بالقانون رقم 8 لعام 2021. والإدارة بصدد اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الإمتثال الكامل للقانون المعدل، بما في ذلك تعديل عقد التأسيس للشركة عند الضرورة، وأوضحت إلى أن عدم الإمتثال في تاريخ التقرير لا يشير الى وجود تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية، باستثناء قيمة الاستثمار في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر التي تم قياسها بالقيمة العادلة.

2. أساس الإعداد (تتمة)

ج) عملة التعامل وعملة العرض

يتم عرض البيانات المالية الموحدة بالريال القطري، وهو العملة التعامل وعملة العرض للمجموعة، وتم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب ألف ريال قطري (ألف ريال قطري) ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك.

د) أساس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة على البيانات المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة. تعتبر الكيان، بما في ذلك الكيان المنظم، شركة تابعة للمجموعة عندما يتم تحديد أن الشركة الأم لديها سيطرة على المجموعة. توجد السيطرة عندما تتعرض المجموعة أو لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها مع كيانات المجموعة ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على المجموعة. يتم تقييم السيطرة من خلال فحص الحقوق الحالية التي تمنح المجموعة القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة لكيانات المجموعة. لأغراض التوحيد، تم حذف تأثير جميع المعاملات بين الكيانات في المجموعة.

هـ) استخدام التقديرات والأحكام

تم الإفصاح عن المعلومات حول المجالات الهامة للتقديرات غير المؤكدة والأحكام الجوهرية المطبقة في إعداد البيانات المالية الموحدة في إيضاح 28.

و) التعديلات السارية حديثًا على المعايير

خلال الفترة الحالية، أصبحت المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة أدناه ("المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" أو "المعايير") سارية المفعول لأول مرة للسنوات المالية التي تبدأ في 1 يناير 2022:

- العقود المرهق - تكلفة إتمام العقد (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 37)
- التعديلات السنوية على معايير الدولية للتقارير المالية 2018- 2021 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
- كوفيد 19- امتيازات الإيجار ذات الصلة لما بعد 30 يونيو 2021 (تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16)
- الممتلكات والآلات والمعدات: العائدات قبل الاستخدام في الغرض المطلوب منها (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16)
- الرجوع إلى الإطار المفاهيمي (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3)

لم يكن لتطبيق المعايير المعدلة أعلاه أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

ز. المعايير الجديدة والمعدلة ليست فعالة بعد، ولكنها متاحة لاعتمادها مبكرًا

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة أدناه ("المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" أو "المعايير") المتاحة للتطبيق المبكر للسنوات المالية التي تبدأ بعد 1 يناير 2022 ليست سارية المفعول حتى فترة لاحقة، ولم يتم تطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة.

اعتبارا من السنة التى تبدأ في 1 يناير 2023	• تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1) • المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 - عقود التأمين والتعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 - عقود التأمين • الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان الممارسة 2 للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) • تعريف التقديرات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8) • الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12)

2. أساس الإعداد (تتمة)

ز. المعايير الجديدة والمعدلة ليست فعالة بعد، ولكنها متاحة لاعتمادها مبكرًا (تتمة)

التاريخ الفعلي المؤجل إلى أجل غير مسمى/ متاح للتطبيق الاختياري	بيع أو المساهمة في الأصول بين المستثمر والشركة الزميلة أو المشروع المشترك (تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28)

لا تتوقع الإدارة أن يكون لاعتماد المعايير الجديدة والمعدلة أعلاه تأثير كبير على البيانات المالية الموحدة للشركة في السنوات المقبلة.

3. السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية الرئيسية للشركة المطبقة في إعداد البيانات المالية الموحدة موضحة أدناه. تم تطبيق هذه السياسات بشكل متسق على السنتين المعروضتين في هذه البيانات المالية الموحدة.

الأدوات المالية

يتم إثبات المدينون وسندات الدين مبدئياً عند نشأتها. يتم إثبات جميع الموجودات والمطلوبات المالية الاخرى مبدئيًا عندما تصبح الشركة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

الأصل المالي ما لم يكن موجودًا ماليًا بدون عنصر تمويل كبير أو التزام مالي، يتم قياسه مبدئيًا بالقيمة العادلة المضافة، في حالة وجود بنود غير مقاسة بالقيمة العادلة في الأرباح والخسائر، تكاليف المعاملة التي تنسب بشكل مباشر إلى الاستحواذ. يتم قياس المدينون التجاريون التي لا تحتوي على عنصر تمويلي هام مبدئيًا بسعر المعاملة.

الموجودات المالية: التصنيف والقياس اللاحق

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي على:

أ) التكلفة المطفأة - إذا استوفت الشرطين التاليين ولم يتم تحديدهما في القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر؛

- يحتفظ به ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بأصول لجمع التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- تؤدي الشروط التعاقدية الخاصة بها في تواريخ محددة إلى التدفقات النقدية التي تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.

ب) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر - إذا استوفت كل من الشروط التالية ولم يتم تعيينها كما في القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يحتفظ به ضمن نموذج أعمال تحقق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية؛ و
- تؤدي الشروط التعاقدية الخاصة بها في تواريخ محددة إلى التدفقات النقدية التي تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.

ج) القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - جميع الأصول المالية غير المصنفة المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلية من خلال الدخل الشامل الاخر كما هو موضح أعلاه.

عند الاعتراف المبدئي، يجوز للشركة تعيين أصل مالي بشكل غير قابل للاستيفاء بخلاف ذلك للمتطلبات الواجب قياسها بالتكلفة المطفأة في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، إذا أدى ذلك إلى إزالة أو تقليل عدم تطابق المحاسبة الذي قد ينشأ بطريقة أخرى.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية: التصنيف والقياس اللاحق (تتمة)

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ما لم تغير الشركة نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة الإبلاغ الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

قامت الشركة بتصنيفها عند الاعتراف المبدئي المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة والموجودات الاخرى وأموال العملاء بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية: نموذج الأعمال التجارية

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج العمل الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة.

تشمل المعلومات التي تم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للحافظة وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية. وتشمل هذه ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب التدفقات النقدية التعاقدية أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الشركة بها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والأصول المالية الموجودة في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- كيف يتم تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
- تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل.

لا تعتبر عمليات نقل الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإلغاء، مبيعات لهذا الغرض، بما يتمشى مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.

الموجودات المالية: تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات رأس المال والفائدة

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "الأصل" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. تُعرّف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الاخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

عند تقدير ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات رأس المال والفائدة، تدرس الشركة الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في الاعتبار: الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية؛ المصطلحات التي قد تعدل معدل القسيمة التعاقدية، بما في ذلك ميزات معدل متغير؛ الدفع المسبق وميزات التمديد. والشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة. (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة).

تتوافق ميزة الدفع المسبق مع مدفوعات رأس المال والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفعة المقدمة يمثل إلى حد كبير المبالغ غير المدفوعة من أصل الفائدة والفائدة على المبلغ الأساسي المستحق، والتي قد تشمل تعويضًا إضافيًا معقولًا عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم الحصول عليه بخصم أو علاوة على أهميته التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب الدفع المسبق بمبلغ يمثل إلى حد كبير المبلغ الاسمي التعاقدي بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تشمل أيضًا تعويضًا إضافيًا معقولًا بالنسبة للإنهاء المبكر) يتم التعامل مع هذا المعيار بما يتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة الدفع المقدم غير ذات أهمية عند الاعتراف الأولي.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية: القياس اللاحق والأرباح والخسائر

- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة - يتم قياس هذه الموجودات لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بخسائر انخفاض القيمة. يتم إدراج إيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الربح أو الخسارة.
- الموجودات المالية في القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر يتم قياس هذه الموجودات لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم إدراج صافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي إيرادات فوائد أو أرباح، في الربح أو الخسارة. لا تملك الشركة مثل هذه الموجودات.
- أدوات الدين في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر يتم قياس هذه الموجودات لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الاخرى في الدخل الشامل الاخر. عند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الاخر إلى الربح أو الخسارة. لا تملك الشركة مثل هذه الموجودات.
- ادوات حقوق الملكية في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر يتم قياس هذه الموجودات لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم إدراج توزيعات الأرباح كإيراد في الربح أو الخسارة ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الاخرى في الدخل الشامل الاخر ولا يتم إعترافها بالربح أو الخسارة. لا تملك الشركة مثل هذه الموجودات.

المطلوبات المالية: التصنيف والقياس اللاحق

يتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. يتم تصنيف الالتزام المالي كما في القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تصنيفه كمحتفظ به للمتاجرة، أو أنه مشتق أو تم تعيينه على هذا النحو عند الاعتراف المبدئي. يتم قياس المطلوبات المالية في القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة وصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي مصاريف فائدة، يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة. يتم قياس الالتزامات المالية الاخرى لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم احتساب مصروفات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية في الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية: إلغاء الاعتراف

يتم استبعاد الأصل المالي (أو، عند الاقتضاء، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المماثلة) في الحالات التالية:

- انتهت صلاحية حقوق تلقي التدفقات النقدية من الأصل؛ و
- قامت الشركة بنقل حقوقها في تلقي التدفقات النقدية من الأصل أو تعهدت بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "التمرير"؛ وإما (أ) قامت الشركة بنقل جميع مخاطر ومزايا الأصل إلى حد كبير، أو (ب) لم تقم الشركة بنقل أو احتفظت إلى حد كبير بجميع مخاطر ومزايا الأصل، ولكنها نقلت السيطرة على الأصل.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم بموجبها بنقل الأصول المعترف بها في بيان المركز المالي الخاص بها، ولكنها تحتفظ بكل أو بشكل كبير بجميع مخاطر ومزايا الأصول المنقولة. في هذه الحالات، لا يتم إلغاء الأصول المنقولة.

المطلوبات المالية: إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الالتزام المالي عندما يتم انتهاء أو إلغاء الالتزام. عندما يتم استبدال التزام مالي قائم بمقترض آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة إلى حد كبير، أو يتم تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع هذا التبادل أو التعديل على أنه إلغاء للالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد والفرق في القيمة الدفترية المعنية يتم إدراجه في بيان الدخل الشامل.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في بيان المركز المالي وذلك فقط عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعندما يكون هناك نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الانخفاض في القيمة

الموجودات المالية غير المشتقة

تعترف المجموعة بمخصصات الخسائر للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. لا تملك الشركة أدوات دين مقاسة بالتكلفة المطفأة.

تقيس الشركة بدل الخسارة إما بمبلغ يساوي:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، وهي تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأدوات المالية. أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا، والتي تشمل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من 12 شهرا).

أقصى فترة يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية يتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

يتم قياس مخصصات الخسارة للمبالغ المستحقة من العملاء، مبالغ المستحقة من شركة قطر لأيداع المركزي لأوراق المالية، المبالغ المستحقة من طرف ذو علاقة والموجودات الاخرى إما بمبلغ يساوي 12 شهرًا أو خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة اعتمادًا على حجم الزيادات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بالأصول.

يتم قياس مخصصات الخسارة على النقد وما في حكم النقد - أموال العملاء بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متخلف عن السداد عندما يكون من غير المرجح أن يدفع العميل التزاماته الائتمانية لشركة بالكامل، دون لجوء الشركة إلى إجراءات مثل تحقيق الضمان (إن وجد).

تعتبر المجموعة أن النقد في البنك – أموال العملاء ينطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان الخاص به مكافئًا للتعريف المفهوم عالميًا لـ"درجة الاستثمار".

يتم قياس مخصصات خسارة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من 12 شهرًا). أقصى فترة يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية يتعرض خلالها الشركة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير المرجح لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان على أنها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية

في تاريخ كل تقرير، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها الائتمانية. الأصل المالي "ضعيف"، عندما يحدث حدث واحد أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

الدليل على أن أحد الأصول المالية قد انخفضت قيمته الائتمانية يشمل خرق العقد مثل التخلف عن السداد.

عرض الإنخفاض فى الخسائر الإئتمانية المتوقعة في بيان المركز المالى

يتم خصم مخصصات الخسائر للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الانخفاض في القيمة (تتمة)

الموجودات المالية غير المشتقة (تتمة)

الشطب

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما لا يكون لدي الشركة توقعات معقولة لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. تقوم الشركة بشكل فردي بإجراء تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناءً على ما إذا كان هناك توقع معقول بالاسترداد. لا تتوقع الشركة استرداداً جوهرياً من المبلغ المشطوب. ومع ذلك، فإن الموجودات المالية التي تم شطبها قد تظل خاضعة لأنشطة الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

تم تقييم الموجودات المالية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة.

يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الأصول المالية ما يلي:

- تقصير أو تأخر في السداد من قبل المدين.
- إعادة هيكلة مبلغ مستحق لشركة بشروط لا تراها الشركة بخلاف ذلك.
- المؤشرات على أن المدين سيدخل في مرحلة إفلاس. أو
- بيانات يمكن ملاحظتها تشير إلى وجود انخفاض ملموس في التدفقات النقدية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

نظرت الشركة في دليل انخفاض قيمة هذه الأصول (النقد وما في حكم النقد والنقدية لدي البنوك وأموال العملاء، مبالغ المستحقة من شركة قطر لإيداع المركزي لأوراق المالية، المبالغ المستحقة من طرف ذو علاقة والموجودات الاخرى) في كل من الأصول الفردية والمستوى الجماعي. تم تقييم جميع الأصول الهامة بشكل فردي لتحديد انخفاض القيمة. بعد ذلك، تم تقييم الأشخاص الذين تبين أنهم ليسوا من ذوي القيمة انخفاضًا جماعيًا عن أي انخفاض في القيمة تم تكبده، ولكن لم يتم تحديده بشكل فردي. تم تقييم الأصول التي لم تكن ذات أهمية فردية بشكل جماعي لتحديد انخفاض القيمة. تم إجراء التقييم الجماعي من خلال دمج الأصول مع خصائص مخاطر مماثلة.

عند تقييم الإنخفاض في القيمة الجماعية، استخدمت الشركة معلومات تاريخية عن توقيت عمليات الاسترداد ومقدار الخسارة المتكبدة، وأدخلت تعديلاً إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية على هذا النحو بحيث من المرجح أن تكون الخسائر الفعلية أكبر أو أقل مما تشير إليه الاتجاهات التاريخية.

تم احتساب خسارة انخفاض القيمة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل. تم الاعتراف بالخسائر في الربح أو الخسارة وتم إظهارها في حساب المخصصات. عندما اعتبرت الشركة أنه لا توجد آفاق واقعية لاسترداد الأصل، يتم إعدام المبالغ ذات العلاقة.

إذا انخفض حجم خسارة انخفاض القيمة فيما بعد وكان النقص مرتبطًا بشكل موضوعي بحدث وقع بعد تسجيل انخفاض القيمة، فقد تم عكس خسارة انخفاض القيمة المعترف بها سابقًا من خلال الربح أو الخسارة.

الموجودات غير المالية

في تاريخ كل تقرير، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية (الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة) لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل.

بالنسبة لاختبار انخفاض القيمة، يتم تجميع الأصول معًا في أصغر مجموعة من الأصول التي تولد التدفقات النقدية من الاستخدام المستمر والمستقل إلى حد كبير عن التدفقات النقدية للأصول الاخرى أو وحدات توليد النقد.

القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو الوحدة المنتجة للعملة هي أكبر قيمة في الاستخدام وقيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. تستند القيمة المستخدمة إلى التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، مخصومة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

النقد وما في حكم النقد

من أجل أغراض العرض في بيان التدفقات النقدية، يتضمن النقد وما في حكم النقد، النقدية لدي البنوك والودائع قصيرة الأجل.

أرصدة لدي البنوك – أموال العملاء

يتمثل هذا السلف النقدية المستلمة من العملاء التجاريين للمجموعة أو التحصيلات المستلمة من مركز قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية للمتاجرة في الأوراق المالية للعملاء.

قياس القيمة العادلة

تقيس المجموعة الاستثمار في الأوراق المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير مالي.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

يعتمد قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو المطلوب، أو
- في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر فائدة للأصل أو المطلوب. يجب أن تكون المجموعة متاحة للوصول إلى السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق يعملون وفقًا لمصلحتهم الاقتصادية.

تستخدم المجموعة تقنيات تقييم مناسبة للظروف والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وتعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للرصد.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس القيمة العادلة لها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، كما هو موضح على النحو التالي، بناءً على أدنى مستوى من المدخلات المهمة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1 - أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى 2 - تقنيات التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة يمكن ملاحظته بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى 3 - تقنيات التقييم التي لا يمكن ملاحظة أدنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات المعترف بها في البيانات المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد الشركة ما إذا كانت هناك تحويلات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استنادًا إلى أدنى مستوى من المدخلات المهمة لقياس القيمة العادلة ككل.) في نهاية كل فترة تقرير.

3. السياسات المحاسبية الهامة(تتمة)

الأصول غير الملموسة

يتم الاعتراف بالتكلفة المرتبطة بصيانة البرامج كمصروفات عند تكبدها. يتم الاعتراف بتكاليف التطوير التي تنسب مباشرة إلى تصميم واختبار منتجات البرامج الفريدة والمميزة التي تسيطر عليها الشركة كأصول غير ملموسة عند استيفاء المعايير التالية:

- من الممكن تقنيًا إكمال البرنامج بحيث يكون متاحًا للاستخدام؛
- تعتزم الإدارة استكمال البرنامج واستخدامه أو بيعه.
- إمكانية استخدام البرنامج أو بيعه.
- يمكن توضيح كيف سيولد البرنامج منافع اقتصادية مستقبلية محتملة.
- توافر الموارد التقنية والمالية وغيرها من الموارد الكافية لإكمال التطوير واستخدام أو بيع البرامج؛ و
- يمكن قياس النفقات المنسوبة إلى البرنامج أثناء تطويره بشكل موثوق.

تتضمن التكاليف المنسوبة مباشرة والتي تتم رسملتها كجزء من البرنامج تكاليف الموظفين وجزءًا مناسبًا من النفقات العامة ذات الصلة.

يتم تسجيل تكاليف التطوير المرسملة كموجودات غير ملموسة ويتم إطفاءها من النقطة التي يكون فيها الأصل جاهزًا للاستخدام.

تقوم المجموعة بإطفاء الأصول غير الملموسة (منصة تداول الوساطة) ذات العمر الإنتاجي المقدر بخمس سنوات المحدود باستخدام طريقة القسط الثابت.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد خصم الإهلاك. تتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المنسوبة مباشرة إلى اقتناء الأصناف.

يتم تضمين التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها كأصل منفصل، حسب الاقتضاء، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى الشركة ويمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي

مكون يتم المحاسبة عنه كأصل منفصل عند استبداله. يتم تحميل كافة عمليات الإصلاح والصيانة الاخرى على حساب الربح أو الخسارة خلال فترة التقرير التي تم تكبدها فيها.

يتم احتساب الإهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتخصيص تكلفتها بالصافي من قيمها المتبقية، على مدى عمرها الإنتاجي المقدر.

	السنوات
المباني	20
تحسينات المباني المستأجرة	5
الأثاث والتركيبات	10
نظام الكمبيوتر والبرامج	5-3
المعدات المكتبية	5
السيارات	5

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات، وتعديلها إذا كان ذلك مناسبًا، في نهاية كل فترة تقرير.

يتم تخفيض القيمة الدفترية الموجودات فوراً إلى قيمته القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية أكبر من القيمة القابلة لاسترداد المقدرة. يتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية. يتم تضمينها في الربح أو الخسارة.

3. السياسات المحاسبية الهامة(تتمة)

الممتلكات والمعدات (تتمة)

أعمال رأسمالية قيد التنفيذ يشمل التكاليف المتكبدة لتركيب نظام الأمان. يتم تحويل هذه التكاليف إلى أجهزة الكمبيوتر والمعدات عند بدء الأنشطة التشغيلية للأصل ذي الصلة. الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ لا تستهلك.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الوافدين. ويستند استحقاق هذه المكافآت على الراتب النهائي للموظفين ومدة الخدمة، بشرط بإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. يتم استحقاق التكلفة المتوقعة لهذه المزايا على مدى فترة التوظيف.

تقوم المجموعة أيضًا بتخصيص مساهمتها في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة للموظفين القطريين وفقًا لقانون التقاعد، ويتم تضمين التكلفة الناتجة ضمن تكلفة الموظفين في بيان الدخل الموحد. لا يوجد على المجموعة التزامات دفع أخرى بمجرد دفع المساهمات. يتم الاعتراف بالمساهمات عند استحقاقها.

العقارات التجارية

الممتلكات المقتناة للبيع في سياق الأعمال العادية، يتم الاحتفاظ بها كممتلكات للمتاجرة ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل. بشكل أساسي، يشمل ذلك العقارات السكنية والأرض التي تنوي المجموعة بيعها. قد تقرر المجموعة التأجير على أساس مؤقت لزيادة إمكانية بيع العقارات بدلاً من جني دخل إيجار على أساس مستمر ولا يتم الاحتفاظ بالعقار لزيادة رأس المال. تقوم المجموعة بالمحاسبة عن هذه العقارات على أنها عقارات للمتاجرة وليست عقارات استثمارية حيث يستمر الاحتفاظ بها حصريًا بهدف التخلص منها لاحقًا في سياق الأعمال العادي. تتضمن التكلفة المتكبدة لإيصال كل عقار إلى موقعه وحالته الحالية ما يلي:

- حقوق التملك الحر والإيجار للأراضي
- المبالغ المدفوعة للمقاولين من أجل التطوير
- تكاليف التخطيط والتصميم، وتكاليف إعداد الموقع، والرسوم المهنية للخدمات القانونية، وضرائب نقل الملكية، والنفقات العامة للتطوير والتكاليف الاخرى ذات الصلة

صافي القيمة الممكن تحقيقها هو سعر البيع المقدر في السياق العادي للأعمال ، بناءً على أسعار السوق في تاريخ التقرير ، ناقصًا التكاليف المقدرة للإكمال والتكاليف المقدرة اللازمة لإجراء البيع. يتم تكوين المخصص إذا كان صافي القيمة الممكن تحقيقها أقل من القيمة الدفترية.

عند بيع عقار للمتاجرة، يتم الاعتراف بالقيمة الدفترية للعقار كمصروف في الفترة التي يتم فيها

يتم الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدي الشركة التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يكون هناك تدفق خارجي للموارد لتسوية الالتزام ويمكن تقدير المبلغ بشكل موثوق. في حالة وجود عدد من الالتزامات المماثلة، يتم تحديد احتمالية أن يكون التدفق الخارج مطلوبًا للتسوية من خلال النظر في فئة الالتزامات ككل.

يتم الاعتراف بالمخصص، حتى لو كان احتمال حدوث تدفق خارج فيما يتعلق بأي بند مدرج في نفس فئة الالتزامات قد يكون ضئيلاً. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية لأفضل تقدير للإدارة للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في نهاية فترة التقرير. يتم الاعتراف بالزيادة في المخصص بسبب مرور الوقت كمصروفات فوائد. تتم مراجعة المخصصات سنويًا لتعكس أفضل التقديرات الحالية للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزامات.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية خلال السنة إلى عملة التعامل للشركة بأسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى عملة التعامل بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية المحققة وغير المحققة في الربح أو الخسارة. ليس لدي الشركة موجودات ومطلوبات غير نقدية بالعملات الأجنبية في نهاية فترة التقرير.

الإيجارات

عند بدء العقد، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي عليه. العقد هو أو يحتوي على عقد إيجار إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام أصل محدد لفترة زمنية مقابل مقابل. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام أصل محدد، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان:

- يتضمن العقد استخدام أصل محدد - قد يتم تحديد ذلك صراحةً أو ضمنيًا، ويجب أن يكون مميزًا ماديًا أو يمثل بشكل جوهري كل قدرة الأصل المميز ماديًا. إذا كان للمورد حق استبدال جوهري، فلن يتم تحديد الأصل؛
- للمجموعة الحق في الحصول بشكل جوهري على جميع المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل طوال فترة الاستخدام؛ و
- يحق للمجموعة توجيه استخدام الأصل. تتمتع الشركة بهذا الحق عندما يكون لديها حقوق اتخاذ القرار الأكثر صلة بتغيير كيفية ولأي غرض يتم استخدام الأصل. في الحالات النادرة التي يكون فيها القرار بشأن كيفية استخدام الأصل محددًا مسبقًا ولأي غرض، يحق للشركة توجيه استخدام الأصل إذا كان لأي من الشركة الحق في تشغيل الأصل؛ أو قامت الشركة بتصميم الأصل بطريقة تحدد مسبقًا كيف ولأي غرض سيتم استخدامه.

عند البدء أو عند إعادة تقييم العقد الذي يحتوي على مكون عقد الإيجار، تخصص الشركة المقابل في العقد لكل عنصر إيجار على أساس سعره المستقل. ومع ذلك، بالنسبة لاستئجار الأراضي والمباني التي تكون مستأجرًا فيها، فقد اختارت الشركة عدم فصل المكونات غير المؤجرة والمحاسبة عن مكونات الإيجار وغير الإيجارية كعنصر إيجار واحد.

عقد إيجار قصير الأجل

اختارت المجموعة عدم الاعتراف بحق استخدام الأصول والتزامات الإيجار حيث أن الشركة لديها عقود إيجار قصيرة الأجل لها مدة إيجار 12 شهرًا أو أقل. تعترف الشركة بمدفوعات الإيجار المرتبطة بهذه الإيجارات كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

رأس المال

يتم تصنيف الأسهم العادية التي تصدرها الشركة كحقوق ملكية.

التصنيف المتداول وغير المتداول

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات بناءً على التصنيف المتداول وغير المتداول.

ويكون الأصل متداولًا في حالة:

- يتوقع أن تتحقق أو يقصد أن يتم بيعها أو استهلاكها في دورة التشغيل العادية
- أو محتفظ بها أساسًا لغرض المتاجرة؛
- من المتوقع أن تتحقق أو يعتزم بيعها أو استهلاكها في دورة التشغيل العادية، والمحتفظ بها في المقام الأول لغرض المتاجرة؛
- من المتوقع أن يتحقق خلال اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير، أو
- أو النقد وما في حكم النقد ما لم يحظر أن يتم تبادلها أو استخدامها لتسوية مطلوبات ما لمدة لا تقل عن 12 شهرا بعد فترة التقرير.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

التصنيف المتداول وغير المتداول (تتمة)

يتم تصنيف كل الموجودات الاخرى كموجودات غير متداولة.

وتكون المطلوبات متداولة في الحالات التالية:

- يتوقع أن يتم تسويتها في دورة التشغيل العادية؛
- أو محتفظ بها مبدئيا لأغراض المتاجرة؛
- أو تكون مستحقة التسوية خلال 12 شهرًا بعد فترة التقرير؛
- أو لا يوجد حق مشروط لتأخير تسوية المطلوبات لمدة لا تقل عن 12 شهرًا بعد فترة التقرير.

تصنف المجموعة جميع المطلوبات الاخرى كمطلوبات غير متداولة.

الإيرادات

الإيرادات من العقود مع العملاء

تقوم المجموعة بإثبات الإيراد من العقود مع العملاء استنادًا إلى نموذج مكون من خمس خطوات على النحو الوارد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15):

خطوة رقم 1: تحديد العقد/العقود المحررة مع العملاء: ويتم تعريف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر يُنشئ بينهما حقوق والتزامات قابلة للنفاذ، كما يحدد المعايير الخاصة بكل عقد والتي لابد من استيفائها.

خطوة رقم 2: تحديد الوفاء بالالتزامات في العقد: الوفاء بالالتزام هو الوعد للعميل في العقد من أجل نقل البضاعة او الخدمة للعميل.

خطوة رقم 3: تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو النظير الذي تتوقع الشركة أن تكون لها حق فيه مقابل نقل البضائع أو الخدمات المعهودة إلى العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن الغير.

خطوة رقم 4: تخصيص سعر المعاملة للوفاء بالالتزامات العقد: للعقود التي يوجد بها أكثر من التزام يتطلب الوفاء به، تقوم الشركة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام مطلوب الوفاء به بقيمة تصف النظير الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل إتمام الوفاء بكل الالتزامات.

خطوة رقم 5: إثبات الإيراد عند أو (اعتبارًا من) وقت إتمام الشركة بالتزامات تتعلق بالأداء.

تستوفي المجموعة الالتزامات المتعلقة بالأداء، وتقوم بإثبات الإيراد بمرور الوقت، في حالة أن أحد المعايير التالية تم الاستيفاء بها:

1. يتلقى العميل بشكل متزامن ويستهلك الفوائد التي يتم تقديمها من خلال أداء المجموعة بينما تقوم الشركة بالإداء؛

2. أو يُنشئ أداء المجموعة ويحسن من الموجودات التي يسيطر عليها العميل باعتبار أنه يتم إنشاء أو تحسين الموجودات؛

3. أو لا ينشأ عن أداء المجموعة أي من الموجودات ذات استخدام بديل للشركة، كما أن للشركة حق قابل للنفاذ في الدفع من أجل إتمام الوفاء حتى تاريخه.

من أجل الوفاء بالالتزامات؛ في حالة أنه لم يتم الاستيفاء بأحد الشروط المذكورة أعلاه، يتم إثبات الإيراد في الوقت المحدد عند إتمام الوفاء بالالتزامات.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الإيرادات (تتمة)

الإيرادات من العقود مع العملاء (تتمة)

عندما تستكمل الشركة وفاء الالتزام من خلال تسليم البضائع أو الخدمات المعهودة، تُحرر الشركة عقدًا للموجودات استنادًا لقيمة النظير المكتسب نتيجة للوفاء. وفي حالة أن النظير المستلم من العميل يزيد عن قيمة الإيراد المعترف به، فهذا يزيد من الالتزامات القانونية للعقد. يتم قياس الإيراد الناتج بالقيمة العادلة للنظير المستلم أو الذي يمكن تحصيله، مع الأخذ في الاعتبار شروط الدفع المحددة في التعاقد.

تقوم المجموعة بتقييم ترتيبات إيراداتها مقابل معايير محددة لتحديد ما إذا كانت تعمل كشركة أساسية أو وكيل. خلصت المجموعة إلى أنها تعمل كمجموعة أساسية في جميع ترتيبات إيراداتها.

إيراد عمولة الوساطة

تتعلق عقود المجموعة مع العملاء بتقديم خدمات الوساطة التي تشكل التزام أداء واحد فقط. يتم الاعتراف بإيرادات العمولات عند إتمام عملية بيع أو شراء حقوق ملكية.

خصومات الحجم

تتضمن بعض عقود خدمة الوساطة خصومات كبيرة الحجم. نظرًا لأن المجموعة تقدم خصومات على حجم المعاملات التجارية لعملائها، يتم الاعتراف بالإيرادات في وقت معين.

إيرادات توزيعات الأرباح من الإستثمار في الأوراق المالية

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلامها.

إيرادات من خدمات تكنولوجيا المعلومات

يتم إثبات الإيراد من خدمات تكنولوجيا المعلومات عند تقديم الخدمات وإثبات الحق في تلقي الإيراد.

يتم الاعتراف بإيرادات رسوم الوساطة العقارية عند تقديم خدمة الوساطة وعندما يثبت الحق في استلام الدخل.

يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع العقارات التجارية عندما تنتقل السيطرة إلى المشتري وتحتفظ المجموعة بعدم المشاركة الإدارية المستمرة إلى الدرجة المرتبطة عادة بالملكية ولا بالسيطرة الفعالة على العقارات المباعة. يتم إثبات الدخل من إلغاء عقد البيع على أساس الشروط التعاقدية الأساسية.

الإيرادات الاخرى

يتم الأعتراف بايرادات الاخرى عند تحققها.

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على أساس التناسب الزمني باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة والمقبوضات خلال العمر المتوقع للأصل أو الالتزام المالي (أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر) إلى القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية، ولكن ليس خسائر الائتمان المستقبلية.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الإيرادات (تتمة)

إيرادات الفوائد (تتمة)

يشمل احتساب معدل الفائدة الفعلي جميع تكاليف ورسوم المعاملات والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملة التكاليف الإضافية التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى حيازة أو إصدار أصل أو التزام مالي. تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد المعروضة في بيان الدخل الشامل الفوائد على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة المحسوبة على أساس معدل الفائدة الفعلي.

تكاليف الاقتراض التي تنسب مباشرة إلى اقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل، كونه أصلًا يستغرق بالضرورة فترة طويلة من الوقت ليصبح جاهزًا للاستخدام المقصود أو البيع، تتم رسملتها كجزء من تكلفة الأصل المؤهل.

الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة في البيانات المالية الموحدة، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية محتملاً.

لا يتم الاعتراف بالالتزامات الطارئة في البيانات المالية الموحدة، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال التدفق الخارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية بعيدًا.

4. النقد ومافي حكم النقد

	2022	2021
النقد في الصندوق	7	12
النقد لدي البنوك	47,618	36,475
الودائع قصيرة الأجل (إستحقاقها أقل من 90 يومًا)	22,000	37,041
	69,625	**73,528**

حققت الشركة إيرادات فوائد من الودائع قصيرة الأجل بمبلغ 1,288 ألف ريال قطري (2021: 739 ألف ريال قطري) خلال السنة. حققت الشركة دخل فائدة بمتوسط سعر فائدة 2٪ (2021: 1.1٪) سنويا.

5. الوساطة – إفصاح الأنشطة

تمثل "الأرصدة لدي البنوك أموال العملاء - أموال العملاء" في السلف النقدية المستلمة من العملاء التجاريين للمجموعة أو التحصيلات المستلمة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في الأوراق المالية للعملاء المتاجرين. تعترف المجموعة بالالتزام عن أرصدة الصناديق هذه والتي يتم عرضها كجزء من حساب "المستحق للعملاء". يجب تحصيل / تسوية أي أرصدة مستحقة لشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية (المستحقة من أو المستحقة إلى) في يوم العمل الثالث ("ت+3").

تحقق المجموعة دخل من العمولة لكل معاملة تداول محتفظ بها في البورصة وتعترف بمصاريف العمولة المتكبدة مع شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية وبورصة قطر. يتم عرض صافي العمولة المكتسبة من هذه المعاملات كجزء من حساب "صافي إيرادات عمولات الوساطة".

	2022	2021
أرصدة لدي البنوك - أموال العملاء	**352,118**	**351,648**
مستحق من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	-	**20,357**
مستحق إلى العملاء	**319,750**	**363,469**
مستحق إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	**16,283**	-
صافي دخل عمولات الوساطة	**16,372**	**15,873**

6. المبالغ المستحقة من العملاء

المبالغ المستحقة من العملاء، الإجمالي	14,295	14,085
يخصم: مخصص الإنخفاض في قيمة المبالغ المستحقة من العملاء	(13,953)	(13,980)
المبالغ المستحقة من العملاء، الصافي	**342**	**105**

كما في نهاية السنة، فإن تقادم المبالغ المستحقة من العملاء غير منخفضة القيمة كما يلي:

		لم يمضِ	مضى استحقاقها ولم تنخفض قيمتها				
	إجمالي	استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	0 - 90 يوم	91 - 180 يوم	181 - 360 يوم	أكثر من 360 يوم	منخفضة القيمة
2022	**342**	-	-	-	-	14,295	(13,953)
2021	**105**	-	-	-	-	14,085	(13,980)

من المتوقع أن يتم استرداد الذمم المدينة غير المنخفضة القيمة بالكامل. ليس من ممارسات الشركة أن تحصل على ضمانات مقابل الذمم المدينة.

7. استثمارات في أوراق مالية

تم عرض استثمارات في أوراق مالية في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:

	2022	2021
الموجودات المتداولة		
إستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	65,291	97,323
الموجودات غير متداولة		
إستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	5,426	7,095
إستثمارات غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	1,997	1,486
	7,423	**8,581**
	72,714	**105,904**

كانت الحركة في الأوراق المالية الإستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ومن خلال الربح أو الخسارة كالتالي:

	2022	2021
في 1 يناير	105,904	73,267
الإضافات خلال السنة	92,942	90,586
الإستبعادات خلال السنة	(115,130)	(65,766)
صافي التغييرات في القيمة العادلة:		
القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(11,473)	6,041
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	471	1,776
في 31 ديسمبر	**72,714**	**105,904**

حققت المجموعة إيرادات توزيعات أرباح من الاستثمارات بمبلغ 4,872 ألف ريال قطري (2021: 2,214 ألف ريال قطري) خلال السنة.

اعترفت المجموعة بأرباح بيع الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بمبلغ 9,850 الف ريال قطري (2021: 4,345 الف ريال قطري).

7. استثمارات في أوراق مالية (تتمة)

الحركة في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر خلال السنة هي كالتالي:

	2022	2021
في 1 يناير	317	(1,460)
حركة القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	702	2,317
إعادة تصنيف صافي التغير في القيمة العادلة للأستثمار في الأوراق المالية بالقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل الاخر عند إلغاء الأعتراف	(230)	(540)
صافي التغير في القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	**472**	**1,777**
في 31 ديسمبر	**789**	**317**

8. موجودات أخرى

	2022	2021
دفعات مقدمة لمشاريع عقارية	10,085	3,069
يخصم: مخصص انخفاض قيمة الدفعات المقدمة للمشاريع العقارية (1)	(7,750)	-
	2,335	**3,069**
السلف إلى مدير المحفظة	24,819	6,953
المبالغ المدفوعة مقدما والسلف	4,326	2,051
الإيرادات المستحقة	52	92
الذمم الدائنة الاخرى	37	27
	31,569	**12,192**

تم عمل مخصص انخفاض القيمة بمبلغ 7,750 ألف ريال قطري في البيانات المالية المتعلقة بسلفة أعطيت للمورد الرئيسي لمشروع المكان .أبرمت الشركة عقدا مع هذا المورد لإنشاء مناطق للمشجعين في أرض مستأجرة لاستضافة المشجعين لكأس العالم لكرة القدم .2022 ثم قامت الشركة بإنهاء العقد مع المورد بعد تقصيره في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه ضمن بنود العقد وقامت بطلب استرداد الأموال التى تم دفعها للمورد، ولكن المورد قد قام برفض رد تلك الأموال. اتخذت الشركة إجراءات قانونية لاسترداد الدفعات المقدمة، ولا تزال القضية جارية، قامت الإدارة بتكوين مخصص بكامل المبلغ في البيانات المالية. قام المورد برفع قضية ضد الشركة مطالبا بتعويض مقابل الضرر الواقع عليه من انهاء التعاقد.

9. عقارات التجارية

استحوذت الشركة على عقارات سكنية تعتزم بيعها في سياق الأعمال العادية. جميع العقارات التجارية محفوظة في دولة قطر. الحركة عبارة عن عقارات تجارية موضحة أدناه:

	2022	2021
في 1 يناير	16,253	28,801
استبعادات	(7,223)	(12,548)
في 31 ديسمبر	**9,030**	**16,253**

كما في 31 ديسمبر 2022 تتمثل العقارات التجارية في 5 فيلات سكنية (2021: 9 فيلات سكنية) هذه العقارات متاحة للبيع وتقاس بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.

هذه العقارات متاحة للتداول ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها. أيهما أقل تكلفها كل فيلا 1,806 ألف ريال قطري.

10. موجودات غير ملموسة

	2022	2021
التكلفة:		
الرصيد في 1 يناير *	3,902	**3,902**
الإضافات خلال السنة **	149	-
في 31 ديسمبر	**4,051**	3,902
الإطفاء المتراكم:		
في 1 يناير	2,357	**1,652**
الإهلاك خلال السنة (إيضاح 20)	588	**705**
في 31 ديسمبر	**2,945**	2,357
القيمة الدفترية	1,106	1,545

* يتعلق هذا ببرنامج منصة تداول الوساطة وبرامج الكمبيوتر للمجموعة.

** خلال السنة قامت الشركة بشراء ترخيص لمدة ثلاث سنوات.

11. ممتلكات معدات

	الأراضي	المباني	تحسينات المباني المؤجرة	الأثاث والتركيبات	نظام الكمبيوتر والبرامج	المعدات المكتبية	السيارات	الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
التكلفة:									
في 1 يناير 2021	29,097	13,886	98	1,594	43,093	3,322	751	511	92,352
الإضافات	-	325	-	1	235	-	-	801	1,362
المحول من الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	-	114	-	35	275	-	-	(424)	-
في 31 ديسمبر 2021	29,097	14,325	98	1,630	43,603	3,322	751	888	93,714
الإضافات	-	-	-	55	410	54	-	671	1,190
المحول من الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	-	-	-	-	334	-	-	(334)	-
شطب الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	(423)	(423)
في 31 ديسمبر 2022	29,097	14,325	98	1,685	44,347	3,376	751	802	94,481
الإهلاك المتراكم:									
في 1 يناير 2021	-	7,261	98	1,573	41,044	3,247	751	-	53,974
الإهلاك خلال السنة (إيضاح 20)	-	804	-	42	1,264	22	-	-	2,132
في 31 ديسمبر 2021	-	8,065	98	1,615	42,308	3,269	751	-	56,106
الإهلاك خلال السنة (إيضاح 20)	-	803	-	17	1,187	27	-	-	2,034
كما في 31 ديسمبر 2022	-	8,868	98	1,632	43,495	3,296	751	-	58,140
صافي القيمة الدفترية:									
في 31 ديسمبر 2022	**29,097**	**5,457**	**-**	**53**	**852**	**80**	**-**	**802**	**36,341**
في 31 ديسمبر 2021	**29,097**	**6,260**	**-**	**15**	**1,295**	**53**	**-**	**888**	**37,608**

12. مخصص قضايا قانونية

	2022	2021
في 1 يناير	9,850	4,850
الإضافات خلال السنة	20,902	5,200
المدفوع خلال السنة	(4,350)	(200)
في 31 ديسمبر	26,402	**9,850**

فيما يلي تفصيل الأحكام للقضايا القانونية في 31 ديسمبر 2022:

م	رقم القضية	المدعي	حكم المحكمة	المخصصات المقدمة
(1)	2019/2925	عميل	11,050	11,050
(2)	2020/10	هيئة قطر للأسواق المالية	10,000	**5,000**
(3)	2021/1	هيئة قطر للأسواق المالية	**8,852**	**8,852**
(4)	2021/3	هيئة قطر للأسواق المالية	**2,000**	**1,000**
(5)	2021/19	هيئة قطر للأسواق المالية	**500**	**500**
	في 31 ديسمبر2022		32,402	26,402

(1) في عام 2019، تم رفع دعوى جنائية من قبل النيابة العامة بالقضية رقم (2019/2925) ضد الشركة وطرفين آخرين. تم رفع طعن رقم 2021/855 وصدر حكم ضد الشركة بغرامة قدرها 100 ألف ريال قطري وإلزامها مجتمعة بدفع 10,95 مليون ريال قطري. قدرمت الشركة مخصصا بنسبة 100% لتغطية أي نتائج سلبية تتعلق بهذه الحالة.

(2) في عام 2021، فرضت لجنة المساءلة في هيئة قطر للأسواق المالية غرامة قدرها 10 مليون ريال قطري فيما يتعلق ببعض المخالفات التنظيمية (2020/10). وقامت الشركة بتكوين مخصص بنسبة 50٪ (إيضاح 31 & 24).

(3) صدر حكم تحكيم من لجنة المساءلة بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (2021/1) يلزم الشركة بدفع مبلغ 8.85 مليون ريال قطري للعميل. وقامت الشركة بتكوين مخصص بنسبة 100% لتغطية أي نتائج سلبية تتعلق بهذه القضية.

(4) في عام 2021، فرضت لجنة المساءلة في هيئة قطر للأسواق المالية غرامة قدرها 2 مليون ريال قطري .وقد طعنت الشركة على هذا القرار (القضية رقم 2021/3) الذي حجزت له مخصصات بنسبة 50٪ (إيضاح 31 & 24).

(5) في عام 2021، فرضت لجنة المساءلة في هيئة قطر للأسواق المالية غرامة قدرها 500 ألف ريال قطري. وقد طعنت الشركة على هذا القرار (القضية رقم 2021/19) وقامت بعمل مخصص بنسبة 100% لتغطية أي نتيجة سلبية.

13. مطلوبات أخرى

	2022	2021
توزيعات أرباح مستحقة الدفع (1)	**15,690**	**15,707**
المصروفات المستحقة	**2,586**	**2,889**
المبالغ المستردة المستحقة لأصحاب العقارات	**1,639**	-
مخصص لعقد مرهق (2)	**500**	-
عمولات مستحقة الدفع	**-**	**102**
مخصص لصندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (3)	**-**	**203**
الذمم الدائنة الاخرى	**33**	**1,392**
	20,448	20,293

(1) تتعلق بتوزيعات الأرباح التي تم الإعلان عنها للمساهمين بين عامي 2006 و 2011 ولكن لم تتم المطالبة بها.

(2) خلال العام، أبرمت الشركة التابعة دلالة العقارية ذ.م.م. عقودا مع العديد من مالكي العقارات وجمعت منهم رسوم التسجيل المتعلقة بمشروع "استثمر منزلك" الذي يتعلق بتوفير الإقامة للجماهير التي تزور كأس العالم لكرة القدم 2022 عبر بوابة الإلكترونية. ومع ذلك، لم يسفر المشروع عن نتائج حيث تم إجراء عدد قليل من الحجوزات لأماكن الإقامة من بوابة دلالة عبر الإنترنت. ونتيجة لذلك، ألغت الشركة المشروع وقررت رد رسوم التسجيل إلى المالكين المعنيين.

(3) يمثل هذا المخصص تقديرا للخسائر المحتملة التي سيتم تكبدها من عقد الإيجار وعدم قدرة الشركة على توليد فوائد اقتصادية من هذا العقد المتعلق بمشروع المكان الذي ألغته الشركة كما هو موضح في (إيضاح 20).

14. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

	2022	2021
في 1 يناير	4,971	4,527
المصروف خلال السنة (إيضاح 21)	1,254	640
المدفوع خلال السنة	(1,139)	(196)
في 31 ديسمبر	5,086	4,971

قامت الإدارة بتصنيف الالتزام ضمن التزام غير متداول في بيان المركز المالي الموحد حيث أنها لا تتوقع أن تكون هناك مدفوعات كبيرة تجاه التزام تعويضات نهاية الخدمة لموظفيها خلال 12 شهرًا من تاريخ التقرير. لا يتم خصم المخصص للقيمة الحالية حيث لا يتوقع أن يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود كبيرًا.

15. رأس المال

	2022	2021
المصرح به، والمصدر والمدفوع:		
الأسهم العادية بواقع 190,387,200 سهما بسعر 1 ريال قطري لكل سهم		
(2021: 284,160,000 ريال قطري بسعر 1 ريال قطري لكل سهم)	**190,387**	**284,160**

في 27 أبريل 2022، تم عقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية للموافقة على مقترح تخفيض رأس مال الشركة إلى 190,387,200 ريال قطري، بانخفاض قدره 93,772,800 ريال قطري (33٪) وذلك لإطفاء الخسائر المتراكمة للشركة وشركاتها التابعة.

وكانت الأسهم مملوكة بالكامل لمجموعة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة ش.م.ع.ق، المجموعة الأم، وهي كيان يقع في دولة قطر.

16. احتياطي قانوني

وفقًا لقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 وعقد التأسيس للمجموعة، يجب تحويل مبلغ يساوي 10٪ من صافي ربح السنة إلى احتياطي قانوني كل عام إلى أن يتساوى هذا الاحتياطي. إلى 50٪ من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الظروف المنصوص عليها في القانون أعلاه والنظام الأساسي للشركة. وفقًا لعقد التأسيس ومتطلبات القانون التشريعي، تقوم الشركة بتحويل نسبة معينة من صافي أرباحها السنوية إلى الاحتياطي القانوني. لم يتم إجراء أي تحويل خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

تم استكمال إجراءات تحديث السجل التجاري وتعديل النظام الأساسي للشركة.

17. مصروفات عمولات الوساطة

	2022	2021
عمولات مدفوعة (*)	9,339	9,073
مصروفات وساطة أخرى	362	368
	9,701	**9,441**

(*) يمثل مبلغ 7،916 ألف ريال قطري (2021: 7،677 ألف ريال قطري) بمبلغ مدفوع خلال العام لبورصة قطر ومبلغ 1،423 ألف ريال قطري (2021: 1،396 ألف ريال قطري) مدفوع لشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية (ش.م.ع.ق)

18. إيرادات العقارات

	2022	2021
إيرادات من بيع العقارات التجارية	1,426	-
إيرادات الإيجار	1,006	1,571
إيرادات من الرسوم	312	267
إيرادات من الخدمات العقارية	207	1,900
	2,951	**3,738**

19. إيرادات أخرى

	2022	2021
تعويضات مستلمة من العميل عن تسوية قانونية	226	8,198
أخرى	104	1,144
	330	**9,342**

20. المصروفات العمومية والإدارية

	2022	2021
تكلفة الموظفين (إيضاح 21)	16,589	15,252
الأتعاب المهنية	4,192	4,261
تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3,859	2,753
إهلاك الممتلكات والمعدات (إيضاح 11)	2,034	2,132
الإيجار *	1,120	120
الإعلان	1,019	687
الرسوم التنظيمية، المصروفات والغرامات التنظيمية	751	956
رسوم الضمان البنكي	600	659
إطفاء الأصول غير الملموسة (إيضاح 10)	588	706
مخصص العقد المرهق (إيضاح 13)	500	-
الإصلاحات والصيانة	438	339
أخرى	231	1,115
	31,921	28,980

* يتمثل الإيجار في الإيجارات قصيرة الأجل

21. تكلفة الموظفين

الرواتب والمزايا	15,335	14,612
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 14)	1,254	640
	16,589	**15,252**

22. الأرباح الأساسية والمخففة لكل سهم

يتم احتساب الأرباح الأساسية للسهم الواحد بقسمة صافي الربح للسنة العائدة إلى مساهمي المجموعة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام. لم تكن هناك أسهم مخففة محتملة قائمة في أي وقت خلال العام، وبالتالي، فإن الأرباح المخففة للسهم تساوي الأرباح الأساسية للسهم.

	2022	2021
(الخسارة) / الربح العائد لمساهمي المجموعة	(36,383)	8,493
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة (بالآلاف) (إيضاح 15)	265,404	284,160
(الخسائر) / الأرباح الأساسية المخففة لكل سهم (بالريال القطري)	**(0.14)**	**0.03**

23. المعاملات مع الأطرف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة الشركاء الرئيسيين والمديرين وأعضاء الإدارة العليا للشركة والشركات التي يكونوا مالكين رئيسيين فيها واعتمدت إدارة المجموعة سياسات وشروط التسعير لهذه المعاملات.

(أ) المعاملات مع الأطرف ذات العلاقة

	2022	2021
كبار مسؤولي الإدارة وافراد أسرتهم المقربين:		
صافي إيرادات عمولات الوساطة	**125**	66
دخل إدارة المحافظ	23	-

حققت المجموعة صافي دخل من إجمالي صافي إيراد عمولة الوساطة البالغة 16,372 ألف ريال قطري (2021: 15,873 ألف ريال قطري) (إيضاح 5)، عمولات الوساطة من الأطراف ذات العلاقة بقيمة 125 ألف ريال قطري (2021: 66 ألف ريال قطري) خلال العام.

	2022	2021
رواتب ومزايا قصيرة الأجل للموظفين (*)	**2,184**	**2,139**
بدل حضور الاجتماعات	**244**	**522**
مزايا تقاعد الموظفين	**125**	**54**
	2,553	2,715

(*) تتضمن مزايا الموظفين المذكورة أعلاه المبالغ الممنوحة للمدير الإداري السابق لشركة دلالة العقارية ذ.م.م. الذي تم فصله واستبداله بالمدير الإداري الفعلي لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة ش.م.ع.ق. اعتبارا من 10 أكتوبر 2022. علما بأن المدير الإداري السابق قد رفع دعوى قضائية ضد الشركة بسبب الفصل التعسفي والمطالبة بإعادة تعيينه كمدير إداري ودفع تعويض (إيضاح 24)

(ب) أرصدة الأطراف ذات العلاقة

	2022	2021
موظفو الإدارة الرئيسية وأفراد أسرهم المقربين		
المبالغ المستحقة إلى العملاء	702	-

24. الالتزامات والمطلوبات المحتملة

كان لدي الشركة الالتزامات المطلوبات المحتملة التالية كما في تاريخ التقرير:

	2022	2021
خطابات الضمان (*)	**150,000**	**150,000**
القضايا القانونية (**)	**29,208**	**10,950**

(*) تمثل الضمانات المالية التي تصدرها البنوك نيابة عن المجموعة إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في سياق العمل المعتاد وتستحق خلال اثنا عشر شهرا من تاريخ التقرير.

(**) تتعلق بالقضايا القانونية الجارية التي لم يتم وضع أحكام بشأنها.

25. التحليل القطاعي

لأغراض الإدارة، يتم تنظيم المجموعة في أربع وحدات أعمال استراتيجية بناء على طبيعة أنشطتها، وبالتالي، لديها أربع قطاعات يجب الإبلاغ عنها وهي كما يلي:

- الوساطة في الأوراق المالية - يشمل هذا القطاع الخدمات المالية المقدمة للعملاء كسمسار للأوراق المالية في بورصة قطر.
- العقارات - يشمل هذا القطاع توفير خدمات إدارة الممتلكات والتسويق والمبيعات لعملاء العقارات؛
- تكنولوجيا المعلومات – يشمل هذا القطاع إدارة تكنولوجيا المعلومات والخدمات الاستشارية وتطوير وبرمجة برامج تكنولوجيا المعلومات؛ و
- أخرى - تمثل عمليات المجموعة القابضة التي تقدم خدمات الشركات للشركات التابعة في المجموعة وتشارك أيضا في الأنشطة الاستثمارية.

تقوم إدارة المجموعة بشكل منفصل بمراقبة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية لغرض اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاع بناء على الربح أو الخسارة التشغيلية.

يقوم الرئيس التنفيذي للمجموعة بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية لكل وحدة أعمال ربع سنوية على الأقل.

25. التحليل القطاعي (تتمة)

يعرض الجدول التالي معلومات الإيرادات والأرباح المتعلقة بالقطاعات التشغيلية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2022:

	وساطة الأسهم	العقارات	تكنولوجيا المعلومات	أخرى	الإزالة	الاجمالى
31 ديسمبر2022						
إيراد عمولة الوساطة صافي	**16,049**	-	-	**323**	-	**16,372**
إيراد العقارات	-	**3,109**	-	**573**	(731)	**2,951**
إيرادات تشغيلية أخرى	**3,685**	**206**	-	**2,003**	(1,027)	**4,867**
إيراد القطاع	19,734	3,315	-	2,899	**(1,758)**	24,190
مصروفات القطاع	(36,766)	(15,094)	(843)	(29,627)	**21,757**	(60,573)
أرباح / (خسارة) القطاع	**(17,032)**	**(11,779)**	**(843)**	**(26,728)**	19,999	**(36,383)**
الإهلاك والاطفاء	638	257	3	1,723	-	2,621
موجودات القطاع	**497,557**	**24,718**	**19,287**	**221,939**	**(190,656)**	**572,845**
مطلوبات القطاع	**381,867**	**857**	-	**52,743**	**(47,498)**	**387,969**

25. التحليل القطاعي (تتمة)

يعرض الجدول التالي معلومات الإيرادات والأرباح المتعلقة بالقطاعات التشغيلية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2021:

	وساطة الأسهم	العقارات	تكنولوجيا المعلومات	أخرى	الاستبعادات	الاجمالى
31 ديسمبر2021						
دخل عمولة الوساطة صافي	15,873	-	-	-	-	15,873
الإيرادات من تكنولوجيا المعلومات	-	-	22	-	-	22
إيراد العقارات	-	4,853	-	-	-	4,853
الإيرادات التشغيلية الاخرى	8,432	-	270	4,899	(1,377)	12,224
إيراد القطاع	**24,305**	**4,853**	**292**	**4,899**	**(1,377)**	**32,972**
مصروفات القطاع	(11,156)	(3,616)	(2,783)	(41,719)	34,796	(24,478)
أرباح / (خسارة) القطاع	**13,149**	**1,237**	**(2,491)**	**(36,820)**	**33,419**	**8,494**
الإهلاك والأطفاء	**490**	**820**	**171**	**1,357**	**-**	**2,838**
موجودات القطاع	**512,227**	**71,954**	**14,451**	**249,543**	**(229,035)**	**619,140**
مطلوبات القطاع	**386,071**	**315**	**3,638**	**37,203**	**(28,644)**	**398,583**

26. المخاطر المالية وإدارة راس المال

المخاطر المالية

يتم تنفيذ وظيفة إدارة المخاطر داخل المجموعة فيما يتعلق بالمخاطر المالية.

المخاطر المالية هي المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها الشركة خلال أو في نهاية فترة التقرير. تشمل المخاطر المالية مخاطر السوق والائتمان والسيولة. تتمثل الأهداف الأساسية لوظيفة إدارة المخاطر المالية في وضع حدود للمخاطر، ومن ثم ضمان بقاء التعرض للمخاطر ضمن هذه الحدود.

أ) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في خطر تأثير تغيرات الأسعار بالسوق مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم على إيرادات الشركة أو على قيمة الأدوات المالية لدي الشركة. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو مراقبة تعرض الشركة لمخاطر السوق في حدود مقبولة مع زيادة العائدات. لدي الشركة مجموعة من المعايير المقبولة، بناءً على القيمة المعرضة للخطر، والتي يمكن قبولها ومراقبتها بشكل منتظم.

مخاطر أسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تأثر أرباح المجموعة نتيجة للتقلبات في قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. بما أن المجموعة ليس لديها موجودات كبيرة تحمل فوائد، فإن الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية للمجموعة مستقلة بشكل جوهري عن التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. تنشأ مخاطر أسعار الفائدة للمجموعة من الودائع قصيرة الأجل تراقب الإدارة تقلبات أسعار الفائدة على أساس مستمر وتتصرف وفقًا لذلك.

	2022	2021
أداة معدل الفائدة المتغيرة		
الودائع قصيرة الأجل (إيضاح 4)	**22,000**	**37,041**

يوضح الجدول التالي حساسية بيان الربح أو الخسارة للتغيرات المعقولة الممكنة في أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، مع ثبات جميع المتغيرات الاخرى. إن حساسية بيان الربح أو الخسارة هي تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة لسنة واحدة، بناءً على معدل الخصوم المالية المتغيرة المحتفظ بها في التاريخ.

	الزيادة في نقاط الأساس	التأثير على الربح
31 ديسمبر 2022	**+25**	**55**
أدوات معدل الفائدة المتغيرة	**-25**	(55)
31 ديسمبر 2021	+25	**92**
أدوات معدل الفائدة المتغيرة	-25	(92)

26. المخاطر المالية وإدارة راس المال (تتمة)

أ) مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر أسعار الأسهم : يعكس الجدول التالي حساسية تأثير مجموع التغيرات في القيم العادلة المدرجة في حقوق الملكية للتغيرات المعقولة المحتملة في أسعار الأسهم مع ثبات جميع المتغيرات الاخرى. يتوقع أن يكون تأثير النقص في أسعار الأسهم مساوياً ومعاكساً لتأثير الزيادات المبينة:

	التغيرات في أسعار الأسهم	التأثير على حقوق الملكية
31 ديسمبر 2022		
إستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	+5٪	**3,636**
31 ديسمبر 2021		
إستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	+5٪	**5,295**

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأصول والخصوم المالية بسبب التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. لا تتعرض المجموعة لمخاطر صرف العملات الأجنبية الهامة حيث إنها تتعامل بشكل أساسي بالريال القطري وهو العملة الوظيفية للمجموعة. نظرًا لأن الريال القطري مرتبط بالدولار الأمريكي، لا تعتبر الأرصدة بالدولار الأمريكي تمثل مخاطر عملة كبيرة.

ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر فشل أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزامه والتسبب في تكبد الطرف الاخر لخسارة مالية. يتضح تعرض الشركة لمخاطر الائتمان من خلال المبالغ الدفترية لأصولها المالية التي تتكون أساسًا من النقد وما يعادله، والأرصدة المصرفية - أموال العملاء، والمستحق من العملاء، والمستحق من طرف ذو صلة، والمستحق من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية وبعض الأصول الاخرى. تسعى الشركة للحد من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالبنوك من خلال التعامل فقط مع البنوك ذات السمعة الطيبة وفيما يتعلق بالعملاء من خلال وضع حدود الائتمان ومراقبة الذمم المدينة القائمة. يتم إجراء تقييمات الائتمان على جميع العملاء الذين يطلبون الائتمان ويتم اعتمادها من قبل إدارة المجموعة.

يلخص الجدول أدناه الحد الأقصى لمخاطر المجموعة التي تساوي القيم الدفترية لهذه الموجودات المالية كما يلي:

	2022	2021
النقد وما في حكم النقد	69,618	73,516
أرصدة لدي البنوك - أموال العملاء	352,118	351,648
المبالغ المستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	-	20,357
المبالغ المستحقة من العملاء	342	105
	422,078	**445,626**

26. المخاطر المالية وإدارة راس المال (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

النقد وما في حكم النقد والنقدية لدي البنوك - أموال العملاء

يتم الاحتفاظ بأموال الشركة في البنوك لدي أحد البنوك ذات الجدارة الائتمانية وذات السمعة الطيبة. نتيجة لذلك، تعتقد الإدارة أن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بنقدها في البنك ضئيلة للغاية.

المبالغ المستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية

تعتقد الإدارة أنه لا توجد مخاطر ائتمانية كبيرة من المبلغ القائم من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية لأنها كيان حكومي.

المبالغ المستحقة من العملاء والموجودات الاخرى

تحد الشركة من تعرضها لمخاطر الائتمان من هذه الأصول المالية من خلال تقييم الجدارة الائتمانية لكل طرف مقابل قبل الدخول في العقود؛ وضع حدود بيع لكل طرف مقابل تتم مراجعتها بانتظام؛ والمراجعة الدورية لإمكانية تحصيل الذمم المدينة لتحديد أي مبالغ منخفضة القيمة.

ج) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم استطاعة المجموعة بالوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. إن وسيلة المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو أن تضمن قدر الإمكان أن يكون لديها دائماً سيولة كافية لسداد التزاماتها عند استحقاقها، في الظروف العادية وغير العادية، ودون أن تتكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة المجموعة والحفاظ على التوازن بين استمرارية التمويل والمرونة.

يلخص الجدول ملف استحقاق المطلوبات المالية غير المخصومة للمجموعة في تاريخ التقرير بناءً على تواريخ الدفع التعاقدية وأرباح السوق الحالية.

في 31 ديسمبر2022	عند الطلب	أقل من سنة واحدة	سنة واحدة < 3 سنوات	الإجمالي
المبالغ المستحقة إلى العملاء	319,750	-	-	319,750
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	15,690	-	-	15,690
المبالغ المستحقة إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	16,283	-	-	16,283
المطلوبات الاخرى (بإستثناء المطلوبات غير المالية)	-	4,258	-	4,258
الإجمالي	**351,723**	**4,258**	**-**	**355,981**

26. المخاطر المالية وإدارة راس المال (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2021	عند الطلب	أقل من سنة واحدة	سنة واحدة > 3 سنوات	الإجمالي
المبالغ المستحقة إلى العملاء	363,469	-	-	363,469
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	15,707	-	-	15,707
المطلوبات الاخرى (بإستثناء المطلوبات غير المالية)	-	4,383	-	4,383
الإجمالي	**379,176**	**4,383**	**-**	**383,559**

إدارة رأس المال

تتمثل سياسة الإدارة في الحفاظ على قاعدة رأس مال قوية للحفاظ على المستثمر والدائن والحفاظ على التطوير المستقبلي للأعمال. تراقب الإدارة رأس المال الذي تعرفه المجموعة على أنه إجمالي حقوق الملكية ويتم قياسه بالفائض البالغ 184,876 ألف ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 220,557 ألف ريال قطري).

تدير المجموعة هيكل رأس مالها وتقوم بإجراء تعديلات عليه، في ضوء التغيرات في ظروف العمل. للحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للشركة تعديل توزيعات الأرباح للشركاء أو زيادة رأس المال. وخلال العام، قامت الشركة بتخفيض رأس المال إلى 190,387,200 ريال قطري، بانخفاض قدره 93,772,800 ريال قطري (33٪) من أجل إطفاء الخسائر المتراكمة للشركة والشركات التابعة لها (إيضاح 15).

27. القيمة العادلة للأدوات المالية

التصنيف المحاسبي والقيمة العادلة

يوضح الجدول التالي القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية، بما في ذلك مستوياتها في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. لا تتضمن معلومات القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة إذا كانت القيمة الدفترية هي تقريب معقول للقيمة العادلة.

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة			
	إستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والدخل الشامل الاخر الشامل الاخر	التكلفة المطفأة	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الاجمالي
كما في 31 ديسمبر 2022						
أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة						
إستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة	70,717	-	70,717	-	-	70,717
إستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	1,997	-	-	-	1,997	1,997
أصول مالية لا تقاس بالقيمة العادلة						
النقد ومافي حكم النقد	-	69,625	-	-	-	-
أرصدة لدي البنوك – أموال العملاء	-	352,118	-	-	-	-
مبالغ مستحقة من العملاء	-	342	-	-	-	-
مطلوبات مالية لا تقاس بالقيمة العادلة						
مبالغ مستحقة إلى العملاء	-	319,750	-	-	-	-
مبالغ مستحقة إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	-	16,283	-	-	-	-
المطلوبات الاخرى (باستثناء المطلوبات غير المالية)	-	4,383	-	-	-	-

27. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

التصنيف المحاسبي والقيمة العادلة (تتمة)

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة			
	إستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والدخل الشامل الاخر	التكلفة المطفأة	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الاجمالي
كما في 31 ديسمبر 2022						
أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة						
إستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة	70,717	-	70,717	-	-	70,717
إستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	1,997	-	-	-	1,997	1,997
أصول مالية لا تقاس بالقيمة العادلة						
النقد ومافي حكم النقد	-	69,625	-	-	-	-
أرصدة لدي البنوك – أموال العملاء	-	352,118	-	-	-	-
مبالغ مستحقة من العملاء	-	342	-	-	-	-
مطلوبات مالية لا تقاس بالقيمة العادلة						
مبالغ مستحقة إلى العملاء	-	319,750	-	-	-	-
مبالغ مستحقة إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	-	16,283	-	-	-	-
المطلوبات الاخرى (باستثناء المطلوبات غير المالية)	-	4,383	-	-	-	-

27. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

التصنيف المحاسبي والقيمة العادلة (تتمة)

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة			
	إستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الاخر الشامل الاخر	التكلفة المطفأة	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الاجمالي
كما في 31 ديسمبر 2021						
إستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة	104,418	-	104,418	-	-	104,418
إستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	1,486	-	7,095	-	1,486	8,581
أصول مالية لا تقاس بالقيمة العادلة						
النقد وما في حكم النقد	-	73,516	-	-	-	-
أرصدة لدي البنوك – أموال العملاء	-	351,648	-	-	-	-
مبالغ مستحقة من العملاء	-	105	-	-	-	-
مبالغ مستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي	-	20,357	-	-	-	-
موجودات أخرى (بإستثناء الموجودات غير المالية)	-	12,192	-	-	-	-
مطلوبات مالية لا تقاس بالقيمة العادلة						
مبالغ مستحقة إلى العملاء	-	363,469	-	-	-	-
المبالغ المستحقة للأطراف ذات العلاقة	-	-	-	-	-	-
المطلوبات الاخرى (باستثناء المطلوبات غير المالية)	-	30,143	-	-	-	-

لم تكن هناك تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 قياسات القيمة العادلة، ولم يكن هناك تحويلات إلى أو خارج قياسات القيمة العادلة من المستوى 3.

28. الافتراضات والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة، قامت الإدارة بعمل أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات، والمطلوبات، والإيرادات، والمصروفات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل مستمر. يتم الاعتراف بمراجعات التقديرات بأثر مستقبلي.

المعلومات حول المجالات الهامة التي تنطوي على درجة عالية من التقدير أو التعقيد، أو المجالات التي تنطوي فيها الافتراضات أو التقديرات على مخاطر كبيرة تؤدي إلى تعديل جوهري على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

الانخفاض في قيمة المدينون

يتطلب نموذج انخفاض الخسائر الإئتمانية المتوقعة معلومات تطلعية، والتي تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف ستؤثر هذه المحركات على بعضها البعض. كما يتطلب أيضًا من الإدارة تعيين احتمالية التخلف عن الدفع لمختلف فئات المستحقات. تشكل احتمالية التقصير مدخلات رئيسية في قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتتطلب حكمًا كبيرًا؛ إنه تقدير لاحتمال التخلف عن السداد عبر أفق زمني محدد، يتضمن حسابه البيانات التاريخية والافتراضات وتوقعات الظروف المستقبلية.

تقييم نموذج العمل

يعتمد تصنيف وقياس الأصول المالية على نتائج اختبار النموذج التجاري واختبار نموذج الأعمال. تحدد الشركة نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معًا لتحقيق هدف عمل معين. يتضمن هذا التقييم حكمًا يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الأصول وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الأصول وكيفية تعويض مديري الأصول. تراقب الشركة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة التي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متوافقة مع هدف الأعمال التي تم الاحتفاظ بالأصل من أجلها. ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي تغيير محتمل في تصنيف تلك الأصول. لا توجد مثل هذه التغييرات المطلوبة خلال السنة.

العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة والممتلكات والمعدات

تحدد إدارة المجموعة الأعمار الإنتاجية المقدرة لموجوداتها غير الملموسة وممتلكاتها ومعداتها من أجل حساب الإهلاك والإطفاء. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للأصل والموجودات غير الملموسة، والتآكل المادي، والتقادم الفني أو التجاري. تقوم إدارة الشركة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية سنوياً ويتم تعديل مصروف الإهلاك والإطفاء المستقبلي عندما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية قد تختلف عن التقديرات السابقة.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة (الممتلكات والمعدات، وليس الضريبة المؤجلة) في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. إن تحديد ما يمكن اعتباره ضعيفًا يتطلب حكمًا هامًا. كما في تاريخ التقرير، لم تحدد الإدارة أي دليل من التقارير الداخلية يشير إلى انخفاض قيمة أحد الأصول أو فئة الأصول.

مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

قامت الإدارة بقياس التزام المجموعة بمزايا ما بعد انتهاء الخدمة لموظفيها بناءً على أحكام قانون العمل القطري رقم 14 لعام 2004. لا تقوم الإدارة بإجراء تقييم اكتواري كما هو مطلوب في معيار المحاسبة الدولي رقم 19 "مزايا الموظفين" لأنها تشير التقديرات إلى أن هذا التقييم لا ينتج عنه اختلاف جوهري في مستوى المخصص. يتم احتساب المخصص من قبل الإدارة في نهاية كل سنة، ويتم تعديل أي تغيير في التزام المزايا المتوقعة في نهاية السنة في مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين في الربح أو الخسارة.

28. الافتراضات والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة (تتمة)

الإجراءات القانونية

تخضع المجموعة لإجراءات قانونية حيث تخضع النتيجة النهائية لكل منها دائمًا للعديد من أوجه عدم اليقين المتأصلة في التقاضي. تطبق الإدارة افتراضات مهمة في قياس مخاطر التعرض للمطلوبات الطارئة والمخصصات المتعلقة بالإجراءات القانونية القائمة والمطالبات الاخرى التي لم يتم تسويتها. إن حكم الإدارة مطلوب في تقدير احتمالية نجاح المطالبة ضد المجموعة أو بلورة التزام مادي، وفي تحديد المبلغ المحتمل للتسوية النهائية أو الالتزام. تضع المجموعة أحكامًا ضد القضايا القانونية لجميع الالتزامات الحالية بناءً على خبرتها السابقة في قضايا مماثلة والمشورة المطلوبة من المستشارين القانونيين.

المخصصات والمطلوبات الاخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات والمطلوبات الاخرى في الفترة فقط إلى الحد الذي ترى فيه الإدارة أنه من المحتمل أن يكون هناك تدفق خارجي مستقبلي للأموال ناتج عن عمليات أو أحداث سابقة ويمكن تقدير مبلغ التدفقات النقدية الخارجة بشكل موثوق. يتطلب توقيت الاعتراف وتحديد مقدار الالتزام تطبيق الحكم على الحقائق والظروف الحالية، والتي يمكن أن تكون عرضة للتغيير. بما أن التدفقات النقدية الخارجة الفعلية يمكن أن تحدث في سنوات لاحقة، تتم مراجعة المبالغ الدفترية للمخصصات والمطلوبات بانتظام وتعديلها لمراعاة الحقائق والظروف المتغيرة. قد يؤدي التغيير في تقدير المخصص أو الالتزام المعترف به إلى تحميل أو إضافة رصيد إلى الربح أو الخسارة في الفترة التي حدث فيها التغيير.

استمرارية الشركة

قامت إدارة الشركة بعمل تقييم لقدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، وقد اقتنعت الإدارة أن الشركة لديها موارد للاستمرار كمنشأة مستمرة في المستقبل القريب. وإضافة إلى ذلك، لا يوجد لدي الإدارة أي حالات عدم تأكد مادية يمكنها أن تتسبب في شك واضح حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وبالتالي يتم إعداد البيانات المالية المستقلة على أساس مبدأ الاستمرارية.

29. معلومات المقارنة

تم إجراء بعض التغييرات في تصنيف الحسابات، وبالتالي، على إفصاحات الملاحظات الداعمة على البيانات المالية الموحدة للسنة السابقة لتأكيد عرض البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية.

لم يكن لإعادة التصنيف أي تأثير جوهري على الأرباح أو حقوق الملكية المعلنة مسبقًا.

بيان الربح أو الخسارة	كما ورد سابقًا في 31 ديسمبر 2021	إعادة التصنيف	كما تم إعادة تصنيفها في 31 ديسمبر 2021
المصروفات العمومية والإدارية	26,143	2,837	28,980
إهلاك مصروفات الممتلكات والمعدات	2,132	(2,132)	-
مصروفات إطفاء الأصول غير الملموسة	706	(706)	-

29. معلومات المقارنة (تتمة)

بيان الربح أو الخسارة	كما ورد سابقًا في 31 ديسمبر2021	إعادة التصنيف	كما تم إعادة تصنيفها في 31 ديسمبر2021
الإصلاحات والصيانة - المصاريف العمومية والإدارية	-	339	339
الإيجار - المصاريف العمومية والإدارية	-	120	120
أخرى - المصاريف العمومية والإدارية	1,574	(459)	1,115

يتم الاحتفاظ بعرض وتصنيف البنود في البيانات المالية الموحدة من سنة إلى أخرى ما لم يوفر التغيير في العرض بما في ذلك إعادة تصنيف الأرقام المقارنة معلومات أكثر موثوقية وملاءمة لمستخدمي البيانات المالية الموحدة. لم تؤثر عمليات إعادة تصنيف الأرقام المقارنة على نتائج العمليات وحقوق الملكية المبلغ عنها سابقا

30. تأثيركوفيد-19

تشكل جائحة كورونا تحديات كبيرة للأنشطة التجارية وأدخل فيروس كورونا حالة من عدم اليقين في سلوك معظم الشركات في دولة قطر وعلى مستوى العالم، ونتيجة لذلك، هناك خطر كبير يتمثل في إجراء تعديل جوهري على المبالغ الدفترية للموجودات والمطلوبات، ومن الصعب الآن التنبؤ بمدى ومدة تأثيره التجاري والاقتصادي.

تواصل الإدارة المراقبة عن قرب مع تقدم الموقف لإدارة أي مخاطر مرتبطة قد تنشأ والتي قد تؤثر على العمليات التجارية والأداء المالي في عام 2022. في ضوء الموقف، نظرت الشركة فيما إذا كانت هناك حاجة إلى أي تعديلات وتغييرات في الأحكام والتقديرات وإدارة المخاطر يتم أخذها في الاعتبار والإبلاغ عنها في البيانات المالية الموحدة.

31. الأحداث اللاحقة

في 18 يناير 2023، قرر مجلس إدارة الشركة تصفية شركة دلالة لتكنولوجيا المعلومات ذ.م.م.، وهي شركة تابعة ووقف أنشطتها والتخطيط للوقف المنظم والتنازل عن الترخيص والتصفية لأعمال الشركة. نتيجة للتصفية، قامت الشركة بشطب كامل مبلغ الاستثمار في الشركة التابعة.

في 28 فبراير 2023 صدر حكم محكمة النقض في الطعن رقم (2022/795) المرفوع من شركة دلالة للوساطة المالية التابعة لها ضد قرار محكمة الاستئناف بأرقام (26، 41، 2022/42)، والذي قضى بتأييد قرار لجنة المحاسبة رقم 2020/10 الصادر عن الهيئة. فرضت أسواق قطر المالية غرامة مالية على شركة دلالة للوساطة بمبلغ عشرة ملايين ريال قطري، حيث قرر حكم محكمة النقض استئناف الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف للبت فيها مرة أخرى في هيئة مكونة من قضاة آخرين (إيضاح 15).

تقرير الحوكمة

دلالة القابضة
DLALA HOLDING

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة

تقرير حوكمة

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

مقدمة

يُحدد هذا التقرير قواعد إطار الحوكمة الخاص بشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة والمُشار إليها باسم"دلالة القابضة" و"الشركة" وممارسات الحوكمة الرئيسية، حيث إن دلالة القابضة تحرص على الالتزام بتطبيق قواعد وإرشادات حوكمة الشركات المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية "النظام" الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية "QFMA"، لتطوير معايير حوكمة الشركات ولتحقيق أفضل ممارسات الحوكمة الرشيدة. ويعتبر ذلك من أولويات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا لدلالة القابضة. كما تسعى الشركة دائماً إلى تعزيز وتحسين مبادئ ونظام الحوكمة الخاص بها، وذلك بهدف تحقيق مصلحة كلاً من مساهميها وأصحاب المصالح الحاليين والمحتملين. ويتضمن نظام حوكمة دلالة القابضة الحالي المحافظة على توطيد العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا مع المساهمين وأصحاب المصالح والمجتمع. لضمان التعزيز والتحسين المستمر لنظام حوكمة الشركة. ومن هذا المنطلق تؤكد دلالة القابضة الحرص الدائم على الالتزام بتنفيذ الآتي:

- التعامل بعدالة ومساواة مع جميع المساهمين.
- تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح عن الأمور الجوهرية المتعلقة بالشركة.
- الالتزام بأحكام القوانين واللوائح المطبقة ذات الصلة الصادرة عن السلطات المعنية.
- حظر جمع المناصب بين رئيس مجلس الإدارة والمناصب التنفيذية.

ختاماً، تم إعداد هذا التقرير وفقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار جهود دلالة القابضة للامتثال له.

الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتطبيق نظام الحوكمة

تحرص دلالة القابضة، على تطبيق نظام الحوكمة وتعزيز ممارساتها ضمن هذا النظام بما يتوافق مع المعايير المحلية والدولية، كما يحرص مجلس الإدارة على وضع أسس وقواعد ذات فعالية للرقابة، والتي تستوفي أعلى معايير الاستقلالية والشفافية وذلك حفاظاً على ثقة كل من المستثمرين في الوقت الحالي وفي المستقبل .

ولتحقيق مبدأ الالتزام، قام مجلس الإدارة بتكليف أحد مكاتب التدقيق الخارجي بوضع آلية لمتابعة التقيّد بتطبيقات الحوكمة وتحسين مستوى الرقابة في الشركة، ويسلط هذا التقرير الضوء على العناصر الأساسية لنظام الرقابة التي تم تصميمها وتنفيذها والعمل بها للسنة المالية من 1. يناير.2022 إلى 31. ديسمبر.2022 .

علماً بأنه مازالت دلالة القابضة تواصل تقدمها في تطبيق نظام الحوكمة والالتزام به، ولكن لابد من وجود بعض العقبات التي سيتم العمل على معالجتها وتحسينها لتحقيق نظام الحوكمة بشكل كامل. فعلى سبيل المثال، فإنه لم يتم مراجعة سياسة أمن تكنولوجيا المعلومات بشكل دوري، ولم يتم مراجعة السياسة المحاسبية بشكل دوري أيضاً، ولم يتم اعتماد الدليل الارشادي القياسي لأمن المعلومات.

ومقارنة بالعام الماضي فأن دلالة القابضة قامت بمراجعة دليل الموارد البشرية واعتماده بتاريخ 16. يونيو.2022 .

على مدار السنوات الماضية، قامت دلالة القابضة بالسعي لتحقيق الأفضل في تطبيق نظام الحوكمة، وستواصل جهودها لتحسين الوضع الحالي واستيفاء جميع متطلبات نظام الحوكمة وفق أفضل الممارسات المتعارف عليها محلياً ودولياً. كما تواصل دلالة القابضة تطوير ميثاق حوكمة الشركة، الذي يتم مراجعته بشكل دوري لضمان الالتزام والامتثال لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. للاطلاع عليه، يرجى مراجعة الموقع الالكتروني للشركة، والذي يتضمن تعريفاً لهيكل حوكمة الشركة ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة التنفيذية العليا، ويتم استخدامه كمرجع من قبل الأطراف ذات العلاقة بالشركة مثل (المستثمرين والمساهمين وأصحاب المصلحة)، لفهم آلية تطبيق عمليات حوكمة الشركة .

كما قامت دلالة القابضة بتطوير السياسات المتعلقة بتطبيق نظام الحوكمة على النحو الآتي:

- سياسات معاملات الأطراف ذات العلاقة.
- سياسة الإفصاح.
- سياسة التداول للأشخاص المطلعين.
- سياسة توزيع الأرباح.
- سياسة التوجيه والتدريب المستمر لأعضاء المجلس.
- سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- سياسة المكافآت.
- سياسة الترشيحات.
- سياسة مدونة قواعد السلوك.
- سياسة حقوق أصحاب المصلحة.
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- سياسة التدقيق الخارجي.
- سياسة الاتصالات المؤسسية.
- سياسة مكافحة الاحتيال.
- سياسة العقلرات.
- سياسة إدارة المخاطر.

كما تم إضافة واعتماد سياسة جديدة في الاجتماع رقم (5) لسنة 2022 سياسة وإجراءات تشغيل السيا رات. كما تم اعتماد الهيكل التنظيمي بقرار مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (4) لسنة 2022 بتاريخ 16/06/2022، واخطار إدارة الموارد البشرية بذلك لإجراء اللازم بشأن تسكين وتوزيع الموظفين.

والتزاماً من الشركة على تحقيق معايير الحوكمة المحلية والدولية، فقد قامت دلالة القابضة بتعديل كلاً من المواد الآتية (56-50-49-45-31) من نظامها الأساسي بقرار من الجمعية العامة غير العادية المنعقدة يوم الأربعاء الموافق 2022/04/27 لتتوافق مع القانون رقم (8) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2015. ويمكنكم الاطلاع على النظام الأساسي للشركة من خلال الموقع الالكتروني www.dlalaholding.com

وكجزء من منهجية الشركة لاستيفاء معايير الحوكمة، فقد اعتمد مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (08) لسنة 2021خطة استراتيجية للشركة لمدة ثلاث سنوات (2022 – 2024).

وفي الختام، تؤكد دلالة القابضة الممثلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا على تعزيز ممارسات حوكمة الشركات بشكل دوري، من خلال وضع مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة وفقاً للائحة الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية. وكما هو وارد في هذا التقرير، فإن دلالة القابضة تتعهد بمواصلة تطوير الإجراءات التي تعزز من نظام الحوكمة، والاستمرار في تحديث السياسات والإجراءات الداخلية لضمان التزامها بتطبيق متطلبات الحوكمة في أنشطة العمل. كما تؤكد دلالة القابضة حرصها بالمحافظة على استقرار الشركة ونموها وكسب ثقة مساهميها وأصحاب المصلحة الاخرين.

تقييم امتثال الشركة لنظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق

أجرت شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة (ش.م.ق.ع.) " دلالة " تقييماً لامتثالها بالنظام الأساسي وأحكام القانون والتشريعات ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية "الهيئة"، بما في ذلك أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية "النظام" والذي تم نشره في 15 مايو 2017، وتوصلت الإدارة إلى أنها لا تمتثل للنظام الأساسي، وأحكام القانون والتشريعات ذات الصلة لدى الهيئة، بمافي ذلك أحكام النظام كما في 31 ديسمبر 2022 ، والموضح بيانها في الملخص المرفق لتقييم امتثال دلالة لنظام حوكمة الشركات.

موضح ادناه حالة عدم الامتثال للبنود الاتية وفقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

1. المادة (4) لم يتم اتباع اجراءات وسياسات تتعلق ب إدارة المخاطر وتحليل مقارن لعوامل المخاطر التي تواجهها الشركة لعدم وجود وحدة معنية بإدارة المخاطر .
2. المادة (8) لم يتم رفع تقارير دورية حول إدارة المخاطر، لعدم وجود وحدة إدارية معنية للقيام بعملياتها .
3. المادة (8) لم يتم رفع تقارير دورية حول الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والأنظمة لعدم وجود موظف أو وحدة إدارية مسند لها هذا الاختصاص بدلالة القابضة .
4. المادة (10) تم إعداد مصفوفة الصلاحيات الإدارة والمالية من قبل مكتب استشاري/ خطة تفويض المهام، ولم يتم اعتمادها من مجلس الإ دارة.
5. المادة (20) لم يتم عمل تحديث لسجل المخاطر خلال العام2022.
6. المادة (20) عدم تحديث سياسات وإجراءات الأمن التكنولوجي دورياً بناءً على نتائج تقييم المخاطر التقنية.
7. المادة (20) عدم اعتماد خطة برامج التوعية والتدريب لإدارة المخاطر والرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية.
8. المادة (20) عدم تغطية خطة التدقيق لنظام الحوكمة وإدارة المخاطر.

بالإضافة الى تقييم حالة عدم امتثال الشركة للتشريعات والتعاميم والقرارات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ومنها:

1. عدم وجود سياسة استثمارية تشمل جميع أنشطة الشركة وتنويعها.
2. عدم تحديث السياسات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية منذ العام 2015.
3. لم يتم عمل تحديث لسياسات وإجراءات المالية منذ 2014.
4. عدم اكتمال بعض السياسات والإجراءات المنظمة لعمل الشركة والحاجة إلى دراسة ومراجعة السياسات والإجراءات المعتمدة سابقاً.

مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة هو الأساس في الشركة لتحقيق كلاً من المصلحة العامة للمساهمين والشركة، وحرصاً من دلالة القابضة على تطبيق نظام الحوكمة بشكل فعال، فإنه يتم اختيار جميع أعضاءها بعناية لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا المجلس.وسيتم التركيز في هذا الجزء من التقرير بكل ما يخص مجلس الإدارةوأعضائه وأهم الاعمال والأحداث التي تمت في عام 2022.

تشكيل المجلس

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من (9) أعضاء، يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة للمساهمين كل ثلاث سنوات، بالتقسيم الموضح إدناه .

- (3) أعضاء ممثلين للجهات المؤسسة للشركة .
- (6) أعضاء يتم انتخابهم من المساهمين المترشحين.

بشرط أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل أعضاء مستقلين، وتكون غالبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين، مع إجازة تخصيص مقعد او أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملين بالشركة .

بتاريخ 3 يونيو 2020وخلال الجمعية العمومية، تم انتخاب (9) أعضاءوهم كالآتي:

- ستة أعضاء ممثلين من المساهمين، وهم:
  1. السيد/ عبد الله جاسم الدرويش.
  2. السيد/ يوسف عبد الرحمن الخليفي (محفظة استثمارات القوات المسلحة).
  3. السيد /علي حسين السادة.
  4. السيد/ فيصل أحمد السادة.
  5. السيد/ فرهود هادي الهاجري.
  6. السيد/ محمد سامي أبو شيخة.
- وثلاثة أعضاء ممثلين عن المؤسسين وهم على الشكل الاتي:

- ممثل واحد عن صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية- السيدة/ موزة محمد السليطي، وأصبح المقعد شاغراً منذ تاريخ 2022 /08/08 بتاريخ انتهاء خدمتها من الهيئة، وتم تعيينها بتاريخ 2022/08/14 كرئيس تنفيذي ب دلالة القابضة.
- ممثلين اثنين عن جهاز قطر للاستثمار- السيدة/دانية حسن الخال، والسيد/ مبارك عبد العزيز الخليفي، وقد تم تعيينهم منذ تاريخ 2022/01/23.

وفي تاريخ 2022/10/27 تم قبول استقالة رئيس مجلس الإدارة- السيد/ عبدالله جاسم الدرويش، وتعيين السيد/ يوسف عبدالله الخليفي كرئيس مجلس الإدارة، وتعيين السيد/ فرهود هادي الهاجري نائب رئيس، وتعيين السيد/ عبدالله عيسى النصر عضو مجلس الإدارة الاحتياطي لشغل المقعد الشاغر

وحرصاً من الشركة على لتطبيق نظام الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة، فقد تم إعادة تشكيل لجان المجلس في الاجتماع رقم (11) لسنة 2022 بتاريخ 2022/11/19.

وقد تم تحديث ميثاق مجلس إدارة دلالة القابضة خلال عام 2022 في اجتماعيه رقمي (2) المؤرخ 2022/03/02 و(9) المؤرخ 2022/10/18، والذي يتضمن الآتي:

- الموافقة والتصديق.
- تشكيل المجلس وحظر الجمع بين المناصب.
- العلاقة مع أصحاب المصالح.
- التعاون مع مقدمي الخدمات المالية.
- مسئوليات ومجلس الإدارة.
- الوظائف والمهام الرئيسية لمجلس الإدارة.
- تفويض المهام.
- اجتماعات مجلس الإدارة.
- لجان مجلس الإدارة.
- مراجعة أداء مجلس الإدارة.
- مراجعة ميثاق مجلس الإدارة.
- مسؤوليات رئيس ونائب رئيس المجلس وأمين سر المجلس والرئيس التنفيذي.
- التزامات أعضاء المجلس.
- السلوك المهني لأعضاء مجلس الإدارة.

يتبع: مجلس الإدارة

يوضح الجدول أدناه أعضاء مجلس الإدارة صفة العضوية ونسبة التملك بالشركة:

م	الاسم	صفة العضوية	نسبة التملك بصفة شخصية	نسبة الأسهم المملوكة للجهة الممثلة
1	السيد/ يوسف عبد الرحمن الخليفي	رئيس مجلس الإدارة – غير تنفيذي – غير مستقل – ممثل عن محفظة استثمارات القوات المسلحة (مؤسس)	-	5%
2	السيد/ فرهود هادي الهاجري	نائب رئيس مجلس الإدارة – غير تنفيذي – مستقل	0.18%	
3	السيد/ علي حسين السادة	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي – غير مستقل	0.18%	
4	السيد/ فيصل احمد السادة	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي – مستقل	0.18%	
5	السيد/ محمد سامي أبو شيخة	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي – مستقل	0.28%	
6	السيدة/ دانية حسن الخال	عضو مجلس الإدارة- غير تنفيذي – ممثل عن جهاز قطر للاستثمار (مؤسس)		1.72%
7	السيد/ مبارك عبد العزيز الخليفي	عضو مجلس الإدارة- غير تنفيذي – مستقل – ممثل عن جهاز قطر للاستثمار (مؤسس)		1.72%
8	السيد/ عبدالله احمد النصر	عضو مجلس الإدارة الاحتياط	-	-
9	صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات.	شاغر (لم يتم ترشيح ممثل بديل لشغل المقعد)		4.85%
10	السيد/ عبدالله جاسم الدرويش	رئيس مجلس الإدارة (سابقاً) – غير تنفيذي - مستقل	0.28%	

السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

1. السيد/ عبدالله جاسم الدرويش (رئيس مجلس الإدارة سابقاً)

- حاصل على بكالوريوس الهندسة المعملية من ولاية كارولينا بالولايات المتحدة الامريكية.
- رجل أعمال ومؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة الفريج.
- رئيس اللجنة التنفيذية بدلالة القابضة حتى تاريخ استقالته في 2022/10/27.

2. السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي (رئيس مجلس الإدارة حالياً)

- حاصل على بكالوريوس الإدارة بجامعة تيمبل بولاية فيلادلفيا بالولايات المتحدة الامريكية.
- شغل عدة مناصب منها؛ مدير المحفظة الاستثمارية بشركة برزان القابضة، ورئيس الاستثمار الاستراتيجي بوزارة الدفاع، ورئيس إدارة المخاطر بالإنابة بمصرف قطر المركزي.
- نائب رئيس مجلس الإدارة، ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت ب دلالة القابضة حتى 2022/11/19.
- رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية بدلالة القابضة اعتباراً من 2022/10/27.

3. السيد/ فرهود هادي الهاجري (نائب الرئيس)

- حاصل على بكالوريوس علوم من جامعة قطر عام 2000م، والماجستير في إدارة الاعمال من جامعة جدرا بالأردن عام 2019.
- عمل مستشاراً بوزارة البلدية، وحالياً بوزارة البيئة.
- عضو مجلس إدارة ولجنة تدقيق بشركة ودام.
- ورئيس لجنة التدقيق بدلالة القابضة منذ 2020، وتولى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة بالشركة اعتباراً من 2022/10/27.

4. السيد/ محمد سامي أبو شيخة (عضو مجلس إدارة)

- حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بجمهورية مصر العربية في عام 2006.
- عمل بالبنك التجاري القطري للفترة 2006 – 2018، آخرها بوظيفة رئيس الخدمات المصرفية..
- عضو لجنة التدقيق، ولجنة الترشيحات والمكافآت بدلالة القابضة منذ 2020.

5. السيد/ علي حسين السادة (عضو مجلس إدارة)

- حاصل على بكالوريوس العلوم الإسلامية من جامعة قطر.
- رجل أعمال له خبرة واسعة في القطاع المالي، وإدارة المشاريع والاستثمارات الخاصة به.
- يشغل منصب عضو مجلس إدارة وعضو اللجنة التنفيذية في بنك قطر الوطني منذ العام 1998م.
- عضو مجلس إدارة شركة قطر للملاحة (ملاحة)، ومجلس إدارة شركة حالول للخدمات البحرية المملوكة بشكل كامل من قبل شركة ملاحة.
- عضو بعدة مجالس إدارة مختلفة سواءً على نطاق محلي أو خارجي كالامارات والبحرين وسوريا.
- عضو بمجلس إدارة دلالة القابضة منذ عام 2011، وحالياً عضو في اللجنة التنفيذية بها.

6.السيد/ فيصل احمد علي السادة (عضو مجلس إدارة)

- حاصل على درجة بكالوريوس علم الاجتماع من جامعة قطر.
- رجل أعمال ومدير عام لشركة دار البركة للتجارة والمقاولات.
- عضو بمجلس إدارة دلالة القابضة منذ عام 2020، وحالياً عضو في لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت.

7.السيدة/ دانية حسن الخال (عضو مجلس إدارة)

- حاصلة على درجة بكالوريوس إدارة الاعمال من جامعة قطر 2002م، وخريجة من مدرسة إدارة الاعمال في بوسطن الولايات المتحدة.
- شغلت عدة مناصب في جهاز قطر للاستثمار منها؛ محلل مالي ومدير للخزينة، وحالياً المدير التنفيذي لقروض الشركات ذات الدخل الثابت.
- عضو بمجلس إدارة دلالة القابضة منذ عام 2022، وحالياً رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.

8.السيد /مبارك عبد العزيز الخليفي (عضو مجلس إدارة)

- مدير تطوير الاعمال الإقليمية في أوروبا وروسيا وتركيا في جهاز قطر للاستثمار.
- عضو بمجلس إدارة دلالة القابضة منذ عام 2022، وحالياً عضو باللجنة التنفيذية

9. السيد/ عبد الله احمد النصر (عضو مجلس إدارة الاحتياط)

- حاصل على درجة بكالوريوس القانون من جامعة بريطانيا.
- كان يشغل منصب ضابط عسكري منذ 1993م وحتى 2016.
- يشغل منصب مستشار بمجلس إدارة شركة تدمر القابضة، ومدير عام لشركة فيجن العالمية لتطوير الاعمال في البنية التحتية والبترول.
- عضو احتياط بمجلس إدارة شركة دلالة للاستثمار القابضة.

10. السيدة /موزة محمد السليطي (العضو المنتدب سابقاً) – الرئيس التنفيذي لشركة دلالة حالياً

- حاصلة على درجة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد (تخصص محاسبة) من جامعة قطر، ودرجة الماجستير في العلوم المصرفية والمالية من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة.
- شغلت عدة مناصب بالهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية منها؛ مدير إدارة التخطيط والجودة/مدير مكتب حسابات الصناديق بالإنابة منذ العام 2009م وحتى م2022.
- شغلت عدة مناصب في ديوان المحاسبة منذ العام 1993م إلى عام 2009م؛ آخرها رئيس المكتب الفني.
- شاركت في العديد من فرق العمل والمنتديات والمؤتمرات الاقتصادية والاستثمارية داخل دولة قطر وخارجها.
- عضو بمجلس إدارة دلالة القابضة منذ عام 2011، وعضو في اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق حتى اكتوبر 2021.
- تولت منصب الرئيس التنفيذي بشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة منذ تاريخ 2022/08/14.

المدة الزمنية لمجلس الإدارة

تمتد عضــوية مجلس إدارة المجلس لمدة 3 ســنوات لكل دورة، وينتهي مجلس الإدارة الحالي بنهاية الســنة المالية لعام 2022.

اجتماعات مجلس الإدارة

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015، وقانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016، والنظام الأساسي للشركة، فإنه يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيس المجلس أو نائب الرئيس في حال تغيبه، وعلى رئيس المجلس أن يعقد اجتماعاً إذا طلب عضوان من أعضائه على الأقل. ويجب ألا يقل عدد الاجتماعات عن ست اجتماعات كحدٍ أدنى خلال السنة المالية الواحدة، ولا يعتبر الاجتماع مستوفٍ للشروط إذا لم يحضر نصف أعضائه، وأن يكون بتواجد رئيس المجلس أو نائب الرئيس على حدٍ سواء، ولا يجوز بأن تمر مدة 3 أشهر بدون انعقاد أي اجتماع للمجلس، ويتم الاجتماع داخل الشركة أو خارج مركزها.

كما يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابةً أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، وفي هذه الحالة يكون للعضو صوتان، ولا يجوز أن ينوب عضو المجلس عن أكثر من عضو واحد فقط.

كما يجب أن يتم إرسال دعوة وإبلاغ جميع الأعضاء قبل موعد انعقاد الاجتماع بمدة لا تقل عن أسبوع، مرفقاً بجدول الاجتماع والنقاط التي سيتم مناقشتها. مع العلم بأنه يحق لكل عضو في مجلس الإدارة إضافة بند للمناقشة في حال أراد ذلك. بالإضافة إلى حضور اللجنة التنفيذية العليا للشركة أجتماعات مجلس الإدارة بحسب ما هو مطلوب لتقديم تقارير دورية تتعلق بمسؤولياتها ومناقشة المواضيع التي تحتاج لموافقات من قبل مجلس الإدارة.

اجتماعات مجلس الإدارة للعام 2022

مرفق ادناه جدول حضور مجلس الإدارة للسنة المالية 2022، حيث انه تم عقد (11) اجتماع خلال هذا العام

م	اسم العضو	الاجتماع (1)	الاجتماع (2)	الاجتماع (3)	الاجتماع (4)	الاجتماع (5)	الاجتماع (6)	الاجتماع (7)	الاجتماع (8)	الاجتماع (9)	الاجتماع (10)	الاجتماع (11)
1	السيد/ عبدالله جاسم الدرويش (رئيس مجلس الإدارة – سابقاً)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	تقديم وقبول الاستقالة بتاريخ 2022/10/27
2	السيد/ يوسف عبد الرحمن الخليفي (رئيس مجلس الإدارة الحالي)	✓	✓	×	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3	السيد/ فرهود هادي الهاجري (نائب الرئيس)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	×	×	✓	×	✓
4	السيد/ علي حسين السادة (عضو)	✓	×	✓	✓	✓	✓	✓	×	✓	✓	✓
5	السيدة/ موزه محمد السليطي (ممثلة صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية)	✓	✓	✓	✓	انهاء الصفة كممثل لصندوق المعاشات بتاريخ 2022/08/07	بدأت السيدة/ موزه السليطي حضور الاجتماعات بصفة الرئيس التنفيذي منذ 2022/08/14					
6	السيد/ محمد سامي أبو شيخة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
7	السيد/ فيصل احمد السادة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
8	السيد/ مبارك عبدالعزيز الخليفي (ممثل جهاز قطر للاستثمار)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
9	السيدة/ دانية حسن الخال (ممثل جهاز قطر للاستثمار)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

وسيلة الايضاح

✓ حاضر

× غائب

تقييمات مجلس الإدارة

تحرص دلالة القابضة على تفعيل وتطوير مشاركة مجلس الإدارة ونطاق فاعليته على مدار العام، وذلك عن طريق إجراء تقييم ذاتي سنوي باعتباره بند أساسي للحوكمة، التي تتيح فرصة مشاركة فعلية لأعضاء مجلس الإدارة. لذا، تتولى لجنة الترشيحات والمكآفات مسؤولية تنسيق إجراء هذا التقييم الهادف إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة على استعراض أدائهم بصورة شاملة والعمل على تحسينه سنويا. كما يتيح هذا التقييم للمجموعة القدرة على قياس تنوع تركيبة أعضاء مجلس الإدارة من حيث المشاركة وفعالية الأداء وخلفيتهم المهنية ومدى قدرتهم على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.

حظر الجمع بين المناصب

بعد انتخاب مجلس الإدارة واختيار أعضائه، يقوم مجلس الإدارة الجديد بالاجتماع واختيار رئيس مجلس ونائب رئيس لمدة عام. وفقاً لشروط المادة رقم (7) من قانون حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية بأنه " لا يجوز لاحد بشخصه أو بصفته أن يكون رئيس للمجلس أو نائبا للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزيهما الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضوا في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مراكزها الرئيسية فالدولة، ولا أن يكون عضوا منتدبا للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيس فالدولة، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطا متجانساً".

ويحضر الجمع بين رئاسة المجلس أو أي منصب تنفيذي بالشركة ولا يجوز للرئيس أن يكون عضو في أي لجنة من لجان المجلس المنصوص عليها بهذا النظام.

للسنة المالية 2022، قدم كلاً من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس اقراراً بعدم الجمع بين أيا من المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام هذا النظام. علماً بأن الشركة تقوم بالحصول على الإقرار سنوياً، ويقوم أمين سر المجلس بالاحتفاظ بهذه القرارات في ملفات خاصة.

مكافأة مجلس الإدارة

قامت دلالة القابضة بتطوير سياسات المكافآت تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة في 2019، والتي تتلخص بتحديد وتخصيص مكافآت مجلس الإدارة، وفقاً للقوانين واللوائح المطبقة مثل قانون الشركات التجارية ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، وقامت الشركة بوضع سياسة المكافآت مجلس الإدارة وفقاً للوائح تم ذكرها مسبقاً.

يتم الرجوع الى البيانات المالية فيما يتعلق بالبدلات التي تم منحها لأعضاء مجلس الإدارة خلال العام 2022.

مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة

يعتبر رئيس مجلس الإدارة هو ممثل الشركة لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن الإدارة بفاعلية وإنتاجية لتحقيق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وجميع أصحاب المصالح وتتضمن مهام ومسؤوليات الرئيس الاتي:

1. التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
2. الموافقة على جدول أعمال الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار المسائل يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.
3. تشجيع أعضاء المجلس على العمل بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.
4. إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس.
5. إيجاد قنوات التواصل الفعلي بالمساهمين والعمل على إيصال أراءهم إلى المجلس.
6. إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين بصورة خاصة، بالمشاركة الفعالة وتشجيع العلاقات البناء بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.
7. إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك. .

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بإعداد ميثاق المجلس الذي يلخص مسؤولياته وواجباته ومهامه، كما يشمل الميثاق مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والبنود الأخرى ذات الصلة التي تتطلبها هيئة قطر للأسواق المالية، التي يتم نشرها على موقع الشركة الالكتروني، ويهدف الميثاق إلى عمل نظام حوكمة شركات للشركة أكثر شفافية وفهماً ويمكن الوصول اليه من قبل المساهمين.

تشمل مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة كما هو منصوص عليه في الميثاق وهو كالآتي:

1. وضع إستراتيجية الشركة (بما في ذلك الأهداف والرؤية والرسالة والأهداف والإستراتيجيات والخطط الإستراتيجية) و رقابة تنفيذ الإدا رة لتلك الإستراتيجية.
2. تعيين واقالة الرئيس التنفيذي للشركة وتحديد مدة خدمته وراتبه ومكافآته، ورقابة أداءه مقارنة بالأهداف الموضوعة.
3. التصديق على تعين واقالة أمين سر المجلس والأعضاء التنفيذيين الكبار (حسب الطلب).
4. التأكد من تشكيل المجلس وفقا لما هو منصوص عليه في اللوائح الداخلية للشركة ووفقا لمتطلبات التشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية (وتشمل تلك المتطلبات على سبيل المثال لا الحصر أن يكون بالمجلس أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وأن يكون ثلث المجلس على الأقل مكونا من أعضاء مستقلين على أن تكون أغلبية أعضاء المجلس مشكلة من أعضاء غير تنفيذيين، كما يجب أن تتم عمليات الترشيح لعضوية المجلس وفقا للمبادئ الإرشادية للملائمة المالية والملائمة الواردة في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، هذا بالإضافة إلى إدراج البنود والشروط التي تضمن أن المساهمين سيحصلون على المعلومات قبل عملية التصويت فيما يتعلق بالمرشحين ليكونوا أعضاء مجلس إدارة، وعملية التصويت لانتخابات أعضاء مجلس الإدارة واجراءات إقالة أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك حالات الإخفاق في حضور اجتماعات المجلس. عندما يرى المجلس أنه من الضروري أن يتقدم باقتراح للجمعية العمومية غير العادية للمساهمين لتعديل النظام الأساسي للشركة.
5. تحديد استقلالية الأعضاء غير التنفيذيين على أساس منتظم ووفقا لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.
6. تحديد السلطات والواجبات والمسؤوليات المفوضة لأعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة ونائبه والرئيس التنفيذي.
7. وضع سياسة المكافآت وفترات الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة.
8. إعداد برنامج التدريب لأعضاء مجلس الإدارة الجدد لضمان أنهم عند انتخابهم فإنهم سيكونون على دراية كاملة بمسؤولياتهم ولديهم الفهم السليم لطريقة إدارة الشركة.
9. وضع نظام حوكمة خاص بالشركة يتفق مع أحكام هذا النظام والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة.
10. إطلاع الأعضاء على آخر التطورات في جوانب حوكمة الشركات وأفضل الممارسات في مجال الشركة.
11. تعيين اللجان التي يراها المجلس مناسبة لمساعدتهم على القيام بأعمالهم ومسؤولياتهم وتحديد مسؤولياتهم.
12. الموافقة على السياسة المتعلقة بتغير سياسة حالية وممارسة حالية مقدمة من خلال اللجان أو من قبل الإدارة.
13. رقابة الأداء المالي للشركة.
14. رقابة النتائج المالية ونزاهة التقارير وخاصة الموافقة على الموازنات السنوية بما في ذلك مصروفات رأس المال الكبيرة وخطط الأعمال والإستراتيجيات طويلة الأمد.
15. التأكد من أن نزاهة التقارير المالية للشركة والتقارير الأخرى لها من خلال الموافقة والرقابة.
16. رقابة أداء الشركة ومقارنته بالموازنات والخطط.
17. وضع حدود معينة لصلاحيات الإدا رة التنفيذية العليا بناء على قرار مجلس الإدارة.
18. وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم.
19. إدارة المخاطر والإشراف على الضوابط الداخلية. التأكد من التدقيق الفعال وإدارة المخاطر ونظم الالتزام وتطبيقها لحماية أصول الشركة والحد من احتمالية تشغيل الشركة بأي طرق مخالفة للمتطلبات القانونية أو معايير المخاطر المقبولة. مراجعة تطبيق وفعالية إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية.

تابع: مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

20. التغيرات الجوهرية في الإجراءات والسياسات المحاسبية وادارة المخاطر.
21. الأمور التي سيكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للشركة والتزاماتها واستراتيجية المستقبلية أو سمعتها.
22. رقابة الالتزام بالعقود والقوانين والتشريعات والالتزامات التشريعية والمعايير الأخلاقية.
23. وضع المعايير الخاصة بالسلوك المهني وضمان الالتزام بها.
24. اقتراح التغيرات على النظام التأسيسي والتشريعات الداخلية بالشركة.
25. القيام بالمراجعة على أساس منتظم لخطة تعاقب الإدارة العليا والتطوير.
26. التأكد من وجود الموارد المناسبة بالشركة وذلك بغرض تنفيذ الإستراتيجيات بنجاح وفعالية الخاصة بالشركة والعمليات اليومية للشركة.
27. التأكد من أن الشركة بها غطاء تأميني كافٍ للمنتجات والمطلوبات العامة ومسؤوليات الأعضاء والموظفين في حالة وجود مطالبة على الشركة.
28. سياسات الشركة فيما يخص التوظيف والمكافآت.
29. إدارة المشكلات والسمعة الإدارية.
30. توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون، ويجب أن تشمل الدعوة والاعلان على ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمنا البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده.
31. تقديم التوصيات للمدقق الخارجي وتعيين مدقق خارجي جديد عند الحاجة شريطة أن يتم التصديق على أي توصيه مقدمة للمجلس من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة. الالتزام بتشريعات تدوير المدقق الخارجي.
32. تقديم التوصيات للمدقق الخارجي وتعيين مدقق خارجي جديد عند الحاجة شريطة أن يتم التصديق على أي توصيه مقدمة للمجلس من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة. الالتزام بتشريعات تدوير المدقق الخارجي.
33. تعيين المدقق الداخلي والتأكد من استقلاليته على أن يتم دعم تلك الاستقلالية بأن يقوم مجلس الإدارة بتحديد رواتب ومكافآت التدقيق الداخلي.
34. المتابعة مع الإدارة التنفيذية العليا بغرض تنفيذ أي مهام محددة من قبل المدقق الخارجي أو الداخلي.
35. التنسيق بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي ولجنة التدقيق.
36. التأكد من حضور أعضاء لجنة التدقيق ولجنة الترشيح والمكافئات والحوكمة والمدقق الخارجي اجتماع الجمعية العمومية.
37. التأكد من أن الشركة ملتزمة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالإضافة إلى النظام الأساسي واللائحة الداخلية. المجلس مسؤول أيضا عن حماية الشركة ضد إجراءات وممارسات غير قانونية أو مخلة أو غير ملائمة. يجب على المجلس مراجعة وتحديث سياسات الحوكمة والمراجعة المستمرة لها. يجب على المجلس مراجعة وتحديث بانتظام قواعد السلوك المهني فيما يتعلق بقيم الشركة والسياسات والعمل على الإجراءات الداخلية الأخرى والتأكد من التزام جميع أعضاء المجلس وموظفي الشركة بها بالإضافة إلى مستشاري الشركة أيضا.
38. مراجعة مبادئ السلوك المهني بانتظام حتى يتأكد من أنها توضح أفضل الممارسات وأنها تفي بحاجات الشركة.
39. اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على إدارتها.
40. يكون للمجلس حق الوصول الكامل والفوري للمعلومات والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة. يجب على الإدارة العليا للشركة أن تزود المجلس ولجانه بكافة المستندات والمعلومات التي يطلبونها.
41. وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذو العلاقة، وعرضها على الجمعية العامة لإقرارها.
42. يقوم مجلس الإدارة بشكل دوري بوضع برامج التوعية لنشر ثقافة الرقابة الذاتية والالتزام بالقوانين والتشريعات واللوائح ذات الصلة والمنظمة لعمل الشركة.

المتحدث الرسمي

استناداً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، قامت الشركة بتعيين شخص مفوض كمتحدث رسمي باسم الشركة:
السيد/ محمد الصادي – مدير العمليات (إلى نوفمبر 2022)

أمين سر مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتعيين السيد/ اسلام صابر ياسين كأمين سر المجلس.
السيد/ اسلام ياسين حاصل على ليسانس الحقوق من جامعة الإسكندرية (جمهورية مصر العربية) دفعة عام 2006. كما هو حالياً يشغل منصب مساعد مدير الإدارة القانونية بشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة وهو يعمل بالشركة اعتبارا من 2010 ولديه خبرة نحو 12 سنة لدى شركة مساهمة.
يقوم أمين سر المجلس بمساعدة الرئيس وكافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام، ويلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس ومنها:

- تحرير محاضر اجتماعات المجلس يحدد بها أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين فيها ما دار بالاجتماع ويثبت بها اعتراضات الأعضاء على أي قرار أصدره المجلس.
- تقييد قرارات المجلس في السجل المعد لهذا الغرض حسب تاريخ إصدارها.
- تقييد الاجتماعات التي يعقدها المجلس في السجل المعد لهذا الغرض مسلسلة ومرتبة وفقاً لتاريخ انعقادها موضحًا فيها الأعضاء الحاضرين والغائبين والقرارات التي أتخذها المجلس في الاجتماعات، والاعتراضات إن وجدت.
- حفظ محاضر اجتماعات المجلس وقراراته وتقاريره وكافة سجلات ومراسلات المجلس ومكاتباته في سجلات ورقية إلكترونية.
- إرسال الدعوة لأعضاء المجلس والمشاركين – إن وجدوا – مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع بأسبوعين على الأقل واستلام طلبات الأعضاء بإضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال وإثبات تاريخ تقديمها.
- التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس وبين الأعضاء فيما بينهم وبين المجلس والجهات المعنية وأصحاب المصالح بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين.
- تمكين الرئيس والأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات الشركة، وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها.
- حفظ إقرارات أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقًا للقانون وأحكام هذا النظام.

لجان مجلس الادارة

يجوز للمجلس تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته، وله حق تشكيل لجنة خاصة

أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.

موضح ادناه اللجان التي تم تأسيسها من قبل مجلس الإدارة وهي كالاتي:

- لجنة التدقيق
- لجنة الترشيحات والمكافآت
- اللجنة التنفيذية

على الرغم من أن مجلس الإدارة قام بتفويض بعض من صلاحياته إلى اللجان المذكورة أعلاه، إلا أنه تظل المسؤولية النهائية للشركة على المجلس وإن شكل لجانا أو فوض جهات أو أشخاصا أخرين للقيام ببعض أعماله، وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة. علماً بأن مسؤوليات كل لجنة محددة وموثقة في ميثاق مجلس الإدارة المعتمد من قبل المجلس. بالإضافة إلى أن المجلس يقوم على أساس دوري بإجراء تقييم أداء لإنجازات اللجان لضمان أن أعضاء اللجان لديهم أدوار واضحة ومفهومة من قبل كل عضو. وفقاً للمادة (91) من قانون حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية، يتعين على كل لجنة تقديم تقريرها السنوي إلى مجلس الإدارة يتضمن أعمالها وتوصياتها.

لجنة التدقيق

تعتبر لجنة التدقيق اللجنة المساعدة للمجلس في استيفاء الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بكل من:

1. إعداد مقترح بنظام الرقابة الداخلية للشركة فور تشكيل اللجنة وعرضه على المجلس، والقيام بمراجعات دورية كلما تطلب الأمر.
2. تقديم تقرير لمجلس الإدارة بشأن الموضوعات الخاصة باللجنة كما هو منصوص عليه في (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية).
3. النظر في أية موضوعات أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة.
4. رصد عوامل الخطر الخاصة بشركة دلالة وتوصية مجلس الإدارة بالعمل على تخفيف هذه العوامل.
5. تدقيق الرقابة المالية والداخلية وأنظمة إدارة المخاطر.
6. مناقشة أنظمة المراقبة الداخلية مع الإدارة لضمان قيام الإدارة بواجباتها تجاه تطوير نظم رقابة داخلية تتسم بالكفاءة.
7. النظر في نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية بناءً على طلب مجلس الإدارة، أو تقوم اللجنة بذلك من تلقاء نفسها بموافقة مجلس الإدارة.
8. استعراض السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية لشركة دلالة.
9. الاهتمام باي موضوعات يطرحها المدققين الخارجيين.
10. التأكد من رد مجلس الإدا رة في الوقت المناسب على الاستفسارات والمسائل المشمولة في خطابات وتقارير المدققين الخارجيين.
11. التأكد من حضور المدقق الخارجي الجمعية العمومية وتسليم التقرير السنوي والرد على أية تساؤلات أو استفسارات في هذا الصدد.
12. الإشراف على التزام دلالة بقواعد السلوك المهني.
13. ضمان الالتزام على النحو الواجب بجميع القوانين والتعليمات المتعلقة بأنشطة دلالة.
14. ضمان تطبيق القواعد الإجرائية الخاصة بصلاحيات مجلس الإدارة بشكل سليم.
15. حضور الجمعية العمومية.
16. مراقبة دقة وصحة القوائم المالية والتقارير السنوية ونصف السنوية والربع سنوية وتدقيق مثل هذه البيانات والتقارير، مع التركيز بشكل خاص على الآتي:
    - أية تغييرات في السياسات والأعمال المحاسبية.
    - المسائل التي تخضع لتقدير الإدارة التنفيذية العليا.
    - التعديلات الرئيسية الناتجة عن تدقيق الحسابات.
    - استمرار دلالة كمنشأة قائمة بالفعل.
    - الالتزام بالمعايير المحاسبية -معايير التقارير المالية الدولية.
    - الالتزام بالقواعد المعمول بها في بورصة قطر.
    - الالتزام بقواعد الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.
17. النظر في المسائل المهمة وغير العادية يمكن أن توجد في التقارير المالية وحسابات دلالة.
18. ا لإشراف على استقلالية وموضوعية المدقق الخا رجي ومتابعتها لتحديد طبيعة ونطاق وفاعلية التدقيق الخا رجية وفقًا للمعايير الدولية المعمول بها في التدقيق ووفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية.
19. التأكد من أن المدقق ا لخارجي يقوم بأعمال التدقيق السنوية ونصف السنوية مستقلة بغرض توفير ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية يتم إعدادها وفقًا للقوانين واللوائح والمعايير الدولية لكتابة التقارير، وأنها تمثل الوضع المالي وأداء شركة دلالة بدقة في جميع النواحي المادية.
20. الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل في السنة.
21. توصية مجلس الإدا رة بشأن تعيين مدققي حسابات خارجيين، وذلك باتباع المبادئ الإرشادية الآتية:

أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين مستقلين وليس لهم اهتمامات أخرى في دلالة أو أعضاء مجلس إدارتها سوى تدقيق الحسابات. يلزم عدم وجود أي تعارض مصالح في علاقة المدقق الخارجي مع دلالة.

يجب أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين ذوي مهنية ولديهم خبرة تخصصية في مدقق القوائم المالية للشركات المدرجة استنادًا إلى المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لكتابة التقارير المالية.

متابعة القواعد واللوائح المعمول بها بخصوص مناوبة المدقق.

22. مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة أعماله وأي استيضاح مهم يطلبه المدقق من الإدارة العليا بخصوص السجلات المحاسبية والحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، وكذلك رد الإدارة التنفيذية العليا.
23. تقييم أداء المدقق الخارجي.

تابع: لجنة التدقيق

24. التشاور – على حساب شركة دلالة -مع أي خبير أو استشاري مستقل بموافقة مسبقة من مجلس الإدارة.
25. التوصية بخصوص كافة الأنشطة الخاصة بتدريب وترقية وتنمية الموارد البشرية ومتابعتها.
26. تفويض المسؤوليات للجنة فرعية تضم واحدًا أو أكثر من أعضاء اللجنة أو للرئيس التنفيذي لشركة دلالة.
27. التأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تتضمن مدقق داخلي واحد على الأقل يتم تعيينه بواسطة مجلس الإدارة.
28. توصية مجلس الإدارة بخصوص اعتماد نطاق التدقيق الداخلي وأن تشمل – على وجه الخصوص الآتي: -

- مراقبة إجراءات الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر والإشراف عليها.
- تقييم مقارن لتطور عوامل المخاطر والنظم المستخدمة للاستجابة للتغيرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
- تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تنفيذ نظم الرقابة الداخلية، بما في ذلك عدد المرات التي تم إ بلاغ مجلس الإدارة بموضوعات تتعلق بالرقابة (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطريقة التي يتعامل بها مجلس الإدارة مع مثل هذه الموضوعات.
- إخفاق الرقابة الداخلية وضعفها أو الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي لشركة دلالة والإجراء المتبع من قبل الشركة لتصحيح إخفاقات الرقابة الداخلية (وخاصة المشكلات المدرجة في تقارير دلالة السنوية والقوائم المالية الخاصة بها).
- التزام شركة دلالة بالقواعد والمتطلبات النظامية المعمول بخصوص قوائم السوق والإفصاح.
- التزام شركة دلالة بنظم الرقابة الداخلية في تحديد وإدارة المخاطر.
- كل المعلومات التي تصف عمليات المخاطر لشركة دلالة.

29. لإشراف على سير عمل التدقيق الداخلي، وعلى وجه الخصوص ضمان أن التدقيق الداخلي تُعني بالمهام الآتية: -

مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف على تنفيذها.

عمل التدقيق الداخلي كعملية مستقلة، ومن قبل فريق عمل مدرب ومؤهل.

أن التدقيق الداخلي سيقدم تقريرًا إلى مجلس الإدارة من خلال اللجنة.

أن التدقيق الداخلي يشمل جميع أنشطة شركة دلالة.

أن التدقيق الداخلي مستقل عن الأداء الوظيفي اليومي في دلالة. يتم فرض الاستقلالية من خلال تعويض مدفوع للمدقق الداخلي يحدده مجلس الإدا رة بناءً على توصية من اللجنة.

أن يحضر المدقق الداخلي اجتماع الجمعية العمومية.

أعضاء لجنة التدقيق

تتكون لجنة التدقيق من ثلاث أعضاء يراسهم عضو مستقل، ويتمتع غالبية الأعضاء بالخبرة الواسعة بالشؤون المالية، مرفق ادناه أعضاء لجنة التدقيق كما هي في 31. ديسمبر.2022

م	اسم العضو	المنصب
1	فرهود هادي الهاجري	رئيس اللجنة
2	محمد سامي أبو شيخة	عضو اللجنة
3	فيصل احمد السادة	عضو اللجنة

عقدت لجنة التدقيق (6) اجتماعات خلال السنة المالية 2022 مرفق أدناه جدول حضور الأعضاء.

م	اسم العضو	المنصب	الاجتماع رقم (1)	الاجتماع رقم (2)	الاجتماع رقم (3)	الاجتماع رقم (4)	الاجتماع رقم (5)	الاجتماع رقم (6)
1	فرهود هادي الهاجري	رئيس اللجنة – نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2	موزة محمد السليطي	عضو اللجنة - عضو مجلس الإدارة - ممثل عن صندوق التقاعد والمعاشات	✓					
3	محمد سامي أبو شيخة	عضو اللجنة - عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
4	فيصل احمد السادة	عضو اللجنة - عضو مجلس الإدارة		✓	✓	✓	✓	✓

تم إعادة تشكيل أعضاء اللجنة في تاريخ 2022/03/02 وتعيين السيد / فيصل السادة مكان السيدة / موزة السليطي

قرارات وتوصيات لجنة التدقيق للسنة المالية 2022:

- إلغاء اعتماد موازنة مشروع المكان لاقامة فعاليات ترفيهية خلال فترة كاس العالم
- ترشيح مكتب ملازرز لتقديم خدمات التدقيق الخارجي عن السنة المنتهية 2022.
- مخالفات نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.
- توصية بشأن القيام بتحقيقات داخلية حول التجاوزات الحاصلة من بعض الموظفين.
- اعتماد بتغيير قرار بما يخص تاجير فلل تابعة لشركة دلالة العقارية الى بيعها

لجنة الترشيحات والمكافآت

وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية تم دمج لجان الترشيحات والمكافآت في لجنة واحدة وفقاً لنظام الحوكمة. تعتبر لجنة الترشيحات والمكافآت هي اللجنة المسؤولة بشكل مبدئي عن ضمان أن الترشيحات وتعيين أعضاء مجلس الإدارة يتم وفقاً لإجراءات رسمية وصارمة وتتسم بالشفافية وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، وقانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015، والنظام الأساسي للشركة واللوائح المطبقة.

تتكون لجنة الترشيحات والمكافات من (3) أعضاء تم إعادة تشكيلهم بتاريخ 2022/11/19 على النحو التالي:

م	اسم العضو	المنصب
1	السيدة دانية الخال	رئيس اللجنة
2	السيد محمد أبو شيخة	عضو اللجنة
3	السيد فيصل السادة	عضو اللجنة

تتلخص مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت فيما يلي:

1. وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الشخص المناسب من بين المرشحين لعضوية المجلس.
2. ترشيح الأعضاء بما يتناسب مع متطلبات عضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده.
3. إعداد وتقديم خطة تعاقب الإدارة وبرنامج التدريب التوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد وكذلك عملية التدريب وخطة عمل أعضاء مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركات السنوي الى مجلس الإدارة ،لاعتماده بناءً على نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية.
4. ترشيح الاعضاء بما يتناسب مع متطلبات الوظائف للإدارة التنفيذية العليا.
5. تلقي طلبات الترشح لعضوية المجلس.
6. رفع قائمة المرشحين إلى المجلس متضمنة توصياتها في هذا الشأن، مع ارفاق وارسال نسخة منها إلى الهيئة.
7. رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس محدداً نقاط القوة والضعف واقتراحاتها في هذا الشأن.
8. تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنويا، بما فيها طريقة تحديد مكآفات رئيس وأعضاء المجلس، على ألا تزيد المكافأة السنوية للمجلس 5% من الربح الصافي للشركة بعد خصم الاحتياطي والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين.
9. تحديد أسس منح البدلات والحوافز بالشركة ومنها إصدار أسهم تحفيز للعاملين بها.
10. تقترح على مجلس الإدارة تعديل النظام الأساسي للشركة واعتماده في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين، في حال رأت اللجنة أن مثل هذه التعديلات ضرورية.

لجنة الترشيحات والمكآفات والحوكمة (NRGC)

التغيرات التي طر أت على لجنة الترشيحات والمكافآت للعام 2022:

2022/03/02 – تم إعادة تشكيل أعضاء اللجنة – وتعيين السيدة دانية الخال عضو بعد انتهاء تكليف السيد تميم الكواري، وتعيين السيدة موزة السليطي بعد انتهاء تكليف السيد خالد السبيعي وخروج السيد علي السادة من اللجنة لتصبح مكونة من 3 أعضاء.

2022/10/18 – تم إعادة تشكيل أعضاء اللجنة وتعيين السيد محمد أبو شيخة بمكان السيدة موزة السليطي وذلك لتعيينها بمنصب الرئيس التنفيذي.

2022/11/19 – تم إعادة تشكيل أعضاء اللجنة – بتعديل صفة السيدة دانية الخال لتصبح رئيساً للجنة واضافة السيد فيصل السادة وذلك لانتهاء فترة السيد يوسف الخليفي وانتخابه كرئيس مجلس الإدارة.

قرارات وتوصيات لجنة الترشيحات والمكآفات للسنة المالية 2022:

- وافقت لجنة الترشيحات والمكافأت بلإجماع على اعتماد تقرير تقييم مجلس الإدا رة لعام 2021 والذي حصل فيه المجلس على تقييم نأهائي 4.4 وأوصت اللجنة علىرفع التقرير ألى مجلس الإدارة للاعتماد.
- اعتماد سياسة التقييم والمكافآت الخاصة بالإدارات الخدمية.
- اعتماد نموذج التقييم الخاص بالموظفين والمدراء.
- رفع توصية لمجلس الإدارة للموافقة على اعتماد إجمالي مبلغ 927,808ريال قطري مصروف مستحق من البيانات المالية لعام 2021 توزع كمكافآت على موظفي الشركة وفقاً لسياسة التقييم والمكافآت لعام 2021.

عقدت لجنة الترشيحات والمكافات والحوكمة اجتماعان خلال السنة المالية 2022 موضح ادناه جدول حضور الأعضاء

م	اسم العضو	الصفة	الاجتماع رقم (1)	الاجتماع رقم (2)
1	السيد يوسف عبدالرحمن الخليفي	رئيس اللجنة – نائب رئيس مجلس الإدارة – ممثل عن محفظة استثمارات القوات المسلحة	✓	✓
2	السيد علي حسين السادة	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة	✓	تم إعادة تشكيل اللجنة وخروج السيد علي السادة بتاريخ 2022/03/02
3	السيدة دانية الخال	رئيس اللجنة – عضو مجلس الإدارة – ممثل عن جهاز قطر للاستثمار	✓	✓
4	السيد تميم حمد الكواري	عضو مجلس الإدارة – ممثل عن جهاز قطر للاستثمار	تم انهاء تكليف السيد تميم الكواري – بمجلس الإدارة بتاريخ 2022/1/23	
5	السيد خالد يوسف السبيعي	عضو مجلس الإدارة – ممثل عن جهاز قطر للاستثمار	تم انهاء تكليف السيد خالد السبيعي- بمجلس الإدارة بتاريخ 2022/1/23	
6	السيدة موزة محمد السليطي	العضو المنتدب- ممثل عن صندوق التقاعد والمعاشات	تم إعادة تشكيل اللجنة وتعيين السيدة/موزة السليطي بتاريخ 2022/03/02- حتى تاريخ انتهاء تكليفها كممثل عن الصندوق بتاريخ 2022/8/8.	
7	السيد محمد سامي أبوشيخة	عضو اللجنة – عضو مجلس إدارة	تم إعادة تشكيل اللجنة وتعيين السيد محمد أبو شيخة بتاريخ 2022/10/18	
8	السيد فيصل احمد السادة	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة	تم إعادة تشكيل اللجنة في تاريخ 2022/11/19 وتعيين السيد فيصل السادة.	

اللجنة التنفيذية

تتشكل اللجنة التنفيذية برئاسة رئيس مجلس الإدارة وعضوية (2) من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل، موضح ادناه مسؤولية اللجنة التنفيذية وواجباتها:

1. وضع السياسة العامة للشركة واعتماد السياسات والاجراءات الداخلية.
2. مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي للشركة.
3. مراقبة والاشراف على الاداء المالي للشركة.
4. مراجعة الموازنة السنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة للاعتماد والموافقة.
5. وضع السياسة الاستثمارية للشركة.
6. وضع سياسة الاستثمار الخاصة بمحفظة الشركة للأوراق المالية وطريقة ادارتها.
7. الموافقة على أية مشروعات استثمارية.
8. مراجعة والموافقة على بيع أي أصول خاصة بالشركة باستثناء العقارات والاسهم المخصصة للاستثمار.
9. الموافقة على الاتفاقيات والالتزامات التي تتعد صلاحية الرئيس التنفيذي.
10. الموافقة على القروض التي تطلبها الشركة.
11. اعتماد خطط الاعمال الخاصة بشركة دلالة القابضة والشركات التابعة قبل تقديمها لمجلس الإدارة.
12. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بتغيير رأس المال وهيكل الشركة.
13. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بإصدار سندات أو اوراق مالية.
14. تعيين وانهاء خدمات الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي وتحديد راتبهما.

أعضاء اللجنة التنفيذية

تتكون اللجنة التنفيذية من (3) أعضاءرئيس اللجنةوعضوان من أعضاء المجلس.

وقد تم تشكيل اللجنة عدة مرات في السنة المالية 2022وهي على النحو الاتي:

- منذ تاريخ 2022/01/24وحتى تاريخ 2022/03/02:

جدولرقم (1)

م	اسم العضو	المنصب
1	السيد عبد الله جاسم الدرويش	رئيس اللجنة –رئيس مجلس الإدارة حتى تاريخ الاستقالة 2022/10/27
2	السيد محمد سامي أبو شيخة	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة
3	السيد فيصل أحمد السادة	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة

جدولرقم (1)

- تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 2022/03/02واضافة السيدة دانية الخال لتصبح اللجنة (4) أعضاء بتاريخ 2022/10/18:

جدولرقم (2)

م	اسم العضو	المنصب
1	السيد عبد الله جاسم الدرويش	رئيس اللجنة –رئيس مجلس الإدارة حتى تاريخ الاستقالة 2022/10/27
2	السيد علي حسين السادة	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة
3	السيد مبارك عبد العزيز الخليفي	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة
4	السيدة دانية حسن الخال	عضو اللجنة – عضو مجلس إدارة – ممثل عن جهاز قطر للاستثمار

جدولرقم (2)

- كما تم إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية بتاريخ 2022/11/19 بموافقة الاجماع على إعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة على ان تكون على النحو التالي:

جدولرقم(3)

م	اسم العضو	المنصب
1	السيد يوسف عبد الرحمن الخليفي	رئيس اللجنة –رئيس مجلس الإدارة
2	السيد علي حسين السادة	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة
3	السيد فيصل أحمد السادة	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة

جدولرقم (3)

اجتماعات اللجنة التنفيذية

عقدت اللجنة التنفيذية (11) اجتماعاً خلال السنة المالية 2022 وفق الجدول التالي الموضح لحضور أعضاء المجلس:

م	اسم العضو	الاجتماع رقم (1)	الاجتماع رقم (2)	الاجتماع رقم (3)	الاجتماع رقم (4)	الاجتماع رقم (5)	الاجتماع رقم (6)	الاجتماع رقم (7)	الاجتماع رقم (8)	الاجتماع رقم (9)	الاجتماع رقم (10)	الاجتماع رقم (11)
1	السيد/ عبدالله الدرويش	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	☒
2	السيد/ محمد أبو شيخة	✓	✓	✓	✓	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒
3	السيد/ فيصل السادة	✓	✓	✓	✓	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒
4	السيد/ علي السادة	☒	☒	☒	☒	✓	✓	✓	✕	✓	✓	✕
5	السيد/ مبارك الخليفي	☒	☒	☒	☒	✓	✓	✕	✓	✓	✓	✓
6	السيدة/ دانية الخال	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	✓	✓	✓
7	السيد/ يوسف الخليفي	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	✓

وسيلة إيضاح

✓	حاضر	✕	غائب
☒	انتهاء العضوية	⊘	تم استبداله بطلب من الجهة التابع لها

قرارات وتوصيات اللجنة التنفيذية

- اعتماد الخطة الاستراتيجية والهيكل التنظيمي لشركة دلالة القابضة والشركات التابعة لها وتم رفع توصيتها لمجلس الإدارة للاعتماد.
- اعتماد الموازنة العامة للشركة لعام 2022 ورفع توصية لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- اقتراح موعد وجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية ورفع المقترح لمجلس الإدارة للاعتماد.
- الموافقة على مقترح العضو المنتدب لاتخاذ الإجراءات القانونية ا للازمة لإنهاء خدمات الموظفين البالغين سن التقاعد (60 عام) وذلك طبقاً للقوانين المعمول بها ولائحة الموارد البشر ية للشر كة.
- الموافقة على التعديلات المقترحة على لائحة الموارد البشرية لشركة دلالة القابضة و أوصت برفع التعديلات المقترحة لمجلس الإدارة للاعتماد النهائي.

الإدارة التنفيذية العليا

تعتبر الإدا رة التنفيذية العليا هي المسؤولة عن دعم ومساعدة الرئيس التنفيذي في سريان العمليات العامة والاعمال المالية لشركة دلالة القابضة وفقاً للسلطة المفوضة لمجلس الإدارة. علماً بانه لا يمتلك أي موظف رئيسي فالإدارة أسهم بالشركة وكما قامت لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة بوضع سياسة محددة لمكافآت الإدارة التنفيذية وتم اعتمادها في شهر فبراير 2019

توضح هذه السياسة الآلية المتبعة بحيث تكون المكافآت مرتبطة بشكل مباشر بالمجهود والأداء على مستوى الإدارة والموظفين. من خلال تحقيق الأهداف والأغراض الموكلة وفقاً للربحية، تقييم المخاطر والأداء العام للشركة .

تتشكل الإدارة التنفيذية العليا على النحو التالي :

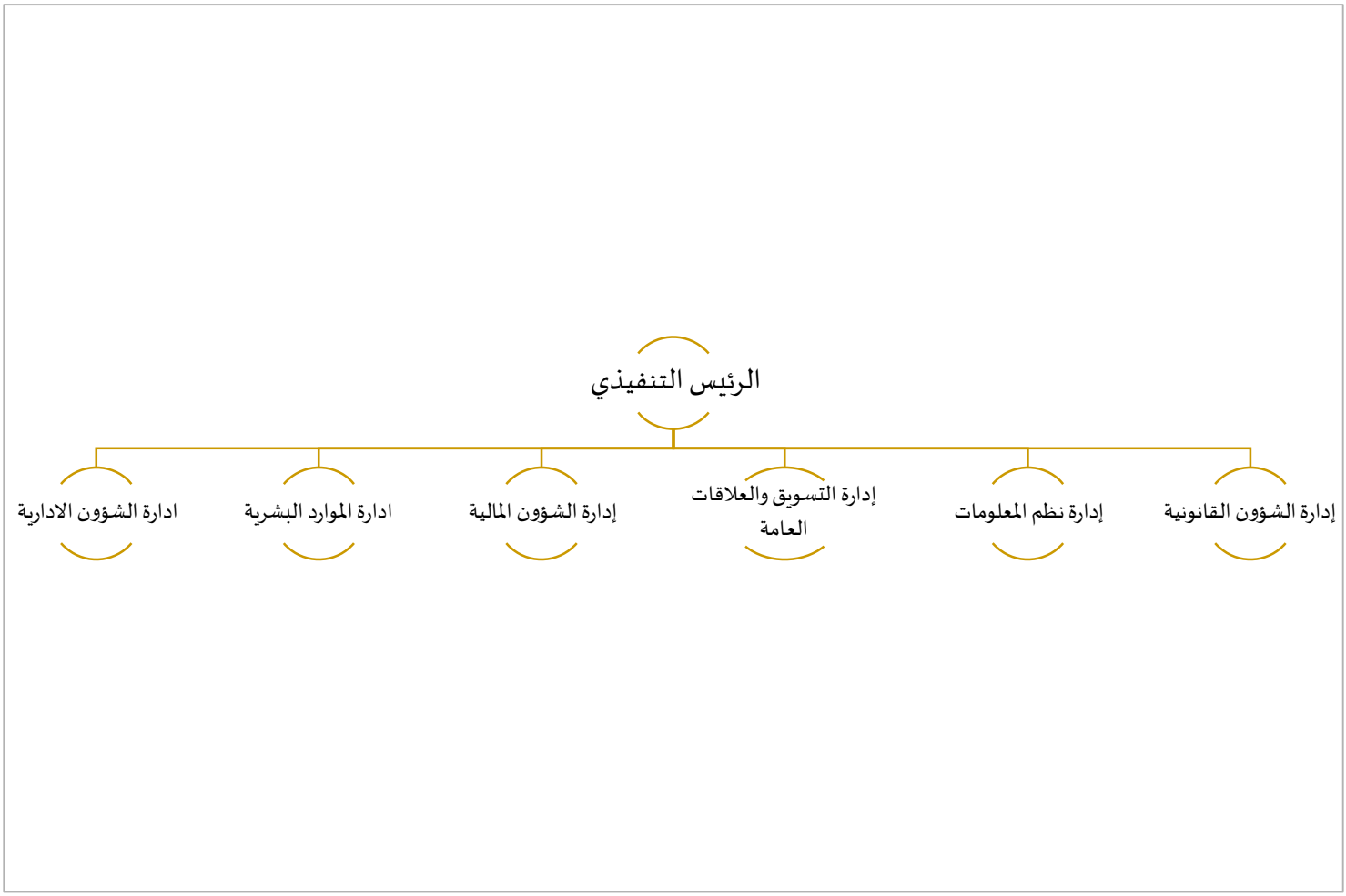

الملف التعريفي لموظفين الرئيسين للإدارة التنفيذية العليا

السيدة /موزة محمد السليطي– الرئيس التنفيذي لشركة دلالة

تولت منصب الرئيس التنفيذي بشركة دلالة القابضة منذ تاريخ 2022/08/14. حاصلة على درجة البكالوريوس في علوم الاقتصادوالإدارة (تخصص محاسبة) من جامعة قطر، ودرجة الماجستير في العلوم المصرفية والمالية من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة. كانت تشغل منصب مدير إدا رة التخطيط والجودة/مدير مكتب حسابات الصناديق بالإنابة في الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات ا لاجتماعية منذ العام 2009م وحتى م2022. وقد سبق وعملت في ديوان المحاسبة منذ العام 1993م إلى عام 2009م.وقد شاركت في العديد من المنتديات والمؤتمرات الاقتصادية والاستثمارية في دولة قطر.

وشغلت منصب عضو في اللجنة التنفيذيةولجنة التدقيق في شركة دلالة للوساطةوالاستثمار القابضة حتى اكتوبر 2021.

السيد/ حمزة الكلاف – مدير التدقيق الداخلي

تولى منصب مدير التدقيق الداخلي لشركة دلالة القابضة منذ 2012.

حاصل على بكالوريوس التجارة (شعبة محاسبة) في عام 1999 جامعة المنوفية مصر. عمل بمكتب تدقيق برايس ووتر هاوس كوبرز قبل الالتحاق بشركة دلالة القابضة بوظيفة مدقق أول.

السيد /محمد سهيل – مدير إدا رة الشؤون المالية بالإنابة

قائم بإعمال المدير المالي ويعمل بالشركة منذ 2008، حاصل على بكالوريوس تجارة من جامعة مومباي (الهند)، وعلى شهادة الماجستير في إدارة الاعمال المالية من جامعة انامالاي (الهند). كما لديه الخبرة في مجال الحسابات والمالية في كل من الهندوقطر.

السيد/ طارق عوض الكريم - مدير الشؤون القانونية

مدير الشؤون القانونية بشركة دلالة القابضة، وعُين بالشركة منذ 2008. حاصل على بكالوريوس القانون جامعة الزقا زيق – مصر 1989، ودبلوم تنفيذي في الالتزام والجرائم المالية من جامعة ريدنغ – بريطانيا 2015. عمل بالمحاماة في السودان وقطر، ومستشا راً بوزارة العدل بالسودان، و وكيل نيابة بديوان النائب العام بالسودان،ومحققاً جنائياً بوزارة الداخلية بقطر..

السيد/ فراس غسان – مدير إدارة نظم المعلومات

هو مدير نظم المعلومات للشركة منذ يناير 2020 ويعمل بالشركة منذ عام 2005. وحاصل على بكالوريوس في علوم الحاسب الالي من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا بالإسكندرية، حاصل علي العديد من الشهادات في مجال تقنية المعلومات.

السيدة/ نور المعضادي - مدير الموارد البشرية (سابقاً)

هي مدير الموا رد البشرية منذ عام 2021 وحتى نهاية العام 2022.وحاصلة على بكالوريوس علوم إدارةرعاية صحية من جامعة جورج ميسون الولايات المتحدة. ولديها الخبرة في إدا رة الموا رد البشرية في شركة بروة العقارية.

السيد/ عبدالله محمد السويدي – مدير الشؤون الإدارية(سابقاً)

هو مدير إدارة الشؤون الإدا رية لدى دلالة القابضة منذ العام 2012وحتى شهر يوليو 2022. حاصل على دبلوم عسكري من الكلية العسكرية الكويتية. ولديه العديد من الدورات التدريبية في المها رات ا الاشرافية وإدارة الاعمال.

السيد/ محمد الصادي- مدير العمليات

يعمل في الشركة منذ 2005 وشغل عدة مناصب فيها. حاصل على ليسانس الآداب تخصص اعلام من جامعة الزقازيق في مصر، وحاصل على درجة الماجستير في إدا رة ا لاعمال (تخصص تخطيط استراتيجي) من الجامعة ا لامريكية في القاهرة. كما لديه خبرة سابقة في عدة وظائف ومنها مترجم اول في الشركة القطرية الدولية للتجارة وعمل ك صحفي اول في وكالة انباء الشرق الأوسط.

نظام الرقابة الداخلية

استناداً لنظام حوكمة الشركات بوجوب نظام رقابة داخلي للشركة فانه تحرص شركة دلالة القابضة على الامتثال بالقوانين وعمل وحدة رقابة داخلي مسؤول عن وضع خطط واضحة للمسؤولية والمساءلة في كافة اقسام الشركة.

تشتمل نظم المراقبة الداخلية على إجراءات تقييم فعالة ومستقلة للمخاطر والوظائف الإدارية، بالإضافة الى المراجعة الداخلية والمالية والتشغيلية والمراجعة الخارجية، وتضمن نظم الرقابة الداخلية التأكد من أن يتم التعامل مع جميع المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وفقاً للمتطلبات المتعلقة بها.

كما يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن نظام الرقابة الداخلية للشركة وتقوم لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة في هذا الشأن من خلال مراجعة نظام الضوابط الداخلية للشركة وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بتسليم تقرير ربع سنوي (كل 3 اشهر) الى لجنة التدقيق.

علماً بان الشركة تقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية للتقارير المالية، وتم مشاركة الاستثناءات في التقرير السنوي وتقرير المدقق الخارجي.

المدقق الداخلي

يوجد في شركة دلالة القابضة إدارة للتدقيق الداخلي يرأسها مدير التدقيق الأستاذ/ حمزة شكري الذي تم انضمامه لفريق عمل دلالة منذ مارس 2012، وتعتبر إدارة التدقيق هي إدارة مستقلة تقدم خدمات ضمان وخدمات استشارية داخل الشركة، وتسعى الى تحسين الأداء ورفع قيمة عمليات الشركة، ومساعدة الشركة في تحقيق أهدافها عن طريق وضع نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وعمليات الرقابة والحوكمة.

ومن المسؤوليات التي تتعين على إدارة التدقيق الداخلي هي:

- مراجعة نظم الرقابة الداخلية ومراقبة مدى تطبيقها.
- تقديم تقارير ربع سنوية الى لجنة التدقيق والتي تشمل مراجعة وتقييم لنظام الرقابة الداخلي للشركة.
- ان تكون قادرة على الوصول الى كافة أنشطة الشركة.
- ان تكون إدارة مستقلة بما في ذلك الاستقلالية عن عمليات الشركة اليومية.
- ان يتم سير العمل من خلال موظفين اكفاء ومدربين بشكل مهني عالي ومستقلين عملياً.

المدقق الخارجي

المدقق الخارجي هو كيان مستقل مؤهل، يتم تعيينه بناء على توصيات من لجنة التدقيق لمجلس الإدارة وبقرار من الجمعية العامة للشركة، ويتعين اجراء مراجعة سنوية ونصف سنوية مستقلة، بهدف تقديم ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين على ان يتم اعداد البيانات المالية وفقاً لأحكام هذا الميثاق والقوانين واللوائح ذات الصلة. ومعايير اعداد التقارير المالية الدولية وتعرض بدقة الوضع المالي وأداء الشركة في جميع النواحي المادية. كما يجب على المدقق الخارجي ان يكون متوافقا مع اعلى المعايير المهنية وانه لا يجوز التعاقد معه من قبل الشركة لتقديم أي مشورة او خدمات متعلقة بتنفيذ اعمال التدقيق بالشركة، كما يجب ان يكون المدقق الخارجي مستقل تماماً عن الشركة وأعضاء مجلس الإدارة، ويجب الا يوجد أي تعارض بالمصالح في علاقته بالشركة.

مراجع الحسابات الخارجي للشركة يجب أن يحضر الجمعية العامة العادية للشركة حيث يتعين عليه تقديم تقريره السنوي والإجابة على أية استفسارات في هذا الصدد. يخضع مراجع الحسابات الخارجي للمساءلة أمام المساهمين والمدينين للشركة لممارسة العناية المهنية الواجبة في سير أعمال مراجعة الحسابات. ومراجع الحسابات الخارجي هو مسؤول أيضا عن إبلاغ الهيئة وأي هيئة تنظيمية أخرى في حالة إخفاق المجلس في اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الشبهات التي أثيرت أو التي تم تحديدها من قبل مراجعي الحسابات الخارجي.

كشركة مساهمة عامة تقوم شركة دلالة بتغيير المراجع الخارجي كل ثلاث سنوات كحد أقصى.

كجزء من مهمة المدققين الخارجيين، يتعين عليهم إفادة مجلس الإدارة كتابياً عن أية مخاطر تتعرض لها الشركة أو من المتوقع أن تتعرض لها، وعن جميع المخالفات فور تحديدها، بالإضافة إلى إرسال نسخة من هذا الإخطار إلى هيئة قطر للأسواق المالية. في هذه الحالة، يكون للمدقق الخارجي الحق في دعوة الجمعية العمومية للانعقاد وفقاً لأحكام القانون في هذا الخصوص، شريطة إفادة هيئة قطر للأسواق المالية بذلك.

إدارة المخاطر

الهدف من تخصيص إدارة المخاطر هو تحديد المخاطر الرئيسية التي من الممكن أن تؤثر على الشركة، تقييم قدرة الشركة على تحمل المخاطر، تطوير آليات تحديد المخاطر، وتطبيق برامج توعية وطرق التخفيف منها. تشمل هذه العملية على الأقل الخطوات التالية :

- تحديد المخاطر لدى الأنشطة القائمة والجديدة بالشركة .تحديد احتمالية وأثر كل مخاطرة طبقاً لمعايير تقييم المخاطر .
- تقييم المخاطر من خلال مقارنتها بالإقبال على المخاطر لتحديد ما إن كانت المخاطرة مقبولة أو أن الأمر يتطلب إجراءات إضافية .
- تحديد كيفية تخفيف أو تجنب المخاطر (مثل خفض المخاطر، المشاركة مع طرف أخر، أو تجنب المخاطرة) .
- مراقبة المخاطر وتحديد ما إن كان تم تطبيق خطط العمل بطريقة سليمة.

في شركة دلالة القابضة يكون الموظفين المعنيين مسؤولين عن تحديد المخاطر وتجميعها والابلاغ عنها والتواصل بشأنها، بالإضافة الى ذلك فان لدى شركة دلالة إدارة تدقيق داخلي يوفر لمجلس الإدارة والإدارة العليا ضمانا مستقلاً حول فعالية إدارة المخاطر والتحكم فيها. وتقدم إدارة التدقيق الداخلي تقارير بشكل دوري الى لجنة التدقيق وفقاً للمخاطر التي يتم رصدها.

يعرض الجدول التالي دوركل من الإدارات اتجاه المخاطر:

الإدارة	مسؤولة عن
إدارة التدقيق الداخلي	• مراقبة وتقرير عدم التزام الإدارة حول السياسات الداخلية والإجراءات للشركة إلى لجنة التدقيق. • إعداد وتنفيذ برامج تدقيق داخلي لمراقبة وتقييم وتقديم التوصيات وتأكيد مستقل على التصميم والفعالية التشغيلية للضوابط لتخفيف/ معالجة المخاطر مثل الالتزام التشغيلي والإستراتيجي والمالي.
الالتزام	• إدارة ورصد وتقرير مخاطر الالتزام إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة. • تصميم نظم رقابة داخلية لرصد الالتزام بالقوانين واللوائح.
الإدارة القانونية	• إدارة ومراقبة وتقرير المخاطر القانونية إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة.
إدارة الشؤون المالية	• إدارة ومراقبة وتقرير المخاطر المالية إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة. • تصميم نظم رقابة داخلية لرصد الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير الأخرى ذات الصلة.

الإفصاح والشفافية

تؤكد شركة دلالة القابضة التزامها بجميع مبادئ الإفصاح والشفافية في جميع ما يتعلق بمركزها المالي وإدائها المالي، والملكية ونظام الحوكمة، بالإضافة الى الحرص في تقديم كافة البيانات المالية وتقارير التدقيق.

تمتلك شركة دلالة القابضة ما يزيد عن (9000) مساهم وموضحاً ادناه المساهمين الرئيسين مع نسبة الملكية.

م	اسم المساهم	نسبة الملكية
1	الشيخ خالد حمد ال ثاني	8.38%
2	محفظة استثمارات القوات المسلحة	5.00%

في هذا التقرير تم الإفصاح عن الخبرات العلمية والعملية لمجلس الإدارة والموظفين الرئيسين بالإدارة التنفيذية. كما تؤكد شركة دلالة بأنها لم تقم بإبرام أية معاملات مع أطراف ذات علاقة والتي من الممكن ان تتعارض مع مصلحة الشركة خلال العام 2022.

وتم الإفصاح عن ا لإجراءات التي تتبعها الشركة بشأن تطبيق نظام الحوكمة، بالإضافة الى الإجراءات الخاصة بالتدقيق الداخلي والخارجي وإدارة المخاطر وأعمال لجان مجلس الادارة واهم التوصيات التي تمت خلال العام المالي 2022.

التـزاماً بنظام حـوكمة الشركـات فأنه تفصح شركة دلالة عن عدد القضايا التي تمت ضد الغير

او القضايا التيرفعها الغير ضد شركة دلالة او الشركات التابعة لها للعام 2022.

م	الوصف	عدد القضايا
1	القضـايا المرفوعة من قبل شـركة دلالة والشركات التابعة ضد اطراف أخرى	12
2	القضـايا المرفوعة ضـد شـركة دلالة والشـركات التابعة لها من قبل اطراف أخرى	13
المجموع		25

كما تم إصدار عدد من الاحكام في عدة قضايا خلال العام 2022 ومنها:

- صدور حكم لصالح شركة دلالة للوساطة ذ.م.م (احدى الشركات التابعة) في الدعوى المدنيةرقم 5638 لسـنة 2018 ضـد أحد عملاء الشركة والمقضي منطوقه بإلـزام المدعـي عليه بأن يؤدي للشـركة المدعية مبلغ وقدرة (2,961,611) اثنان مليون وتسـعمائة وواحد وسـتون ألف وسـتمائة وأحدي عشـر ريال قطري عبارة عن متبقي المديونية المتـرصدة بذمته للشركة المدعية، وإلـزام المدعي عليه بأن يؤدي للشركة المدعية مبلغ وقدره (300,000) ثلاثمائة ألفريال تعويضـاً جابر للضـرر وألـزمته بالمصاريف، والذي تم تأييده بموجب حكم الاستئناف الصادر في الدعوىرقم 1169 لسنة 2022 بتاريخ 2022/12/28، علماً بانه تم اتخاذ إجراءات تنفيذ الحكم.
- صـدور حكم لصـالح شـركة دلالة للوسـاطة ذ.م.م (إحدى الشـركات التابعة) من محكمة التمييـز في الطعنرقم (2022/975)، والذي بموجبه قد ألغي قرار محكمة الاستئناف الصادر بفرض جزاء مالي على شركة دلالة للوساطة بمبلغ (عشرة ملايين ريال قطري) المؤيد لقـرار لجنة المحاسبة في المخالفةرقم 10 لسـنة 2020، وقضى التمييـز بإحالة القضية لمحكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد بهيئة مشكلة من قضـاة آخرين، والجدير بالذكر ان الشـركة قد قامت بعمل مخصـص مالي لهذا الموضوع في عام 2020
- صـدور حكم لصـالح شركة دلالة العقارية ذ.م.م (إحدى الشركات التابعة) في القضـيةرقم 7270 لسـنة 2022 جنح مخالفة البلدية ضـد شـركة دلالة العقارية والقاضـي منطوقه ببـراءة شركة دلالة العقارية من التهمة المسندة اليها وأمرت بإزالة أسباب المخالفة، والذي تم تأييده بموجب حكم الاستئناف رقم 397 لسنة 2023 الصادر في تاريخ 2023/01/23.

حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

تلتزم شركة دلالة القابضة بحماية حقوق كل من المساهمين وأصحاب المصالح وذلك من اجل تحقيق أداء ونتائج أفضل، وتعمل شركة دلالة على تعزيز حقوق المساهمين وأصحاب المصالح بالشركة عن طريق عدة جوانب وهي:

- اولاً: العلاقة مع أصحاب المصالح.
- ثانياً: حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين.
- ثالثاً: حقوق المساهمين في اجتماعات الجمعية ومشاركاتهم.
- رابعاً: توزيع الأرباح وحقوق اقلية المساهمين.

اولاً: العلاقة مع أصحاب المصالح:

اعتمدت شركة دلالة القابضة سياسة خاصة للتعامل مع أصحاب المصالح حيث تنظم هذه السياسة العلاقة الكاملة بين الشركة وأصحاب المصالح وتعويضهم في حالة تم انتهاك حقوقهم وكذلك الية تسوية الشكاوى والخلافات التي قد تنشأ بين الشركة وأصحاب المصالح وتعتمد الشركة السياسة المفصلة المتاحة عبر الموقع الرسمي للشركة www.dlalaholding.com

ثانياً: حقوق أصحاب المصالح غير المساهمين

تلتزم الشركة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها. ويسمح لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته. تلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الأخرين أو يضر بمصالحها.

ثالثاً: حقوق المساهمين في اجتماعات الجمعية ومشاركاتهم.

يضمن النظام الأساسي للشركة حقوق مساهمها كما هو موضح ادناه:

- حق المساهمين الذين يملكون 10 % من رأس مال المجموعة بطلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون 25 % من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً لقانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015.
- الحق بطلب ادراج أي بند على جدول أعمال الجمعية العامة. كما أن المادة (49) من النظام الأساسي للشركة تنص على حق المساهمين بمناقشة بنود جدول الأعمال وطرح الأسئلة وتلقي الأجوبة عليها واتخاذ القرارات.
- كذلك تنص المادة (45) من النظام الأساسي للشركة على شروط النيابة في الحضور والتصويت بالوكالة وفقا للقانون واللوائح ذات الصلة

كما انه شركة دلالة القابضة تعقد اجتماعات جمعيتها في اماكن بقلب العاصمة الدوحة وبأوقات مناسبة، وتوفّر الشركة قبل وقت كاف للمساهمين والمطلعين جميع المعلومات المتعلقة بجدول الأعمال لتمكينهم من اتخاذ قراراتهم، ويتم الإفصاح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها الى الجهات المختصة كما يتم نشرها على الموقع الالكتروني للشركة، ويتم إيداع نسخة من محضر الاجتماع لدى الهيئة فور اعتماده من قبل الجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة.

رابعاً: توزيع الأرباح وحقوق اقلية المساهمين

ينص النظام الأساسي للشركة على نسبة الحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري، ويستحق المساهم حصته من الأرباح وفقاً للنظم والضوابط المعمول بها لدى الهيئة والسوق المالي المدرجة فيه الأسهم، حيث يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة للشركة بتوزيع الأرباح، وتختلف نسبة الأرباح الموزعة من سنة الى أخرى حسب الأرباح التي تحققها الشركة. بالإضافة إلى ذلك قامت الشركة بإعداد سياسة لتوزيع الأرباح.

ينص النظام الأساسي للشركة على أن يتمتع المساهمون بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة بجميع الحقوق المضمونة لهم، بموجب قانون الشركات التجارية النافذ، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (5) لسنة 2016 الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية و النظام الأساسي.

يجب ملاحظة أن السياسات والإجراءات الداخلية للشركة تشمل ما يلي :

- احترام حقوق أصحاب المصلحة حيث يشارك أصحاب المصلحة في ترتيبات حوكمة الشركات بحيث يجوز لهم الحصول على المعلومات ذات الصلة، وتكون كافية وموثوق بها في الوقت المناسب وبصورة منتظمة.
- يجب على مجلس الإدارة الحرص على أن العاملين لدى الشركة يتم التعامل معهم وفقا لمبادئ العدالة والإنصاف ودون أي تمييز من أي نوع على أساس العرق أو الجنس أو الدين.
- يتولى المجلس وضع سياسة الأجور والفئات التي توفر الحوافز للموظفين وادارة الشركة على الاستمرار في الأداء الذي يصب في أفضل مصالح الشركة. وهذه السياسة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأداء طويل الأجل للشركة.
- على المجلس اعتماد آلية تمكن موظفي الشركة من إبلاغ المجلس عن السلوك المشبوه، عندما يكون هذا السلوك غير أخلاقي وغير قانوني، أو ضار للشركة. ويكفل المجلس أن الموظف الذي يقصد المجلس في هذا الصدد سوف يوفر له السرية والحماية من أي ضرر أو رد فعل سلبي من قبل موظفين آخرين أو رؤساء الموظف.

الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين

تحتفظ الشركة بعلاقات وطيدة مع المساهمين والمستثمرين من خلال مسؤولي علاقات المستثمرين والاتصال بالشركة عن طريق قنوات اتصال مفتوحة وشفافة معهم. وتنشر المعلومات أيضاً للمستثمرين و الأطراف ذوي العلاقة بشكل منتظم. وذلك عن طريق الموقع الإلكتروني لبورصة قطر ووسائل الإعلام المتعددة بالإضافة إلى موقع الشركة الإلكتروني الذي يوفر البيانات للمساهمين عن حوكمة الشركة والبيانات المالية ومعلومات أخرى هامة تتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية وغيرها، وذلك من خلال بوابة علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني. بالإضافة إلى عقد مؤتمرات دورية عبر الهاتف لاطلاع المستثمرين على تقارير وأداء الشركة وذلك بعد نشر الشركة لكل تقرير من تقا ريرها السنوية ونصف سنوية والربعية.

وتعتمد الشركة سياستي الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين المفصلتين والمتاحتين عبر الموقع الرسمي للشركة www.dlalaholding.com

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركة

إيمانا من الشركة بدورها نحو المجتمع ونحو دولة قطر والتزاما منا بتحقيق رؤية قطر 2030 فقد قامت الشركة بدعم العديد من أنشطة المسؤولية الاجتماعية خلال الأعوام الماضية. سعياً في إظهار الصورة الحضا رية لدولة قطر ورؤيتها الوطنية 2030، تسعى شركة دلالة القابضة إلى المساهمة في استراتيجية الدولة الهادفة لتدريب القيادات الشابة على تحمل المسؤولية والمساهمة في بناء الوطن، وتقوم بتدريبهم على أفضل الطرق الخاصة بالتداول في الأسهم والعقارات، وعملت لأن تكون جزءاً من منظومة التطور والتقدم في قطر.

حوكمة المسؤولية الاجتماعية بالشركة

تتولى إدارة التسويق والعلاقات العامة مسؤولية إدارة وتنسيق مبادرات المسؤولية الاجتماعية بالشركة وإدارة كافة الفعاليات بما في ذلك المؤتمرات والفعاليات الخطابية، كما تقوم إدارة التسويق والعلاقات العامة بطلب ميزانية المسؤولية الاجتماعية بالشركة ويتم تخصيصها من قبل مجلس الإدارة كجزء من الخطة السنوية الدورية لأعمال الشركة.

يوسف عبدالرحمن الخليفي

رئيس مجلس الإدارة

تقرير تقييم الإدارة حول نظام الرقابة الداخلية على التقرير المالية

التاريخ 9 مارس 2023

تقرير تقييم الإدارة حول نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

جملة عامة

يعد مجلس إدارة شركة / [شركة مساهمة قطرية] المسؤول الرئيسي عن إنشاء والمحافظة على نظام الرقابة الداخلية المناسبة حول التقارير المالية ("ICOFR") وفقا لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية .("QFMA")

الرقابة الداخلية حول التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للشركة لأغراض التقرير الخارجية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) يتضمن تقييم ملائمة الضوابط الداخلية على التقارير المالية أيضًا إفصاحنا حول ضوابط وإجراءات الكشف الخاصة بنا والمصممة لمنع الأخطاء.

المخاطر المتعلقة بالتقارير المالية

إن المخاطر الرئيسية المتعلقة بالتقارير المالية هي إما أن البيانات المالية لا يتم عرضها بشكل صحيح بسبب وجود أخطاء جوهرية غير مقصودة أو متعمدة أو أنه لا يتم عرض (الإفصاح عن) البيانات المالية في الوقت المناسب. إن غياب عرض البيانات المالية بشكل صحيح ينشأ عندما تكون الحسابات التي ترافق القوائم المالية أو الإفصاحات عنها تحتوي على أخطاء (أو إغفالات) جوهرية. تعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان بإمكانها ، بشكل فردي أو جماعي ، التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على البيانات المالية.

للحد من مخاطر التقارير المالية، قامت الشركة بتصميم ضوابط رقابية ملائمة على التقارير المالية (ICOFR) بهدف تقديم تأكيد معقول وليس مطلق ضد الأخطاء الجوهرية. لقد قمنا أيضًا بتقييم مدى ملائمة تصميم، تشغيل وفعالية الضوابط الداخلية على التقارير المالية استناداً على المعايير المحددة ضمن إطار هيكل الرقابة الداخلية (2013) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة (تريدواي COSO) وذلك من خلال وضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام الرقابة، ونتيجة لذلك، اعتمدت الإدارة عند إنشاء ضوابط رقابية على التقارير المالية (ICOFR)أهداف البيانات المالية التالية:

- الوجود/ الحدوث- بحيث تكون الأصول و الالتزامات موجودة والمعاملات قد حدثت بالفعل
- الاكتمال – بحيث تُسجل كافة المعاملات المالية وتُدرج أرصدة الحسابات ضمن البيانات المالية؛

- التقييم/ القياس - بحيث تُسجل الأصول والالتزامات والمعاملات بالمبالغ المناسبة في التقارير المالية
- الحقوق والالتزامات والملكية - بحيث تُسجل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول والتزامات.
- عرض البيانات المالية والإفصاح عنها – على أن يتم تصنيف التقارير المالية وعرضها والإفصاح عنها بشكل مناسب.

ومع ذلك، لا يمكن لأي نظام للضوابط الداخلية بما فيهم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية إلا أن يقدم تأكيدا معقولا ليس مطلقا بغض النظر عن مدى قوة تصميم وتشغيل تلك الضوابط الداخلية، بالإضافة إلى أنه لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية. وعليه، قد لا تمنع الضوابط الداخلية على التقارير المالية الكشف عن جميع الأخطاء أو الاغفالات أو الاحتيالات. وعلاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب الأخذ بعين الاعتبار فوائد الضوابط الرقابية مقارنة بتكلفة تشغيلها وتطبيقها.

تطبيق نظام الرقابة الداخلية

الوظائف المشاركة في نظام الضوابط الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع وظائف الأعمال و الدعم من خلال تضمين مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية . ونتيجة لذلك، ينطوي تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية على موظفين في وظائف مختلفة داخل الشركة

الضوابط التي تساهم في الحد من مخاطر الأخطاء في التقارير المالية

يحتوي نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية على العديد من الضوابط والإجراءات التي تهدف إلى الحد أو تخفيف مخاطر الأخطاء المتعلقة بالبيانات المالية . ويتم إدراج هذه الضوابط في عملية التشغيل لتشمل ما يلي:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف على السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين المهام و الواجبات والاختصاصات؛
- التشغيل بصفة دورية مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد القوائم المالية السنوية
- ضوابط وقائية أو كشفية بطبيعتها يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية. تتضمن الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الضوابط على مستوى الكيان ككل والضوابط العامة المتعلقة بتكنولوجيا

المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط النشر، في حين أن الضوابط ذي التأثير المباشر يمكن أن تكون على سبيل المثال، التسويات التي تدعم بشكل مباشر بنود الميزانية العمومية؛

- مكونات عناصر الأنشطة الأتوماتيكية و/أو اليدوية. الضوابط الآلية هي تلك التي تدمج ضمن عمليات النظام مثل الفصل في المهام الذي يفرضه تطبيق وفحص اكتمال ودقة المدخلات بالواجهة. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل الترخيص بالمعاملات

تقييم ملائمة تصميم، وتطبيق، وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية

لقد أجرينا تقيما يخص فيما رسميًا 2022 العام المالي، لتقييم مدى ملائمة تصميم وتشغيل أنظمة الضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) مع مراعاة:

- المخاطر الجوهرية المتعلقة بالبنود المدرجة في البيانات المالية، مع الأخذ في الاعتبار بعض العوامل مثل الطابع الجوهري ومدى قابلية تأثر بنود البيانات المالية بالأخطاء الجوهرية (البيانات الخاطئة)؛
- مدى قابلية تعرض الضوابط الداخلية للفشل، مع الأخذ في الاعتبار بعض العوامل مثل درجة الأتمتة (التشغيل الآلي)، التعقيد، ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.

إجمالاً، تحدد هذه العوامل طبيعة وتوقيت ومدى الأدلة التي تطلبها الإدارة من أجل تقييم مدى فعالية تصميم وتطبيق وتشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. يتم الحصول على الدليل من خلال إجراءات مرتبطة بالمسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصًا لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، تُشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضًا مكونًا مهمًا من عناصر التقييم، حيث أن هذه الأدلة قد توجه انتباه الإدارة إلى مشكلات ضوابط إضافية أو قد تدعم النتائج؛

يتضمن التقييم تقييماً لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل الضوابط في مختلف العمليات بما في ذلك [تقنية المعلومات، الخزينة، الموارد البشرية والرواتب، دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية]. يضمن التقييم أيضًا تقييمًا لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل عناصر الضوابط الداخلية على مستوى الكيان ككل والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط الإفصاح.

كنتيجة لتقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR)، خلصت الإدارة إلى أن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR مصمم بشكل فعال ولكن لم يتم تنفيذه بسبب وجود نقاط الضعف المادية الملحوظة وفقًا لإطار COSO في 31 ديسمبر 2022 والتي بلغت 23 نقطة ضعف موزعة على 9 نقط ضعف مرتبطة بمستوى الكيان ككل ،6 نقاط ضعف تتعلق بتقنية المعلومات ،2 نقاط ضعف تتعلق بالموارد البشرية ، 3 نقاط ضعف تتعلق بحسابات دفتر الأستاذ ، واخيراً 3 نقاط ترتبط بالأنشطة بإدارة النشطة الاستثمارية. كذلك بناء على التقييم غير الفعال للتطبيق فإن الضوابط التي تم تحديدها على الأنشطة الرئيسية الهامة للمجموعة ، لا ينبغي إجراء أي اختبار إضافي لقياس فعالية التطبيق .

ويتم العمل حاليا وفي الفترات القادمة على اتخاذ اجراءات تصحيحية لها تشمل تصميم وتنفيذ وتشغيل الضوابط الرقابية في الفترة الحالية والفترات القادمة .

السيد/ فرهود هادي الهاجري

رئيس لجنة التدقيق

تقرير التأكيد المستقل المعقول

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقا للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") كلفنا مجلس إدارة شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة ش.م.ع.ق ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين "المجموعة") للقيام بمهمة تأكيد معقول على وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدي ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية ("الرقابة الداخلية على التقارير المالية") كما في 31 ديسمبر 2022 ("البيان").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية التصريح بصورة عادلة بأن البيان خالي من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه.

يتضمن البيان الموقع من رئيس مجلس ادارة المجموعة والذي تمت مشاركته مع مزارز بتاريخ 9 مارس 2023 والذي من المقرر إرفاقه في التقرير السنوي للمجموعة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات الموارد البشرية والرواتب، دفتر الأستاذ العام، ، والتقارير المالية، الاستثمارات، المحاسبة، الرقابة على مستوى المنشاة، الرقابة العامة لتكنولوجيا المعلومات، وضوابط الإفصاح؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة؛
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة، وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي والمعروف بـCOSO ("لجنة المنظمات الراعية" أو إطار عمل لجنة المنظمات الراعية")،

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ واختبار والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطا، كما أنها تتضمن تطوير أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضا عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح المطبقة على أنشطته.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل معقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ ، (المعدل)، عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقًا لأهداف الرقابة الواردة فيه.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمناً السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى للأجزاء أ و ب من نظام أخلاقيات المحاسبين المهنيين بما في ذلك الاستقلال، الصادر عن مجلس معايير الاستقلال الدولي للمحاسبين، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيان سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.
تضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها المجموعة على التقارير المالية ومدى ملاءمة أهداف الرقابة التي وضعتها المجموعة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا صممت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر 2022 استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية. التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

تضمن الإجراءات المتبعة على البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- إجراء استفسارات من إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة.
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة،
- تقييم مدى كفاية مايلي:
  - _ مستندات الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - _ مستندات الرقابة على مستوى المنشأة والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - _ مخاطر وضوابط تكنولوجيا المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - _ ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.
- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
- فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛

تقرير التأكيد المستقل المعقول(تابع)

مسؤولياتنا (تابع)

كجزء من هذه المهمة ، لم نقم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من البيان أو السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

كذلك أجرينا استفسارات من مدققي حسابات مكونات المجموعة الجوهرية المعنيين وراجعنا اعمالهم إلى الحد الضروري لتكوين نتيجة عنه. سنكون المسؤولون الوحيدون عن النتيجة التي نتوصل إليها.

معلومات اخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للشركة. ولم نحصل علي المعلومات الاخري حتي يتم تضمينها في التقرير السنوي الذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير تأكيدنا المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية للمجموعة، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقا بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة.

قد لا يكون التقييم التاريخي لصياغة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه مناسبًا لفترات مستقبلية إذا حدث تغييرًا في الظروف أو تراجعاً في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

المعايير المتبعة في هذه المهمة هي أهداف الرقابة المحددة فيها والتي يجري استنادًا إليها قياس أو تقييم تصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها. وضعت المجموعة اهداف الرقابة داخليًا استنادًا إلى المعايير الواردة في إطار عمل لجنة المنظمات الراعية COSO.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبينة في هذا التقرير ورهنا بها.

ترى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناء على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي أجريناها، نرى أن بيان مجلس الإدارة يعرض بصورة عادلة أن الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية تم تصميمها بشكل فعال ولكن لم يتم تنفيذها وفقًا لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية COSO كما في 31 ديسمبر 2022. علاوة على ذلك ، بناءً على النتائج غير الفعالة لتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط المحددة على العمليات التجارية الرئيسية للمكونات الهامة للمجموعة ، فإن مجلس الإدارة يوضح بيان أعضاء مجلس الإدارة بشكل عادل أنه لم يتم إجراء أي اختبار لفعالية التشغيل.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

التأكيد على الأمر

نلفت الانتباه إلى البيان، الذي يشير إلى أن الشركة لم تقم بتقييم الفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2022 وذلك نظرًا لأهمية نقاط الضعف المادية المحددة في التصميم. ورأينا غير متحفظ في هذا الشأن.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول هذا، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في المجموعة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للمجموعة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

أحمد توفيق نسيم
سجل مراقبي الحسابات رقم (66)
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية
رخصة رقم 1201911
9 مارس 2023
الدوحة، دولة قطر

مرفق: بيان الشركة حول ظوابط الراقابة الداخلية علي التقارير المالية.

تقرير التأكيد المستقل المحدود

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة ش.م.ع.ق.

تقرير حول ا لالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

مقدمة

وفقا للمادة رقم (24) من نظام حكومة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة")، كلفنا مجلس إدارة شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة ش.م.ع.ق. ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدودة على تقييم مجلس الإدارة الشركة ما إذا كان لدي الشركة عملية قيد العمل بما يتوافق مع القوانين والتشريعات والتشريعات ذات الصلة الصادرة من الهيئة القطرية لسوق المال والالتزام بالنظام كما في 31 ديسمبر 2022.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة "الشركة" مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي الحد الأدنى من متطلبات المادة ٤ من النظام.

قدم مجلس الإدارة "تقريره حول الالتزام بالقوانين والتشريعات والتشريعات ذات الصلة الصادرة من الهيئة القطرية لسوق المال والالتزام بالنظام ("البيان")، الذي تمت مشاركته مع مزارز في 9 مارس 2023، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح ذات الصلة بنشاطاتها.

مسؤوليتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي اعدته "الشركة" وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ المراجع(، "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوي ذو معني من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقًا للنظام، كأساس لنتيجة التأكيد المحدود التي توصلنا إليها.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١ ، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمناً السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات ا لأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، الذي يتضمن الاستقلالية، الصادر عن مجلس معايير السلوك الاخلاقي الدولية للمحاسبين، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لامتثال الشركة للمدونة وظروف المشاركة الأخرى ، ونظرنا في المجالات التي من المحتمل أن تنشأ فيها أخطاء جوهرية.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تتمة)

مسؤولياتنا

وفي سبيل التواصل إلي فهم لالتزام "الشركة" بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية والتزام "الشركة" بالنظام،

وظروف المهمة الأخرى، لقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان من أجل تصميم إجراءات تأكيد مناسبة للظروف.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة عملية "الشركة" بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية والتزام "الشركة" بالنظام، وتقييم مدي ملاءمة الطرق والسياسات والاجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

•مراجعة التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق من التزام "الشركة" بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية بما يشمل بالنظام.

•مراجعة الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام بالنظام؛ و

•القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام "الشركة" بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات وغيرها.(

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي ل "الشركة" وتقرير حوكمة الشركات السنوي اللذان من المتوقع إتاحتهما لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي.

إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص وقيود البيا ن

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود المتأصلة في بعض المعايير النوعية في تطبيق قوانين هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام ، فإن العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد متطلبات الحوكمة والقانونية تعتمد على الموظفين الذين يطيقون الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان إجراء الامتثال قد تم تنفيذه بشكل فعال، وفي بعض الحالات أن يحتفظ بسجل تدقيق.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تتمة)

المعاير

تعتمد معايير هذه المهمة على تقييم العملية الخاصة بالالتزام بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية والنظام.

الاستنتاج

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس المسائل الموضحة في هذا التقرير، وهو يخضع لها.
نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.
بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان مجلس الادارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام في 31 ديسمبر 2022.

تأكيد علي أمر

نود أن نلفت الانتباه الى الفقرة)أ) من بيان الإدارة والتي توضح كيفية عدم امتثال الشركة للمواد رقم 4 و 8 و 10 و 20 من النظام. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

قيود استخدام تقريرنا.

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. إلى أقصى حد يسمح به القانون، ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، لتقرير التأكيد المستقل المحدود هذا، أو النتائج التي توصلنا إليها

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

احمد توفيق نسي م
سجل مراقبي الحسابات رقم 66
رقم تسجيل هيئة قطر للأسواق المالية 1201911
الدوحة، دولة قط ر 09 مارس 2023
مرفق: بيان الإدارة بشأن الامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك النظام—